

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الأربعاء

1430/12/ 22 هـ الموافق 2009/12/9 م

العدد (221)





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
8	هيئة حقوق الإنسان
12	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
58	حقوق الإنسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

ضمن جولاتها الميدانية لمتابعة المتضررين ”حقوق الإنسان“ تزور مركز إيواء ومركز الإسناد بالمطار القديم في جدة

المصدر: جريدة الرياض السبت 18 ذي الحجة 1430 هـ - 5 ديسمبر 2009م - العدد 15139
<http://www.alriyadh.com/2009/12/05/article479208.html>

جدة-خالد الدماك

قامت جمعية حقوق الإنسان فرع جده برئاسة الدكتور حسين الشريف والدكتور عمر حافظ عضو لجنة الدراسات والاستراتيجيات بالجمعية وطلال قسني عضو الجمعية والمسؤول عن الصحة والبيئة بزيارة مفاجئة الى إدارة الدفاع المدني بجدة المركز الرئيسي لاستقبال متضرري الأمطار والسيول في منطقة قويزة شرق جدة للاطلاع على كيفية العمل واستقبال المتضررين من هذه الكارثة التي حلت بمساكنهم ومحتوياتهم حيث رافق الجمعية العقيد سليمان المطلق مدير الشؤون الإدارية والمالية بإدارة الدفاع المدني حيث استمع الى المسؤولين حول هذا العمل ومدى سرعة الانجازات من موقع صرف الاعاشات النقدية واستلام الشقق للأسر في الصالة المعدة للمواطنين في إدارة الدفاع المدني والالتقاء بالمواطنين المتضررين ومدى انجاز متطلباتهم الايوائية في ظل الشكاوي المتعددة منهم .

ثم التقى أعضاء الجمعية بمنسوبي مركز معلومات الإيواء المتواجد من المدينة المنورة وبالتحديد من منطقة العيص بحكم خبرتهم في إيواء المتضررين من الزلازل وعددهم قرابة 18 فرداً على مدار الأربع والعشرين ساعة والتي تقوم بفرز الأسماء ومتابعتها بدقة وفقاً للأوراق الرسمية الثبوتية للأسر وتتولى إدخال البيانات واثبات العوائل في الحاسب الآلي حيث استمع الى العقيد علي العتيبي مدير مركز معلومات الإيواء حيث أكد للجنة ان المركز يقوم بصرف مبلغ 1400 ريال لكل رب أسرة وللزوجة (1000) ريال ومبلغ (100) ريال لكل فرد مع رب الأسرة كل أسبوعين والتي تتمثل قيمة السكن خلاف الإعاشة حيث يتم تقديم البيانات والاستلام في نفس اليوم وأكد انه تم إيواء ما يقارب عن 19 ألف فرد بالإضافة إلى إيواء غير السعوديين وبنفس مزايا المواطن السعودي حيث تم إيواء 24 أسرة ما يقارب من 99 فردا حيث يتم اختيار الأسر المتضررة بين السكن او استلام مبالغ مالية وبالتالي يقوم بالبحث عن سكن يناسبه . ويجدر ان عدد مراكز استقبال الإيواء أربعة في شمال جدة والرحاب وجنوب جدة وقد تم تكوين لجان ميدانية ستبدأ من يوم السبت مكونة من الدفاع المدني والأمانة والشرطة عملها بابرق الرغبة .



الشريف يستمع الي شكوى احد المواطنين

الملف لا زال مفتوحا

من جانبه أكد المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة الدكتور حسين الشريف هذه الزيارة تأتي ضمن عدة جولات ميدانية لمتابعة اعمال لجان المتضررين وما شاهدناه على ارض الواقع اليوم خلال زيارتنا لهم وجهود تبذل من قبل المسؤولين في إدارة الدفاع المدني على مدار الساعة

وقال : اكد المسؤولون في الدفاع المدني اشتغال اسر المقيمين في الإيواء والإعاشة وتم المساواة مع الاخوة السعوديين حيث تم إيواء 24 أسرة غير سعودية حسب سجلات مركز معلومات الإيواء بالدفاع المدني ونتمن مراعاة المساواة بين السعوديين والأجانب وهذا ما اثلج صدورنا تواجد الإخوة الأجانب من المتضررين ضمن ممن يتم مساعدتهم ماديا ومعنويا كون ان المتضرر واحد كانت متواجدة في الموقع وسنواصل زيارتنا لحصر الأضرار والعمل الذي يقوم به مسؤولو المتابعة وان هناك جهوداً في الصرف بعد 3 أيام من بداية فترة الإيواء تأخرت عنها اللجان لإنهاء أمور المتضررين .



صالة انتظار صرف الاعانات

وأضاف ان ما ورد على لسان الناطق الإعلامي بإدارة الدفاع المدني وترحيبهم لملاحظات الجمعية يعزز الدور الايجابي للمسؤول وتقبل النقد البناء لخدمة المواطن وهو الأهم

وطالب الشريف بضرورة تواجد اعلان واضح للخطوات التي يجب على المواطنين اتباعها للحصول على خدمة الإيواء والإعاشة والأوراق الثبوتية المطلوبة بذلك في ظل شكاوى المواطنين بفقدان الاوراق لهم .

وأضاف ان مركز المعلومات الخاصة بالإيواء قام بزيادة عدد العاملين بالمركز لانجاز العمل بأقصى وقت ممكن .



اللجنة تستمع الى العقيد العتيبي مسؤول مركز المعلومات

مركز الإسناد

كما قامت اللجنة بزيارة إلى مركز الإسناد بالمطار القديم وتمت ملاحظة جاهزية آليات الدفاع المدني من قوارب وصافرات إنذار ومعدات إنقاذ تحسبا لأي أحداث مشابهة لا قدر الله والتي تم تجهيز هذا المركز مؤخرا حيث تستمر اللجنة بمتابعة إعداد بقية الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالحدث على ارض الواقع وسيظل الملف مفتوحا وتدوين الملاحظات الايجابية والسلبية في التقرير النهائي .



تسليم احد المواطنين اعاشته المالية

عضو في جمعية حقوق الإنسان يطالب بتغيير مسمى بحيرة

المسك

المصدر: جريدة الرياض السبت 18 ذي الحجة 1430هـ - 5 ديسمبر 2009م - العدد 15139
<http://www.alriyadh.com/2009/12/05/article479215.html>

جدة خالد الدماك

طالب طلال قسنتي عضو جمعية حقوق الإنسان والمسؤول عن الملف الصحي والبيئي بجدة بتغيير مسمى (بحيرة المسك) إلى مسماها الحقيقي، والذي جعل هذا الاسم في غير موقعة الصحيح صحياً وبيئياً، ومتعارف عليه منذ سنوات طويلة لإيهام المجتمع بأن هذه البحيرة نظيفة وهي في الأساس مخلفات المصانع والبشر وغيرها، وأن كل لتر منها بداخله ملايين الميكروبات.. وتساءل كيف تحمل هذا الاسم المعروف برائحته الطيبة وهو (المسك) وهي لا تحمل من هذا الاسم أي شيء حتى من هم في الخارج يظنون أن هذه البحيرة المسماة (بالمسك) ليست مؤثرة صحياً على المجتمع. وأضاف أنه قد تم الرفع إلى رئيس الجمعية من أجل إلغاء هذا المسمى واستبداله بمسمى (بحيرة الصرف الصحي) وحتى نستطيع معالجة الشيء على اسمه الحقيقي وليس على اسم مستعار.

حقوق الانسان تستنكر الاستفتاء: انتهاك لحرية الاديان ومعرقل

للحوار

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 ذي الحجة 1430هـ - 6 ديسمبر 2009م - العدد 15140
<http://www.alriyadh.com/2009/12/06/article479423.html>

الرياض-منيرة السليمان

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نتيجة الاستفتاء الشعبي حول حظر إنشاء مآذن المساجد الذي تم مؤخرا في سويسرا و نتج عنه حظر إنشاء مآذن المساجد وقالت في بيان صحافي امس السبت " ان الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في المملكة العربية السعودية تعرب عن أسفها وقلقها البالغ لعمل مثل هذا الاستفتاء والذي يعتبر انتهاكاً لحرية الأديان ، ويخالف ما جاء في المادة الثامنة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والتي أعطت لكل شخص حقه في إظهار دينه أو معتقده وإقامة شعائره الدينية ، والجمعية تؤكد أن مثل هذا الاستفتاء يؤجج الصراع بين الأديان ويوسع الهوة التي سببتها المواقف العدائية ضد الإسلام من قبل بعض السياسيين الغربيين مما يعد انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان ولا يخدم التعايش بين الشعوب ويعرقل الحوار بين الأديان وتدعو جميع المؤسسات الحقوقية والإنسانية في العالم إلى العمل من أجل نبذ مثل هذه الممارسات التي تدعو إلى الكراهية وعدم احترام التنوع الثقافي والديني.

”حقوق الإنسان” تستنكر حظر إنشاء مآذن المساجد في سويسرا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 8 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/204322>

ياسمين يوسف - الدمام
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الاستفتاء الشعبي الذي تم مؤخرا في سويسرا والذي نتج عنه حظر إنشاء مآذن المساجد وقالت : إن الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في المملكة العربية السعودية تعرب عن أسفها وقلقها البالغ لعمل مثل هذا الاستفتاء والذي يعتبر انتهاكاً لحرية الأديان ، ويخالف ما جاء في المادة الثامنة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والتي أعطت لكل شخص حقه في إظهار دينه أو معتقده وإقامة شعائره الدينية ، والجمعية تؤكد أن مثل هذا الاستفتاء يوجب الصراع بين الأديان ويوسع الهوة التي سببتها المواقف العدائية ضد الإسلام من قبل بعض السياسيين الغربيين مما يعد انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان و لا يخدم التعايش بين الشعوب ويعرقل الحوار بين الأديان وتدعو جميع المؤسسات الحقوقية و الإنسانية في العالم إلى العمل من أجل نبذ مثل هذه الممارسات التي تدعو إلى الكراهية وعدم احترام التنوع الثقافي و الديني.

حقوق الإنسان: حظر المساجد انتهاك لحرية الأديان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/12/21 هـ 08 ديسمبر 2009 م العدد : 3096
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091208/Con20091208319363.htm>

عبد الله المقاطي - ظلم
اعتبرت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان «أن استفتاء الشعب السويسري لحظر بناء المساجد يعد انتهاكاً لحرية الأديان، ويخالف المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، التي أعطت لكل شخص حقه إظهار دينه أو معتقده وإقامة شعائره الدينية.»
وأشارت الجمعية في بيان لها إلى أن الاستفتاء السويسري «يوجب الصراع بين أتباع الأديان، ويعرقل الحوار، ويوسع الهوة التي سببتها المواقف العدائية ضد الإسلام من قبل بعض السياسيين الغربيين، الذي يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، ولا يخدم التعايش بين الشعوب.»
ودعت الجمعية المؤسسات الحقوقية والإنسانية في العالم إلى العمل من أجل نبذ الممارسات التي تدعو إلى الكراهية وعدم احترام التنوع الثقافي والديني .

”سارة” تهرب من أسرتها في الطائف للمرة الثالثة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 8 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/204409>

عواض الخديدي - الطائف

للمرة الثالثة على التوالي هربت الطفلة ”سارة“ ذات العشرة أعوام يوم أمس من مدرستها إلى إحدى الأسر بالطائف لانقاذها من عنف أسرتها الذي أصابها بحالة نفسية سيئة ، في الوقت الذي تتقرب لجنة الحماية الاجتماعية وصول الطفلة سارة إليهم بعد الإقرار الذي تم تحريره على والدها من قبل شرطة الطائف بإيصالها الى اللجنة لإجراء الفحوصات والبحوث النفسية والاجتماعية على الطفلة بعد الهروب الثاني للطفلة قبل أسبوعين. وأكد المواطن فهد القرشي ، الذي لجأت الطفلة إليه يوم أمس لإنقاذها من عنف أسرتها ، إن حالة الطفلة النفسية سيئة للغاية وهي ترجف من شدة الخوف وترفض العودة لمنزل أسرتها حيث تطلب الاستجداء بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك لجنة الحماية الاجتماعية ، وأضاف بقوله إن هذه هي المرة الثانية التي تأتي الطفلة إلى منزلي وتستجد بأسرتي.يأتي ذلك في الوقت الذي كشف فيه تقرير طبي صادر عن مستشفى الملك عبد العزيز التخصصي بالطائف تعرض الطفلة إلى خدوش وإصابات في أجزاء من جسمها حيث وجد بها خدوش في الذراع الأيسر وخدش قطعي صغير في الإصبع الأكبر من القدم اليمنى للطفلة فيما قدر الأطباء مدة الشفاء للطفلة بثلاثة أيام ما لم تحدث مضاعفات وتمت إحالة التقرير الطبي لمركز شرطة السلامة لإرفاقه بالمعاملة الموجودة هناك وذلك بعد أن تم عرضها على المستشفى بعد هروبها الثاني.

هيئة حقوق الإنسان

هيئة حقوق الإنسان تشارك في منتدى الحوار العربي الإفريقي

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 ذي الحجة 1430 هـ - 6 ديسمبر 2009م - العدد 15140
<http://www.alriyadh.com/2009/12/06/article479424.html>

واس-القاهرة

وصل وفد هيئة حقوق الإنسان في المملكة برئاسة الدكتور زيد آل حسين نائب رئيس الهيئة إلى القاهرة يوم أمس للمشاركة في اجتماعات الملتقى الأول للمنتدى الدائم للحوار العربي الإفريقي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والذي يبدأ أعماله بالقاهرة يوم غد الاثنين بالتعاون بين المجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمة اليونيسكو. وسيتناول الملتقى ثلاثة موضوعات رئيسية تتعلق بالهجرة في العالم العربي والأفريقي والتنسيق بين سياسات الهجرة الوطنية والاتفاقيات الإقليمية حول حرية التنقل.

بحث التعاون بين هيئة حقوق الإنسان السعودية والمجلس

القومي المصري

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/12/20 هـ 07 ديسمبر 2009 م العدد : 3095
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091207/Con20091207319239.htm>

واس - القاهرة

بحث وفد هيئة حقوق الإنسان في المملكة برئاسة نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد آل حسين أمس، والمجلس القومي المصري لحقوق الإنسان في القاهرة، سبل التعاون ومجالاته بين البلدين، واستعراض تجاربهما في مجال تعزيز شؤون حقوق الإنسان، والعمل على نشر ثقافته داخل قطاعات المجتمع المختلفة. وكان وفد الهيئة في المملكة زار أمس المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان، التقى خلالها رئيسه الدكتور بطرس غالي، والأمين العام للمجلس السفير مخلص قطب وتفقّد الوفد خلال الزيارة مكتب الشكاوى في المجلس والمكتبة المركزية الخاصة بحقوق الإنسان، وتعرف على طبيعة سير العمل في مجال جمع وتلقي الشكاوى من مختلف المواطنين، وتجربة المجلس في تسيير وحدات متنقلة إلى مختلف المحافظات لتيسير على المواطنين.

رجح صدور عقوبات بالسجن للمتورطين في كارثة جدة .. الخولي

:

أراضي "وضع اليد" مغتصبة والأمانة ملزمة بتعويض مساكن

مجرى السيل

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1430-12-21 هـ الموافق 2009-12-08 م العدد 13325 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13325&P=1&G=5>

عبد الرحمن إدريس - جدة

أكد المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان السعودية الدكتور عمر الخولي عدم وجود قانونية للأراضي التي ليس لها صكوك شرعية ولم تتوافر بها شروط الأحياء في أي حالة من الأحوال، وبالتالي فهي تفتقر للأساس في الحصول على السند المؤهل لاملاكها، ويحدث ذلك بما يعرف بوضع اليد في الشائع وقانونيا هو نوع من الاغتصاب والتعدي على أملاك الدولة، ويجيز القانون بطبيعة الحال إزالة ذلك نظاما، لكن المشكلة القائمة في كثير من تلك المناطق تكمن في تزويدها بالخدمات البلدية والمرفقية الأخرى من كهرباء وماء وهاتف وهو ما أعطى تقنيا لوضع خاطئ في الأصل بما يعني الازدواجية والخطأ المشترك. أما تداول البيع والشراء فهو الأمر الذي أوجد الطمأنينة بتوافر هذه الخدمات من الجهات الحكومية المسؤولة، الأمر الذي يعد جزءا من المشكلة، وفي العادة للأساس يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن المشتري يعلم بعدم وجود صك، فإذا تمت عملية الإزالة أو إنهاء وضع اليد بأي شكل كان، فلا يملك أي حق بالتمسك بمطالبة، لأن المعيار في ملكية العقار هو صك الملكية الموثق من كاتب العدل.

وقال الخولي «اليوم»: بالنسبة لاعتماد مخططات لمبان سكنية في بطون الأودية ومجاري السيول داخل مدينة جدة أو غيرها وان كان صدر لها صكوك معتمدة، فهي مخالفة نظامية، وخطأ إداري وتحمل مسؤوليته الأمانة .. وحول التوقعات بإزالة هذه المباني الواقعة في مجاري السيول تلافيا لأخطار آتية، إذا اتخذت الأمانة قرارا بذلك، فانه من الطبيعي وقانونيا أن تقدم لهم التعويضات. وفيما يتعلق بالأخطاء التي أدت إلى كارثة جدة، كانت إشارته إلى أنه في حال تورط موظف يعمل على المرتبة الممتازة، فإنه سيعاقب بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات وفقا لنظام تأديب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة، والسجن هو عقوبة المتهم في حال قبول فائدة أيا كان نوعها لنفسه أو لغيره لقضاء عمل رسمي أو الامتناع عن العمل الرسمي بسبب هذه الفائدة (رشوة وتبادل مصالح)، وفقا لما ورد في النظام.

وتكون عقوبة السجن أيضا لكل من يثبت استغلاله النفوذ أو من يعتمد مخالفة النظم واللوائح والأوامر التي يترتب عليها ضياع حقوق الدولة المالية أو حقوق الأفراد الثابتة شرعا أو نظاما. واستبعد المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان تطبيق الفقرة (أ) من النظام على المخالفين في كارثة أمطار جدة، على اعتبار أن المخالفة في هذه الحالة لا تصل إلى درجة الخيانة العظمى وفي حال كان المتورطون في كارثة أمطار جدة من العاملين على المرتبة الـ «15» وما دونها فإنهم سيحاكمون وفقا لبنود نظام تأديب الموظفين.

الحسين : خادم الحرمين يحارب أي انتهاك لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 9 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/204750>

صالح عبد الفتاح - أحمد عبده- القاهرة تصوير - خالد رفقي
قال الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان : إن تجربة المملكة في مجال حقوق الإنسان مستمدة من خلال الأنظمة التي تحكم المملكة وتطبيق الشريعة الإسلامية التي ضمنت حقوق الإنسان وشملت منذ أكثر من 1400 عام ، وبالتالي فمسألة حقوق الإنسان لا بد وأن تنجح في المملكة وهي تجربة فيها مثالية وتتميز عن غيرها بسبب اهتمام القيادة السعودية وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين بإرساء مفهوم حقوق الإنسان وتعميمه والتتقيف به ، وبالتالي محاربة أي انتهاك له.

واكد لـ " المدينة" على هامش أعمال منتدى " الحوار العربي الأفريقي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان .. الذي بدأ أعماله أمس الاول بمقر الجامعة العربية ، أن هذا الاهتمام نابع من خادم الحرمين من أجل أن تكون ممارسة حقيقية فاعلة لحقوق الإنسان في المجتمع السعودي تشمل المواطن السعودي والمقيم على أرض المملكة وبالتالي هي مسألة مبدأ ومسألة تطبيق لمبدأ.

وحول موضوع الكفيل باعتباره أحد المشاكل العالقة التي يطالب البعض بحل لها.. قال آل حسين إن مصطلح كفيل وترجمته من الإنجليزية إلى العربية تختلف ونحن نعرف أنه في كل دول العالم الانسان عندما يطلب تأشيرة معينة لابد وأن تكون هناك جهة معينة ترعاه وإلا بالتالي سيحدث أمر لا يمكن توقعه وهي ليست كفالة وهي مسألة بها نوع من الضبط للعلاقة بين العامل وصاحب العمل لا أكثر. و اضاف : يجب أن نؤكد على مسألة هامة وهي أن الحكومة السعودية ليس عندها أي نوع من الاستقدام على الاطلاق وإنما الاستقدام للجهات الخاصة يعنى الجهات التجارية الصناعية ، وبالتالي هي عبارة عن حاجات معينة لهؤلاء الأشخاص طالما أنهم موجودون لخدمة فئة أو قطاع معين.
وردا على سؤال حول التعاون العربي العربي في مجال حقوق الانسان وإلى أين وصل خاصة في ظل هجمة شرسة تتعرض لها البلدان العربية وتتهم فيها بأنها من أكثر البلدان التي تنتهك حقوق الانسان وكيف يمكن التغلب على ذلك .. قال آل حسين إن من يريد أن يتعرف على الواقع نقول له إن الابواب مفتوحة ليتعرف على الواقع ويحكم بنفسه .. لكن هناك بعض الامور لا تعكس الواقع والآن هناك الأنشطة التي تعقد على مستوى العالم العربي هدفها هو التواصل من أجل إيجاد صيغة مشتركة للتعامل مع هذه المفاهيم لحقوق الانسان وهي لا شك مسألة مترابطة متشابكة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض وبالتالي الدور أصبح مشتركا بين كل الدول وليس لدولة واحدة أو جهة واحدة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

يتسلمها سفير المملكة في المغرب صدى واسع لمنح المليك جائزة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات

مثقفون - اليوم - الجائزة اعترافاً بفضل خادم الحرمين على الفكر العربي

المصدر: جريدة اليوم السبت 18-12-1430 هـ الموافق 05-12-2009م العدد 13322 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13322&P=1>

اليوم - الدمام

لقى منح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله جائزة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات للشخصيات الداعمة للمكتبات والنشاط الثقافي العربي ، صدى طيباً في اوساط الكتاب والادباء والمثقفين من داخل المملكة وخارجها ، واعتبروا الجائزة هدية متواضعة للمليك لما قدمه -حفظه الله- من دعم ورعاية مباشرة للمشاريع الثقافية والمعرفية والمعلوماتية المتنوعة والمتمثلة في رعاية المكتبات وإصدار الموسوعات والأعمال المعرفية وإقامة المشاريع الببليوجرافية القومية والملتقيات والمهرجانات الثقافية ومشاريع الترجمة ليس على المستوى المحلي فقط ولكن على المستوى الاقليمي والعالمي ، كما أعربت اللجنة المختصة باختيار المليك عن سعادتها وتشرف الجائزة بأن يكون خادم الحرمين الشريفين هو أول فائز بهذه الجائزة التي تعد تقديراً واعترافاً من المتخصصين بما قدمه خادم الحرمين لقطاع المكتبات والمعلومات والشأن الثقافي في الوطن العربي .

وكان الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات «أعلم» قد أعلن قبل 6 أشهر عن تقديم «جائزة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات للشخصيات الداعمة للمكتبات والنشاط الثقافي العربي» وهي جائزة موجهة لتكريم شخصية عربية لها مساهمات داعمة لقطاع المكتبات والعمل المعلوماتي والثقافي. وكان باب الترشيحات للجائزة قد أغلق في شهر سبتمبر الماضي .

وشكلت لجنة الجائزة برئاسة رئيس الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الدكتور حسن السريحي، والدكتور محمد عبدالهادي، والدكتور ربحي عليان، والدكتورة نادية العيدروس، والأستاذة سعاد العتيقي، وقد بينت الجهات المرشحة دوره الأساس - حفظه الله - في نشأة ورعاية بعض المشاريع واعدتها في الآتي :

(#1633) إنشاء ورعايته وإشرافه على مكتبة الملك عبدالعزيز العامة .

(أ) إنشاء أول مكتبة نسائية في المملكة العربية السعودية .

(ب) إنشاء أول مكتبة أطفال في المملكة العربية السعودية .

(ج) تعد أول مكتبة بها ستة فروع في المملكة العربية السعودية .

(#1634) تأسيس ورعاية مؤسسة الملك عبدالعزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، المملكة المغربية. لدعم وشائج القربى بين المشرق (الرياض) والمغرب (الدار البيضاء) .

(#1635) تبنيه ورعايته للمهرجان الوطني للتراث والثقافة «الجنادرية» .

(#1636) تبنيه ورعايته للمشروعات الثقافية والعلمية المحلية والإقليمية والعالمية ومنها :

(أ) جائزة خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للترجمة :

- إنشاء جائزة خادم الحرمين الشريفين العالمية للترجمة، كجائزة تقديرية عالمية، تمنح سنوياً للأعمال المتميزة والجهود البارزة في مجال الترجمة في فروعها الخمسة وهي :
- #1633; جائزة الترجمة لجهود المؤسسات والهيئات .
 - #1634; جائزة الترجمة في العلوم الإنسانية من العربية إلى اللغات الأخرى .
 - #1635; جائزة الترجمة في العلوم الإنسانية من اللغات الأخرى إلى العربية .
 - #1636; جائزة الترجمة في العلوم الطبيعية من العربية إلى اللغات الأخرى .
 - #1637; جائزة الترجمة في العلوم الطبيعية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية .
- (ب) نادي كتاب الطفل .
- (ج) المشروع الثقافي الوطني لتجديد الصلة بالكتاب .
- (د) تربيته ورعايته ودعمه للفهرس العربي الموحد كمشروع عربي غير ربحي يهدف إلى تطوير البنى التحتية للمكتبات العربية .
- (هـ) تربيته ورعايته ودعمه لمشروع موسوعة المملكة العربية السعودية .
- (و) رعايته وتوجيهه لإشاعة ثقافة الحوار وخصوصاً في مشروع الإسلام وحوار الحضارات ليكون ضمن أنشطة مكتبة الملك عبدالعزيز العامة .
- (ز) إنشاء مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين .
- (ح) إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني .
- (ط) إطلاقه لمبادرة الحوار العالمي بين أتباع الأديان والثقافات ..
- ويتسلم الجائزة الدكتور محمد البشر سفير خادم الحرمين الشريفين في المملكة المغربية في حفل يقام مساء العاشر من ديسمبر الجاري، ضمن فعاليات المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات «أعلم» والذي ينظم بالتعاون مع وزارة الثقافة المغربية ومؤسسة الملك عبدالعزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية في مدينة الدار البيضاء .

لجنة تقصي الحقائق تبدأ أعمالها اليوم برئاسة أمير منطقة مكة

4 اتهامات تواجه المسؤولين تؤدي كلها إلى السجن والتحقيقات غير

علنية

المصدر: جريدة الوطن السبت 18 ذو الحجة 1430 - 5 ديسمبر 2009 العدد 3354 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3354&id=127122>



خادم الحرمين الشريفين يدلي بتوجيهات لأمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل

جدة: محمد الشمري، محمد الزايد، براء العتيق، حمد العشيوان، نجلاء الحربي
تبدأ لجنة تقصي الحقائق أعمالها اليوم برئاسة أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز، وهي اللجنة التي يمكن أن تنتهي تحقيقاتها بتوجيه 4 اتهامات رئيسية إلى مسؤولين ورجال أعمال ازدهرت ثروتهم في العقود الثلاثة الماضية.
وبناء على النصوص النظامية الصادرة بموجب مراسيم ملكية، ينتظر أن تنتهي اللجنة من أعمالها بتوجيه 4 اتهامات لبعض المسؤولين، وهي: استغلال النفوذ الوظيفي، إساءة استخدام السلطة، التهرب من الوظيفة العامة، والاستيلاء على المال العام. وفي حال كانت هذه الاتهامات موجهة إلى وزراء أو نواب وزراء، أو من العاملين على مرتبة وزير أو المرتبة الممتازة، فإن محاكمتهم لن تتم في محاكم القضاء العادية، بل سيتم تشكيل محكمة خاصة لهم.
غير أن التحقيق وجلسات الاستماع لن تكون علنية كما علمت "الوطن" من مصدر مطلع الذي أكد أن دور اللجنة هو رفع تقرير وتوصيات للمقام السامي وفق الأمر الملكي الصادر في هذا الشأن ويحمل الرقم أ/ 191 بتاريخ 1430/2/13، وأن ولي الأمر الملك عبد الله هو الذي سيقدر توجيه المتهمين إلى المحاكمة أو إعلان نتائج التحقيق والكشف عن أي اعترافات أو أدلة.
من ناحية أخرى، كشفت فاجعة الأمطار التي شهدتها جدة الأربعاء قبل الماضي عن وجود مخالفات صريحة لأوامر سامية تشدد على عدم السماح بالتعدي على مجاري الأودية والسيول والبناء بها أو على أطرافها، وعدم إحداث أي تغيير في طبيعة مداخل هذه الأودية بأي حال من الأحوال.
من جانب آخر، ارتفع عدد ضحايا سيول الأربعاء قبل المنصرم والتي داهمت مدينة جدة إلى 113 ضحية بعدما أسفرت عمليات البحث التي تقوم بها فرق الدفاع المدني عن اكتشاف أربع جثث جديدة إحداها لطفلة بجانب كلية الهندسة وجثتان في حي الصواعد إحداها لامرأة من الجنسية اليمنية تم التعرف عليها من ذويها، والأخيرة التي عثر عليها في حي قويزة لم يتم تحديدها حتى الوقت الحالي.
وخاطرت 10 سيدات متطوعات بحياتهن وتسلقن الجبال للوقوف على حالات الأسر المتضررة جراء السيول التي هطلت على مدينة جدة الأسبوع الماضي.

وعلى صعيد متصل، تقدم أمس الجمعة نحو 30 شابا على مجموعات متفرقة لمركز المعارض الدولية في جدة يطلبون قبول عضويتهم وجهدهم بالتطوع، لكنهم اشترطوا فصل الجنسين في القاعة الرئيسية التي تعمل فيها لجان استلام وترتيب المساعدات الأهلية للمتضررين في المركز.

وأمام ذلك اعتذر رؤساء اللجان التطوعية عن قبول الشرط، وأكدوا أن العمل التطوعي في المركز يجري في ظروف تتوافق مع تعاليم الإسلام وتقاليد المملكة، وأنهم حريصون على عدم الاختلاط بين الجنسين برغم وجودهم جميعا تحت سقف واحد، إذ تعمل السيدات في ركن بعيد عن الرجال.

أبرز قرارات الأمر الملكي

أولاً: تكوّن لجنة برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة وعضوية كل من :

- 1 - معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق.
 - 2 - مندوبين من وزارة الداخلية وهم: (مدير عام الدفاع المدني - وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة - مدير عام المباحث الإدارية - ومدير مباحث منطقة مكة المكرمة).
 - 3 - مندوب على مستوى عال من رئاسة الاستخبارات العامة.
 - 4 - وكيل وزارة العدل.
 - 5- نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد.
- ثانياً: تقوم اللجنة - حالاً - بمباشرة المهام والمسؤوليات الآتية بتفرغ كامل:
- 1 - التحقيق وتقصي الحقائق في أسباب هذه الفاجعة، وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها.
 - 2 - حصر شهداء الغرق والمصابين والخسائر في الممتلكات.
 - 3 - على وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة.
 - 4 - للجنة تكوين لجان منبثقة وفرق عمل لتسهيل مهماتها، ولها في ذلك اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات لتسهيل أداء عملها، وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام التام بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهماتها، بما في ذلك تقديم جميع ما تحتاج إليه من معلومات وبيانات ووثائق.
 - 5 - على اللجنة أيضاً الرفع لنا - فوراً - عن أي جهة حكومية لا تلتزم بذلك، وللجنة كذلك استدعاء أي شخص أو مسؤول كائناً من كان بطلب إفادته، أو مساءلته - عند الاقتضاء -، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الاختصاص والخبرة.
 - 6 - على اللجنة الرفع لنا بما تتوصل إليه من تحقيقات ونتائج وتوصيات بشكل عاجل جداً، وعليها الجد والمثابرة في عملها بما تبرأ به الذمة أمام الله عز وجل، وهي من ذمتنا لذمتهم، مستشعرة عظم المسؤولية وجسامة الخطب.
- ثالثاً: على وزارة المالية - حالاً - صرف مبلغ مليون ريال لذوي كل شهيد غرق، أكرمه الله بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "والغريق شهيد" على ضوء ما يرد للوزارة من اللجنة المشار إليها عن الأسماء المحصورة من قبلها.
- رابعاً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه حالاً.
- عبدالله بن عبدالعزيز

تبدأ لجنة تقصي الحقائق أعمالها اليوم برئاسة أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز، وهي اللجنة التي يمكن أن تنتهي تحقيقاتها بتوجيه 4 اتهامات رئيسية إلى مسؤولين ورجال أعمال ازدهرت ثرواتهم في العقود الثلاثة الماضية.

وبناء على النصوص النظامية الصادرة بموجب مراسيم ملكية، ينتظر أن تنتهي اللجنة من أعمالها بتوجيه 4 اتهامات لبعض المسؤولين، وهي: استغلال النفوذ الوظيفي، إساءة استخدام السلطة، التربح من الوظيفة العامة، والاستيلاء على المال العام. وفي حال كانت هذه الاتهامات موجهة إلى وزراء أو نواب وزراء، أو من العاملين على مرتبة وزير أو المرتبة الممتازة، فإن محاكمتهم لن تتم في محاكم القضاء العادية، بل سيتم تشكيل محكمة خاصة لهم.

وفقاً لبنود نظام تأديب الوزراء فإنه في هذه الحالة سيتم تشكيل محكمة خاصة تحمل اسم هيئة محاكمة ويتم إنشاؤها بأمر من رئيس مجلس الوزراء، وتتكون من ثلاثة وزراء يختارهم مجلس الوزراء بطريق القرعة إضافة إلى عضوين شرعيين برتبة رئيس محكمة عامة على الأقل، على أن يكون أكبر الوزراء من حيث العمر رئيساً لهيئة المحاكمة، فيما يختار رئيس مجلس الوزراء المدعي العام ضد المتهمين.

غير أن التحقيق وجلسات الاستماع لن تكون علنية كما علمت "الوطن" من مصدر مطلع الذي أكد أن دور اللجنة هو رفع تقرير وتوصيات للمقام السامي وفق الأمر الملكي الصادر في هذا الشأن ويحمل الرقم أ/ 191 بتاريخ 1430/2/13، وأن

ولي الأمر الملك عبد الله هو الذي سيقرر توجيه المتهمين إلى المحاكمة أو إعلان نتائج التحقيق والكشف عن إي اعترافات أو أدلة.

وأوضح المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان السعودية الدكتور عمر الخولي لـ "الوطن" أمس، أنه في حال تورط موظف يعمل على المرتبة الممتازة وما فوقها في كارثة جده، فإنه سيعاقب بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات وذلك وفقاً للمادة الخامسة من نظام تأديب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة.

وأوضح الخولي الذي يعمل أيضاً أستاذاً للقانون في جامعة الملك عبد العزيز في جدة أن السجن هو عقوبة المتهم في حال قبول فائدة أي كان نوعها لنفسه أو لغيره لقضاء عمل رسمي أو الامتناع عن العمل الرسمي بسبب هذه الفائدة، وذلك وفقاً لما ورد في الفقرة (ب) من المادة الخامسة للنظام.

وتكون عقوبة السجن أيضاً لكل من يثبت استغلاله للنفوذ "ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة لنفسه أو لغيره من أي هيئة أو شركة أو مؤسسة أو مصلحة من مصالح الدولة"، وذلك وفقاً للفقرة (ج) من المادة الخامسة أيضاً. وينطبق الحال أيضاً على من يتعمد مخالفة النظم واللوائح والأوامر التي يترتب عليها ضياع حقوق الدولة المالية أو حقوق الأفراد الثابتة شرعاً أو نظاماً، وذلك بناءً على ما ورد في الفقرة (د) من المادة نفسها.

واستبعد المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان تطبيق الفقرة (أ) على المخالفين في كارثة أمطار جدة، وذلك على اعتبار أن المخالفة في هذه الحالة لا تصل إلى درجة الخيانة العظمى، وليس بها شيء من إفساء أسرار الدولة أو تعريض أمنها للخطر، وهي الجرائم التي تستوجب الحكم بالقتل أو السجن المؤبد وفقاً لهذه الفقرة من النظام.

وفي حال كان المتورطون في كارثة أمطار جدة من العاملين على المرتبة الـ 15 وما دونها فإنهم سيحاكمون وفقاً لبند نظام تأديب الموظفين، وذلك وفقاً لما أوضحه الدكتور عمر الخولي.

من جهته أوضح المستشار القانوني سعود العريفي أن جميع موظفي الدولة المدنيين يحكم تأديبهم مدنياً نظام تأديب الموظفين، مبيناً أن انتهاء خدمة الموظف العام لا يمنع من البدء في اتخاذ الإجراءات التأديبية أو الاستمرار فيها. وأفاد بأن المادة الـ (33) من نظام تأديب الموظفين "لا يمنع انتهاء خدمة الموظف من البدء في اتخاذ الإجراءات التأديبية أو الاستمرار فيها ويعاقب الموظف الذي انتهت خدمته قبل توقيع العقوبة عليه بغرامة لا تزيد على ما يعادل ثلاثة أمثال صافي آخر راتب كان يتقاضاه أو بالحرمان من العودة للخدمة مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بالعقوبتين معاً".

وبين العريفي أن نظام تأديب الموظفين أقر بمبدأ سقوط العقوبة بالتقادم إذ نصت المادة (42) من نظام تأديب الموظفين على أنها "تسقط الدعوى التأديبية بمضي عشر سنوات من تاريخ وقوعها وتتقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو التأديب وتسري المدة من جديد ابتداءً من آخر إجراء وإذا تعدد المتهمين فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين".

وقال إن "ما يتعلق بالجانب الجنائي تحكمه أنظمة كثيرة في السعودية على حسب نوع الجرم ومنها ما هو مقنن كجريمة الرشوة ومنها الكثير غير المقنن وتحكمه الشريعة الإسلامية".

وأضاف "في اعتقادي أن الجرائم الجنائية في السعودية لا تسقط بالتقادم حيث نصت المادة الـ (22) من نظام الإجراءات الجزائية مثلاً على أنها تنقضي الدعوى الجزائية العامة في حالة صدور حكم نهائي، عفو ولي الأمر فيما يدخله العفو، ما تكون التوبة فيه بضوابطها الشرعية مسقطاً للعقوبة، ووفاء المتهم لكن كل ذلك لا يمنع من الاستمرار في دعوى الحق الخاص (...). وهو ما يعني أنه قد يسلم البعض من العقاب التأديبي - كموظف عام - بسبب التقادم لكن العقاب الجنائي لا يسقط بالتقادم مطلقاً".

يشار إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز رئيس مجلس الوزراء أمر بتكوين لجنة برئاسة الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز، وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، مندوبين من وزارة الداخلية (مدير الدفاع المدني، وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة، مدير عام المباحث الإدارية، ومدير مباحث منطقة مكة المكرمة). وتضم اللجنة في عضويتها أي مندوب على مستوى عالٍ من رئاسة الاستخبارات العامة، وكيل وزارة العدل، ونائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد.

افتتاح الدورة التدريبية للقضاة السعوديين في فرنسا

المصدر: جريدة المدينة السبت، 5 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/203701>

المدينة - جدة

بدأ وفد قضائي سعودي رفيع المستوى مكون من وزارة العدل وديوان المظالم برئاسة صاحب السمو الأمير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين ورئيس فريق التحكيم السعودي دورة تدريبية لدى المحاكم الفرنسية في باريس اعتباراً من يوم الاثنين الماضي ولمدة اسبوعين . وقد استقبل رئيس محكمة النقذ الفرنسية السيد فانس لاماندا صاحب السمو الأمير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود و أعضاء الوفد المرافق لسموه اصحاب الفضيلة القضاة في اليوم الاول من برنامج الزيارة وفي كلمته الترحيبية شدد معالي رئيس محكمة النقض الفرنسية على اهمية هذه الدورة واعتبر الدورة التدريبية اساسية في تبادل المعرفة والخبرات ومفيدة لكلا الجانبين الفرنسي والسعودي في مجال تطوير النظام القضائي في كلا البلدين. وعبر عن سعادته بنجاح الدورة الاولى العام الماضي والتي تم الترتيب لها بين معاليه وسمو الامير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود وكانت الاولى في تاريخ العلاقات السعودية الفرنسية في المجال القضائي . ويشمل برنامج الدورة التدريبية اهم المحاكم الفرنسية في المجال القضائي محكمة النقض الفرنسية، محكمة استئناف باريس، المحكمة التجارية لباريس ومجلس الدولة الفرنسي المحاكم الادارية الفرنسية، محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية، والمدرسة الوطنية للقضاة والبرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ الفرنسي.



رئيس ديوان المظالم يشهد ملتقى الاختصاص القضائي

المصدر: جريدة الوطن السبت 18 ذو الحجة 1430 - 5 ديسمبر 2009 العدد 3354 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3354&id=127148&groupID=0>

الرياض : واس

يشهد رئيس ديوان المظالم عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ إبراهيم بن شايح الحقييل أعمال ملتقى الاختصاص القضائي الذي ينظمه مجلس الغرف السعودية ومركز حقوق للتدريب القانوني يومي 26 و 27 ذو الحجة 1430 بفندق الإنترنت كوتنتنال بالرياض.

وأوضح الأمين العام لمجلس الغرف السعودية الدكتور فهد السلطان أن مشاركة المجلس في تنظيم ملتقى الاختصاص القضائي تأتي في إطار دعم كافة المبادرات الهادفة إلى تحقيق المصالح العامة والتعاون مع كافة الجهات الحكومية والأهلية لنشر الثقافة العدلية والقضائية في جميع أرجاء المملكة..

وحول فعاليات الملتقى أكد الأمين العام لمجلس الغرف التجارية أن الملتقى يتضمن أربع جلسات يشارك فيها عدد من القضاة والمحامين والأكاديميين يناقشون مفهوم الاختصاص القضائي واختصاصات دوائر القضاء الإداري، والإدارية والفرعية والتأديبية والمحاكم العامة والجزئية، واللجان المستنهاء مثل لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة تسوية المنازعات المصرفية واللجنة الجمركية.

ضحايا كارثة جدة: 113 شهيداً وشهيدة

المصدر: جريدة الرياض السبت 18 ذي الحجة 1430 هـ - 5 ديسمبر 2009 م - العدد 15139
<http://www.alriyadh.com/2009/12/05/article479255.html>

جدة - واس:

يوصل الدفاع المدني أعماله الميدانية والإجرائية في أعمال البحث والتعاطي مع البلاغات الواردة لغرفة العمليات جراء السيول الناجمة عن الأمطار الغزيرة التي شهدتها جدة في الثامن من ذي الحجة الحالي. وبين الدفاع المدني أن عدد الوفيات في سيول جدة ارتفعت إلى 113 شهيداً وشهيدة بعد انتشار جثة خلال الـ 24 ساعة الماضية في حين وصلت حالات البلاغات عن المفقودين 48 بلاغاً، وأحصى تقرير صادر عن الدفاع المدني مساء أمس حالات أضرار العقارات والمركبات من تلك الفاجعة بـ 6488 عقارا و 5812 مركبة بعدما قامت لجان الحصر المكونة من الدفاع المدني وإمارة منطقة مكة المكرمة بأعمال المسح للعقارات والسيارات المتضررة.

وأوضح مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة في جدة العميد محمد بن عبدالله القرني أن التقرير يفيد أن التيار الكهربائي عاد إلى جميع الأحياء المتضررة ولم يبق سوى (120) منزلاً وأن العمل جار بالتنسيق مع شركة الكهرباء لاستكمال إيصال التيار لها". وأشار التقرير إلى أنه تم إيواء 5104 أسر، و 19950 شخصاً وصرف الإعاشة لـ 5341 أسرة و 20729 شخصاً. وقال العميد القرني إن لجان الحصر تتكون من 33 لجنة يعمل بها 84 عضواً من الدفاع المدني و 33 عضواً من الإمارة.



إعانات مالية طارئة لمواجهة تداعيات كارثة جدة

المصدر: جريدة المدينة السبت، 5 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/203650>

فهد الحسني - جدة

وجّه وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين بصرف إعانات مالية عاجلة لكافة الجمعيات الخيرية المشاركة في أعمال الاغاثة والمساعدات للمواطنين والمقيمين المنكوبين في كارثة جدة . فيما نفى مدير عام الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الدكتور علي الحناكي تأخر الجمعيات الخيرية عن تقديم المساعدات للمتضررين بعد وقوع الفاجعة مشيراً الى ان الجمعيات تحركت فوراً ولم تنتظر أي توجيه رسمي لتقديم المساعدات وقد ساهمت منذ اليوم الاول في تقديم مساعدات مالية بواقع 500 ريال لكل أسرة والمساهمة في توفير الشقق السكنية للنازحين اضافة الى توفير السلال الغذائية. وأشار الى أن كثرة جهات الدعم وتقديم المساعدات دفعتنا للتنسيق مع الدفاع المدني بالتعاون مع 30 جمعية خيرية لتشكيل مجلس اعلى لتنسيق وتوحيد الجهود وتقديم المساعدات للمحتاجين المتعفين وقد تم تشكيل المجلس الاسبوع الماضي مؤكداً ان المستودع الخيري قدم جهوداً كبيرة في هذا الجانب وغيره من الجمعيات وبعد زيادة المعونات التي قدمها المواطنون فقمنا بتحديد مركز المعارض بشمال جدة لاستقبالها فقط من المتبرعين ويتم توزيعها عبر مندوبي الجمعيات في الأحياء المتضررة مباشرة. اضافة الى الدعم المالي الذي يقدم وفقاً للقدرة المالية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وأكد ان وزير الشؤون الاجتماعية على اتصال دائم معنا وقد وعدني بتذليل كافة الصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية وتقديم الدعم المالي والمساعدات لها حيث طلبنا من كل جمعية تقديم كشف حساب لمعرفة المبالغ التي دفعوها في هذا الظرف الطارئ لتقوم الوزارة بتعويضهم مشيراً الى ان الجمعيات حالياً تعمل وتقوم بتوزيع مساعدات عاجلة للمتضررين وخاصة المحتاجين المتعفين.

التعويضات خفت حجم المعاناة وأزالت الغبن المواطنون في جدة: الأمر السامي بلسم شاف يعبر عن مدى إنسانية خادم الحرمين

المصدر: جريدة الرياض السبت 18 ذي الحجة 1430 هـ - 5 ديسمبر 2009م - العدد 15139
<http://www.alriyadh.com/2009/12/04/article478981.html>

جدة ضيف الله المطوع

القرار الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله بصرف تعويضات مجزية للمتضررين من السيول التي اجتاحت مدينة جدة وكذلك معاقبة المتسببين فيها كان بمثابة البلمس الشافي لقلوب المواطنين بكل أطرافهم وفي كل شبر من مناطق بلادنا الحبيبة.

القرار الإنساني لم يكن أمراً مستغرباً .. بل هو كما عهدناه وأدركه القاضي والداني ملك الإنسانية وصاحب الأيدي الممدودة لكل الشعوب الملتاعة في كل حالات الملمات .

وحينما التقينا ببعض المواطنين الذين تأثروا بهذه الكوارث وجدنا ألسنتهم تلهج بالشكر والتناء على هذا القرار الصائب من قبل خادم الحرمين واجمعوا على أنها بادرة من بواكر الإنسانية التي لا تغيب أبداً عن الأذهان وانه أثلج القلوب كعادته حفظه الله وفي نفس الوقت لا بد من انزال العقوبة على هؤلاء المتسببين.

وفي البداية التقينا بالمواطن اللواء عيسى بن صالح الزهراني الذي أكد ان الفرح قد أحاط به وهو يستمع الى هذا القرار ودعا الله من كل قلبه ان يطيل في عمر مليكنا ويمنحه الكثير من الصحة والعافية وان يجعله ذخراً للأمة الإسلامية .

وقال ان هذا النهج القويم من قبل الملك المفدى هو أسلوب صاحب حياته الحافلة بكل معاني الإنسانية .. ثم دلف الى الحديث عن الإهمال الذي صاحب بعض الجهات المقصرة في تلافي مثل هذه الحوادث لا سيما وانه يسكن في حي ابتلي كثيراً حيث بلغ ارتفاع المياه في شوارعه أكثر من 8 أمتار وكان الصراخ والعيول يشق الأفق ومن الصغار بالذات.

أما المواطن عبد الله المطوع وبعد أن أثنى كثيراً على مضمون هذا القرار الصائب قال انه أنساهم مصائبهم التي حلت في ذلك النهار الذي اصبح علامة واضحة في حياة البشر في مدينة جدة حيث كانت هذه المدينة بأسواقها وشوارعها تضج كعادتها بأموج من البشر الذين يقصدون المحلات التجارية لاقتناء الجديد بمناسبة عيد الأضحى المبارك وتحولت الأفراح الى أتراح والسعادة الى تعاسة.

وأضاف أن هناك جهات حكومية لم تمنح لهذه الكوارث اهتمامها اللائق مما زاد من حجم الكارثة التي أدت الى إزهاق ارواح بريئة واتلاف ممتلكات كثيرة .. فلا بد من انزال العقوبة على هذه الجهات حتى تكون عبرة وعظة.

والتقينا بالمواطن احمد الشغاغاه وأحمد علي معيض فقالوا إن القرار أثلج كل القلوب وأن الملك المفدى كعادته هو نصير لكل الشعب .. بل ان اهتمامه امتد كل شعوب العالم الاسلامي وكنا على يقين تام أن المتضررين من هذه الحوادث سينالون نصيبهم . وليس هذا بغريب عليه ولكننا أيضاً نطالب بمعاقبة المتسببين في ذلك .

وكان اللقاء أيضاً مع مواطنين آخرين هما غازي المطيري وإبراهيم العتيبي اللذين ابديا فرحتهم الكبيرة بهذا القرار . خصوصاً وأن هؤلاء المتضررين من السيول كانوا في هم عظيم وبالتالي فإن التعويض أزال بعضاً من تلك الهموم.

وأضافا أن السيول وقوتها الجارفة تسببت في الكثير من الأضرار الجسيمة لا سيما وأن معظم المتضررين من الفئات الفقيرة والمحتاجة.

أما المواطنان احمد عطيه الزهراني وصالح الطاحسي فإنهما أكدا تماماً أن هذا التعويض المجزي خفف كثيراً من تلك المعاناة التي نزلت على عاتق المتأثرين ودعوا الله كثيراً أن يديم في صحة الملك المفدى ويطيل في عمره.

ابن حميد لـ المدينة : المحاكم بحاجة إلى 1750 قاضيا

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 6 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/203938>

خالد المطوع - الرياض تصوير: حسن إبراهيم
كشف رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد أن عدد القضاة وصل حالياً إلى 1250 قاضيا بعد ان كان عددهم يقل عن 700 قاض، مشيراً إلى أن المحاكم لازالت بحاجة إلى المزيد من القضاة حتى يصل عددهم لأكثر من 3000 قاض، مبيّنا ان هناك حوالي 2000 وظيفة شاغرة في المحاكم الشرعية في الوقت الراهن.
واعتبر معاليه ان الأحكام البديلة التي يصدرها بعض القضاة وتقضي بأن يقوم المحكوم عليه بتقديم خدمات اجتماعية أو حفظ القرآن وغير ذلك ، ليست عقوبات بقدر ما هي إصلاح للفرد المخالف وتهذيب لسلوكه. وقال لـ "المدينة" عقب حضوره حفل المعايدة الذي اقامه المجلس بمقره امس ، إن المجلس اوشك على الانتهاء من إعداد اللوائح والقواعد القضائية الهادفة إلى تطوير النظام القضائي اضافة الى لوائح شؤون الموظفين والاعتماد الوظيفي وغيرها ، مشيراً إلى أن العديد من اللوائح التي يطبقها المجلس حالياً تمت من خلال ورش عمل وبيوت خبرة وشارك فيها قضاة ومحامون وجهات رسمية.
وأوضح ابن حميد أن الزيارات التي قام بها للمحاكم العامة والجزئية في عدد من المناطق كان الهدف منها التواصل مع القضاة وبحث المعوقات التي تواجههم والعمل على حلها بالإضافة إلى اطلاعهم على عمل المجلس وآلية العمل ومتطلبات العمل القضائي في المرحلة القادمة مع حثهم على التعاون مع المراجعين وإنهاء معاملاتهم أولاً بأول وعدم تأخيرها. مشيراً الى ان المجلس سيعقد جلسته القادمة في مدينة الرياض لبحث العديد من المواضيع. وشدد ابن حميد على أهمية تدريب القضاة، لافتاً الى أن المجلس أعد خطة لهذا الغرض.

خالد الفيصل : إنهاء التحقيق في "كارثة جدة" بأسرع وقت

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 6 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/203893>

طلال عاتق - جدة

أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ان اللجنة الخماسية التي امر بتشكيلها خادم الحرمين الشريفين للتحقيق في فاجعة جدة بدأت اعمالها بالفعل امس بحضور جميع اعضائها. وناقشت اللجنة في اول اجتماع لها منهجية العمل لتحقيق الاهداف التي وردت بالفعل في الامر الملكي ووضعت الاجراءات والترتيبات وشكلت اللجان. وقال سموه عقب ترؤسه اللجنة امس: بدأنا فعلا لتنفيذ البرنامج وسوف يكون هناك لقاء اخر يوم غد (اليوم) وسوف تتوالى اللقاءات. و اضاف: سنحاول انجاز المهمة في اسرع وقت ممكن كما امر خادم الحرمين. ورفع سموه باسمه وباسم اعضاء اللجنة وباسم كل اهالي مدينة جدة ومنطقة مكة المكرمة اسمى ايات الشكر والتقدير والامتنان لخادم الحرمين الشريفين على اهتمامه بمواطنيه في هذه الفاجعة التي حدثت في مدينة جدة. وقال سموه «لمساته العظيمة التي كان لها اثر رائع في نفوس جميع ابنائنا المواطنين في هذه المنطقة». مشيراً الى ان اوامر سيدي خادم الحرمين الشريفين التي ابتدأت فعلا حتى قيل انعقاد هذه اللجنة من مواساة المتضررين وصرف الاعانات لهم واسكانهم والتعويض الذي امر به سيدي خادم الحرمين لاهالي وذوي المتوفين في هذه الحادثة الاليمة كان له اطيب الاثر في نفوس الجميع.

وكانت اللجنة عقدت امس اول اجتماعاتها امس برئاسة الامير خالد الفيصل للتحقيق وتفصي الحقائق في أسباب هذه الفاجعة وتحديد مسؤولية كل جهة وحصر شهداء الغرق والمصابين والخسائر، وتعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة ورفع تقارير فورية لمقام خادم الحرمين الشريفين عن أي جهة حكومية لا تتعاون مع اللجنة ، واستدعاء أي شخص أو مسؤول لأخذ إفادته، أو مساءلته والرفع لمقام خادم الحرمين الشريفين لما تتوصل إليه اللجنة من تحقيقات ونتائج وتوصيات بشكل عاجل جداً.

وقد استعرض الاجتماع قرار مجلس الوزراء رقم 151 وتاريخ 1428/5/4 هـ بشأن توصيات اللجنة المشكلة لدراسة الاضرار المترتبة على هطول الامطار والحد من مخاطر السيول والذي تضمن التوصيات التالية:

- 1- على الجهات المختصة - قبل اعتماد المخططات السكنية والزراعية وغيرها - اعتماد الدراسات الهيدرولوجية والتصاميم الهندسية اللازمة لحماية المخططات من اخطار السيول وتصريف مياه الامطار.
- 2- على الجهات الحكومية المانحة لتصاريح العمل في الاودية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالالزام المصرح له بإصلاح اي ضرار تحدث نتيجة لعمله او اي تجاوز لحدود التصريح الممنوح له.

”تألف نسوي” إلكتروني للنهوض بأوضاع المرأة

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 6 ديسمبر 2009

<http://www.al-madina.com/node/203885>

ناعم الشهري - تبوك

دشن عدد من المهتمين جمعية نسائية على الشبكة العنكبوتية تحمل اسم ”التألف النسوي الوطني“ من خلال موقعها على الانترنت <http://n-aw.com>.

وتضم الجمعية عددا من المهتمات بواقع المرأة السعودية من ناشطات اجتماعيات وأديبات سعوديات بالإضافة الى عدد من المحاميين والمختصين السعوديين من الجانب الذكوري، ولم تختصر على الجانب الأنثوي. وأوضحت الناشطة الاجتماعية والإعلامية ريما البراهيم (أحد المؤسسين) أن انشاء الجمعية جاء انطلاقاً من التوجه نحو النهوض بأوضاع المرأة روحياً وثقافياً واجتماعياً لتكون قادرة على المشاركة في مسيرة التنمية والحرص على الارتقاء بوضعها وتطوير واقعها إنسانياً وكي تظهر واقع المرأة السعودية وإيجاد حل للحلقة المفرغة التي تدور بين الرغبة في العثور على حقوقها. ويتكون أعضاء التألف النسوي الوطني من المؤسسين ريما البراهيم وعبدالله الاسمري وعضوية مخلف الشمري والدكتور زياد أبو زنادة وسعاد الشمري وسحر خان وسالمة الموشي ورايف بدوي والمحامي مازن اليحيى والمحامية فاطمة قابل وعبير الدريبي.

الأمير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود إدخال قوانين الشريعة الإسلامية ضمن التحكيم الدولي

المصدر: جريدة الوطن الأحد 19 ذو الحجة 1430 - 6 ديسمبر 2009 العدد 3355 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3355&id=127399&groupID=0>

بقلم: إسلام محمود ريشة- مازن الرمال

تأسست اللجنة الوطنية للتحكيم التجاري بالمملكة العربية السعودية عام 1975، وأنشئ فريق التحكيم السعودي عام 2000 بأمر سام، ويضم عدة جهات في الدولة، برئاسة الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وقد نشأ فريق التحكيم بسبب وجود نشاطات كثيرة متنشعبة في المملكة، وبغرض توحيد الجهود وعدم ازدواجية العمل ومحاولة الوصول بأسرع وقت ممكن لمصاف الدول المتقدمة، كما أن اللجنة الوطنية لغرفة التحكيم التجارية السعودية عضو في الفريق، لتصب هذه الجهود كافة في هدف إعداد جيل جديد من المتخصصين. وقبل أيام بدأ وفد قضائي سعودي مكون من وزارة العدل وديوان المظالم برئاسة صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين رئيس فريق التحكيم السعودي دورة تدريبية لدى المحاكم الفرنسية في باريس تستمر أسبوعين بدعوة من رئيس محكمة النقض الفرنسية المحكمة العليا في باريس فانسن لاماندا وبالتنسيق مع وزارة العدل الفرنسية ومجلس الدولة الفرنسية والمدرسة الوطنية للقضاة، بهدف تبادل المعرفة والخبرات وتطوير النظام القضائي والاستفادة من خبرات الجانبين، كما يشمل برنامجها الاطلاع على أهم المحاكم الفرنسية في المجال القضائي محكمة النقض الفرنسية، ومحكمة استئناف باريس، والمحكمة التجارية لباريس ومجلس الدولة الفرنسي والمحاكم الإدارية الفرنسية، ومحكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية، والمدرسة الوطنية للقضاة والبرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ الفرنسي.

وقد عمل الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد مستشار خادم الحرمين الشريفين رئيس فريق التحكيم السعودي كأستاذ للقانون الدولي في جامعة أكسفورد، وكمحاضر بجامعة الملك عبد العزيز، وله مشاركات في عديد من المؤتمرات والندوات التي قدم فيها أوراق عمل بحثية للمناقشة، ونال بعض الأوسمة في المجال الأكاديمي، وله بعض الكتابات والمؤلفات عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو عضو في كثير من اللجان العربية والدولية، وعضو في مجلس إدارة مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم الذي يُعدُّ أكبر المراكز الموجودة في الوطن العربي. ويرى الأمير بندر أن التحكيم كحل المنازعات بالطرق السلمية هو مطلب أساس للتجارة العالمية والاستثمار الأجنبي، حيث ترفض الكثير من الشركات الأجنبية الدخول في صراعات ومنازعات الأنظمة الداخلية للدولة المضيفة للاستثمار وترغب هذه الشركات في المحافظة على مراكزها ولذلك تجدها تطلب التحكيم. ومن هنا كانت مبادرة فريق التحكيم السعودي قبل تسع سنوات، وهنا لا بد ألا يخالف التحكيم النظام العام لأي دولة سواء في مصر أو الولايات المتحدة أو في أوروبا أو هنا في المملكة، وإذا حدث خلاف بين التحكيم والنظام العام للدولة يجب ألا يُطبق التحكيم. ويجعل الكثيرون أن الخطوة التنظيمية في المملكة بشأن التحكيم كانت موجودة منذ الثلاثينيات قبل توحيد الجزيرة العربية على زمن الملك المؤسس، وكانت هناك اتفاقيات دولية نصت على شرط التحكيم، وقد تمت مقارنة بروتوكول التحكيم الخاص بالسعودية بالنظام النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "اليونسترال"، فكان هناك الكثير من أوجه التشابه بينهما رغم أن اتفاقية المملكة العربية السعودية تسبق "اليونسترال" بثلاثين سنة. ويأتي الاستثمار في بناء العقول وإعداد الكوادر العلمية المؤهلة في قمة أولويات الأمير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود كرئيس لفريق التحكيم الدولي وكمستشار لخادم الحرمين الشريفين في الوقت نفسه، فقد نجح الأمير بندر في مجال التحكيم على المستوى الإقليمي والدولي، عندما استطاع إدخال قوانين الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتحكيم في المراكز والمنظمات الدولية، حتى إن بعض هذه المراكز بدأت تُطبق هذه القوانين، إضافة إلى إدراج اللغة العربية ضمن اللغات الأخرى؛ ليصبح التحكيم اليوم تدريجياً ثقافة عامة، ومنهجاً متبعاً في كل التخصصات والقطاعات من أجل حل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية.



قرار بتجفيف بحيرة المسك خلال عام وإعادة مجاري السيول ولو بإزالة الأحياء

«الشرق الأوسط» تنفرد بمعلومات خاصة عن خطة إعادة جدة إلى

المسار الصحيح

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاحد 19 ذو الحجة 1430 هـ 6 ديسمبر 2009 العدد 11331
=http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11331&article=547259&feature

جدة: علي شراية وأمل باقازي
بناء على توجيهات حكومية عليا، قررت أمانة جدة إزالة بحيرة المسك شرق مدينة جدة، وتجفيفها من المياه خلال فترة عام واحد، إضافة إلى إعادة مجاري السيول إلى ما كانت عليه في السابق سواء بإزالة الأحياء الواقعة عليها مثل الصفا والسامر 3، أو بناء أحواض تجمع للمياه.

وكشف المهندس إبراهيم كتبخانة، وكيل الأمين للمشاريع والتعمير، لـ«الشرق الأوسط»، عن خطة للأمانة لإعادة فتح مجاري السيول مرة أخرى، وذلك إما عن طريق إزالة الأحياء القائمة عليها، أو من خلال بناء أحواض تجمع للمياه في شرق الخط السريع ومن ثم توجيهها نحو القنوات المتصلة بالبحر مباشرة.

وأكد وكيل الأمين، في حديث خاص لـ«الشرق الأوسط»، ورود توجيهات من أمير منطقة مكة المكرمة بتجفيف بحيرة المسك خلال عام كامل، وذلك عن طريق سحب المياه منها ووضعها في بحيرات التبخير المنشأة بالقرب منها والبالغ عددها 8 بحيرات، وفق تقنيات علمية، إضافة إلى زرع عدد من أشجار الحيفا في البحيرة وبمحاذااتها، وإيقاف صب مياه الصرف الصحي في البحيرة نهائيا وتحويلها إلى محطة المعالجة الثلاثية التي تمت زيادة الطاقة الاستيعابية لها من 30 ألف متر مكعب إلى 60 ألفا، وهو ما تم فعلا مع بداية الشهر الماضي.

وأشار إلى أن «كميات المياه التي تصب يوميا في بحيرة المعالجة تبلغ نحو 50 ألف متر مكعب، ويتم استخدام الطاقة المتبقية والبالغة 10 آلاف متر مكعب من بحيرة المسك».

وأضاف كتبخانة «تشمل الخطة أيضا إنشاء خطوط ناقلة للمياه وضخها في القناة الجنوبية التي تصب في البحر»، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات ساهمت خلال الفترة الماضية في خفض منسوب المياه إلى نحو 25 في المائة، إلا أنه استدرك بالقول إن كميات الأمطار التي سقطت خلال الفترة الماضية رفعت منسوب المياه إلى نحو 2 متر، وهو الأمر الذي سيؤخر موعد التجفيف لفترة تزيد على العام.

وبين كتبخانة أن «حيا الصفا والسامر 3 يعدان من ضمن الأحياء المبنية على مجاري السيول، الأمر الذي يجعلها تشكل خطرا في حال هطول الأمطار على مدينة جدة». مبينا أن «تكلفة مشاريع تصريف مياه الأمطار داخل جدة تبلغ نحو مليارين و 200 مليون ريال، فيما تشكل التكلفة المتبقية من المليارات الثلاثة ما تحتاجه مشاريع التصريف في منطقة أبحر، إلا أنه لم يتم اعتماد إجمالي الميزانية لهذه المشاريع من قبل وزارة المالية حتى الآن». وكشف عن وجود دراسة تقوم بها أمانة محافظة جدة بشأن مواجهة السيول، والتي من ضمن الحلول المتعلقة بها إزالة الأحياء الموجودة في مجاري السيول، أو بناء أحواض شرق الخط السريع لتجميع مياه الأمطار ونقلها للبحيرات مباشرة بهدف تصريفها عبر القنوات إلى البحر.

يأتي ذلك في وقت ناقشت فيه لجنة التحقيق التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز برئاسة الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة خلال اجتماعها الأول الذي انعقد يوم أمس منهجية العمل على تحقيق الأهداف في التحقق مما حدث جراء الأضرار الناجمة عن هطول الأمطار الغزيرة على مدينة جدة.

من جهته، أفاد الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة ورئيس اللجنة، بأنه تم وضع الإجراءات والترتيبات، إلى جانب تشكيل اللجان والبدء بتنفيذ البرنامج، مؤكداً إنجاز المهمة في أسرع وقت، موضحاً أنه سيكون هناك اجتماع آخر اليوم، إلى جانب توالي اجتماعات اللجنة ولجانها المنبثقة منها والتي ستعمل يومياً في هذا التوجه.

ويرأس لجنة التحقيق الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة، فيما تم تحديد الأعضاء باختيار كل من اللواء عبد الله القرني، مدير المباحث العامة بمنطقة مكة المكرمة، واللواء علي شويل، مدير المباحث الإدارية، والفريق سعد التويجري، مدير عام الدفاع المدني في السعودية، والدكتور عبد العزيز الخضيري، وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة، والأمير عبد الله بن فهد بن محمد، وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة للشؤون الأمنية، والشيخ صالح سعود آل علي، رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، وأحمد العبد القادر، نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد للرقابة على الإدارات، وعبد المحسن آل مسعد، وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية، والفريق الركن صالح الفقيعيد، مندوب الاستخبارات العامة.

إلى ذلك، أكد أحمد الغامدي، مدير الإعلام في أمانة محافظة جدة، أن الوضع في بحيرة الصرف الصحي يعد مطمئناً جداً، إضافة إلى قيام الأمانة بالعمل على تعزيز السد الترابي.

وقال لـ«الشرق الأوسط»: «شهد المنسوب المائي في البحيرة انخفاضاً بمعدل خمسة أمتار، إذ وصل الآن إلى نحو 10 أمتار، في ظل العمل على تصريف مياه السد الاحترازي بمعدل 45 ألف متر مكعب يومياً عبر القناة الجنوبية إلى البحر.»

وذكر أن إنشاء بحيرات التخزين جاء ضمن برنامج تقليل الضغط على السد الاحترازي، إلى جانب تركيب أكثر من 20 مضخة للغرض نفسه، مشيراً إلى أن العمل مستمر على تغطية مجرى السيل البالغ طوله نحو 16 كيلو متراً بعبارات خرسانية وسط المدينة، والذي سيتم الانتهاء منه بالكامل خلال شهر ونصف الشهر. ولم تسجل الجهات الأمنية السعودية أي زيادة في أعداد ضحايا السيول بجدة، إذ أعلنت أول من أمس عن بلوغ عدد ضحايا السيول في جدة نحو 113 قتيلاً، عدا عن تسجيل ما يقارب 48 بلاغاً عن مفقودين، فيما لا تزال فرق البحث والإنقاذ تباشر عملها في المواقع المتضررة، مبيّنة أنه لم يتم العثور على ضحايا حتى الآن. وفي السياق نفسه، نبهت المديرية العامة للدفاع المدني الجميع إلى أخذ الحيطة والحذر والابتعاد عن الأماكن الخطرة استناداً للتقارير الصادرة عن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والتي تشير إلى وجود سحب ركامية رعدية يتوقع هطول أمطار منها على محافظة جدة مصحوبة برياح سطحية تصل سرعتها إلى نحو 45 كيلومتراً في الساعة، وقد تتجه شرقاً إلى مكة المكرمة وتزداد على المناطق الجنوبية. وأوضح العميد محمد القرني، مدير المركز الإعلامي في الدفاع المدني بجدة، أن جميع الأمور مطمئنة في ظل عدم تأثر مدينة جدة بالأمطار الجديدة التي هطلت عليها يوم أمس، مؤكداً أن المنسوب المائي في بحيرة الصرف الصحي لم يسجل أي ارتفاع.

وقال في حديث لـ«الشرق الأوسط»: «بدأت عملية تصريف مياه البحيرة إلى البحر، وذلك بتوجيه من الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة، بالقيام بالنشاط كاملاً، إلا أن هناك عوائق واجهت القناة بين البحيرة وشارع التحلية، لافتاً إلى أنه سيتم حلها خلال اليومين القادمين.

وأشار إلى أن تلك العوائق تتمثل في محاولة فتح القناة التي تربط بحيرة الصرف الصحي بشارع التحلية نتيجة وجود جبل في الطريق، إلا أنه سيتم العمل على إزالة جزء منه لتوجيه المياه المتجمعة في السد الاحترازي إليها وإيصالها إلى البحر مروراً بنهاية المعبر والقناة الرئيسية. وأضاف: «يتم تصريف مياه البحيرة الأساسية بالطريقة نفسها، عدا عن وجود آلية وفريق علمي لوضع الحلول في ظل بناء سد احترازي ثالث، مبيّناً أن اجتماع لجنة التحقيق سيخرج بحلول عاجلة. وكان من المتوقع أن تشهد شوارع مدينة جدة يوم أمس حركة كبيرة تزامناً مع بداية الدوام المدرسي والحكومي بالنسبة للموظفين، إلا أنها لم تكن بهذا الشكل، وذلك وفق تأكيدات مصادر مسؤولة في إدارة مرور جدة.

وكشف عبد الله الثقفي، مدير عام إدارة التربية والتعليم في محافظة جدة، عن بلوغ نسبة الغياب في المدارس يوم أمس نحو 30 في المائة، مبيّناً أنه لم يتم تلقي أي شكاوى تدور حول إشكاليات السلامة في المدارس.

وقال في حديث لـ«الشرق الأوسط»: «شهدت المدارس على اختلاف مراحلها حضور ما يقارب 70 في المائة من الطلاب، غير أنه من الممكن اعتبار نسبة الغياب بأنها كبيرة». وأضاف أن العقوبات التي من المفترض أن يتعرض لها الطلاب الغائبون عن مدارسهم راجعة لمديري المدارس وفق الأنظمة واللوائح التنظيمية، إلى جانب التقديرات الفردية لكل طالب والتي يحددها المديرون أنفسهم، مؤكداً عدم وجود قضية جماعية تستدعي العقاب الجماعي. فيما أشار العقيد محمد القحطاني، مدير إدارة المرور في جدة، إلى أن يوم أمس لا يعد المقياس الحقيقي لحركة السيل باعتبار أن كثافة السيارات كانت أقل من المتوسط، نتيجة تغيب عدد من طلاب المدارس والجامعات عن الحضور. وقال لـ«الشرق الأوسط»: «سجل طريق الحرمين كثافة عالية خاصة المتجه من الشمال إلى الجنوب، وذلك بسبب تباطؤ الناس في السير ناحية مفرق شارع

(جاك) بقوية»، مبينا أن طريق المدينة شهد كثافة انسيابية من دون أي اختناقات مرورية. ولفت إلى وجود تقاطعين بشارع عبد الله سليمان أمام الجامعة ما زال يعانيان من آثار السيول المتضمنة مطبات تسببت في خروج السيارات منها، إلا أن بقية المواقع شهدت حركة أقل من المتوسط. وأضاف «لم تسجل حالات حوادث مرورية تذكر، إلى جانب الانتهاء من رفع المياه المتجمعة في معظم الشوارع باستثناء شارع الأمير ماجد وعدد من المواقع التي تبذل الأمانة جهدا في سحب المياه منها، مؤكدا أن هطول الأمطار يوم أمس على مدينة جدة كان محدودا جدا ولم يترك أي أثر.»

وبالعودة إلى مدير المركز الإعلامي في الدفاع المدني بجدة، أكد عدم تسجيل أي حوادث مرورية يوم أمس جراء حركة المدارس والموظفين، خاصة أن انتشار فرق الدفاع المدني على المواقع المحددة كان فاعلا، إلى جانب آلية العمل لدى المرور والتي ساهمت في وصول الناس بشكل ميسر وسريع، موضحا أن تلك الخطط ستستمر خلال الأيام القادمة.

من ناحية أخرى، شدد محمد العمري، المدير التنفيذي لجهاز الهيئة العامة للسياحة والآثار في منطقة مكة المكرمة، أن إغلاق الشقق المفروشة ومحكمة ملاكها عقوبتان تنتظران كل من يقاعس أو يتخاذل في استقبال متضرري كارثة سيول جدة، موضحا أنه تم إيواء أكثر من عشرة آلاف شخص حتى الآن.

وأكد ضرورة التعاون مع اللجنة المشكلة من الدفاع المدني وهيئة السياحة إضافة إلى شرطة جدة، في استقبال المواطنين والمقيمين وتسكينهم لديهم، وذلك حسب التوجيهات المباشرة والصریحة من الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ومتابعة الأمير مشعل بن ماجد بن عبد العزيز محافظ جدة.

وأضاف العمري أن أصحاب الفنادق والشقق المفروشة ليس لهم العذر بعدم قبول أي مواطن أو مقيم يحمل خطابا من الدفاع المدني، في ظل مخاطبة أصحاب الفنادق والشقق المفروشة بهذا الأمر، لافتا إلى أنه سيتم احتساب جميع تكاليف السكن على نفقة الدولة، وذلك حسب توجيهات خادم الحرمين الشريفين. وفي السياق ذاته، أعلنت لجان حصر الأضرار عن بلوغ عدد المتضررين منذ بداية الحدث نحو سبعة آلاف و 181 عقارا وممتلكات، إضافة إلى ستة آلاف و 680 مركبة، ليصبح إجمالي ما تم حصره حتى الآن نحو 13 ألفا و 814، فيما لا تزال اللجان مستمرة في أعمالها.

وبلغ عدد الأفراد الذين تم إيواؤهم نحو 19 ألفا و 950 فردا، ممثلين في خمسة آلاف و 104 أسر بمساكن سبق أن أعدت للأسر التي فقدت مساكنها نتيجة السيول والأمطار، عدا عن مباشرة اللجان المشكلة من المحافظة والمشرفة على تقديم المساعدات العينية أعمالها في كل من حي قويزة والأحياء المجاورة له، وأم السلم والكيلو 14 وطريق مكة القديم والجامعة وأحياء وسط البلد. كما وجه الدكتور سامي باداود، مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة، بتحريك فرق طبية مكونة من أطباء وممرضين وسيارات إسعاف، لتقوم بجولات ميدانية على كامل الأحياء المتضررة من الصباح الباكر وحتى منتصف الليل، وذلك بهدف تقديم الرعاية الصحية والعلاجية للمواطنين والمقيمين. وتهدف تلك الجولات إلى تقييم الوضع الصحي والبيئي في المناطق، ووضع خطة صحية لإعادة تأهيلها والتأكد من عدم وجود أي بؤر للأوبئة ومصادر التلوث التي قد تشكل خطرا على الوضع الصحي في هذه المواقع.

كما تهدف إلى تقييم الوضع من ناحية مدى تأثير المنشآت الصحية بالأضرار التي حدثت، لا سيما أن لجنة الطوارئ والكوارث في صحة جدة بدأت بمباشرة تنفيذ خطة العمل المعدة من قبل مديرية الشؤون الصحية منذ الساعات الأولى من هطول الأمطار على محافظة جدة، وتطبيقها على أرض الواقع.

كما تم تشكيل فريق عمل بالتنسيق مع أمانة محافظة جدة، لزيادة وتكثيف عملية الرش في أماكن تجمع المياه تحسبا لانتشار حمى الضنك أو أي مرض وبائي، إلى جانب أخذ عينات من خزانات المياه والتأكد من سلامتها صحيا وخلوها من تلوث مياه الصرف الصحي، إضافة إلى المطالبة بسحب المياه المتركمة بأقصى سرعة.

وفي السياق ذاته، نبهت اليوم الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة الدفاع المدني إلى استمرار إمكانية هطول أمطار متوسطة على جدة خلال الأيام القادمة.

«كارثة جدة» تخلف سعوديين بلا هوية... وتكشف معاني المروءة!

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 06 ديسمبر 2009

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/83678>

جدة - أحمد العمري وجود العمري
على رغم أن كارثة «الأربعاء الأسود» في مدينة جدة أدت إلى فقدان أسر سعودية منازلها وما تحويه من أشياء مهمة، كالمستندات والذهب والهويات الشخصية، إلا أنها أظهرت في المقابل صوراً للمروءة منها إنقاذ إخوان الزوجة الأولى لمواطن زوجها الثانية من الغرق في السيول الجارفة.
خالد الجابري الذي جرفت السيول شقته ودمرت محتوياتها، كان يضرب يداً بيد حسرة على ما أصابه «الكارثة أفسدت عليّ حياتي مع امرأتي الثانية، التي لم يمر على زواجي بها ثمانية أشهر».
وسرد الجابري لـ«الحياة» تفاصيل ذلك اليوم الذي لن ينساه أبداً على حد قوله: «كنت في عملي عندما بدأت الاتصالات تنهال علي من زوجتي وبناتي مستجعات، وعندها اتجهت إلى منزلي فوراً، لكن سيارتي توقفت في الطريق بسبب السيول، وكلما قطعت مسافة رجع بي السيل إلى نقطة البداية، ثم اضطررت للسباحة لأقطع السيول من أجل إنقاذ زوجتي وبناتي».
وتحدث بفخر عن إخوان زوجها الأولى، الذين أنقذوا زوجته الثانية الحامل من الغرق «استطاع إخوان زوجتي إنقاذها من السيول التي جرفت من داخل بيتها».
وأبدى سخطه من لجان مكلفة بالمساعدة طلبت منه أوراقاً تثبت استنجاره المنزل «كيف أجلب لهم الأوراق، وجميع محتويات منزلي أصبحت نسياً منسياً بعدما أتلفتها السيول؟».
وأكد أنه يعاني للحصول على الإعاشات والإعانات المقررة، إذ إنه كلما طلب الإعاشة اليومية، ردوا عليه بأنها تصرف في البيوت، لافتاً إلى أنه لا يستطيع الجلوس في بيته بعد الحال السيئة التي بات عليها.
وتمنى خالد أن تُخصص له أرض سكنية يستطيع البناء عليها، ليعيش بها هو وزوجته.
أما الزوجة الجديدة التي كانت سعيدة ببقائها على قيد الحياة، فلم تخف حزنها من فقدان ذهبها، الذي تبلغ قيمته نحو 45 ألف ريال على حد قولها.
من جانبه، أبدى صهر الجابري أحمد الزهراني، أسفه لعدم الاستفادة من الخدمات المقدمة للمتضررين، مؤكداً أنه وعشرة من إخوته لم يستطيعوا الحصول على الخدمات، من سكن وإعاشة ومصروف، بسبب طلب اللجان البيانات الشخصية الخاصة بالعائلة، مشيراً إلى أن الكروت الشخصية للعائلة أصبحت تحت الركام في منزلهم «نبحث عنها إلى الآن عسى أن نحصل على ما يثبت هوية أحد أفراد العائلة». وتطرق الزهراني إلى أن عملية توزيع المساعدات على المواطنين والمقيمين، التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين غير منظمة ومعقدة كثيراً، وأفاد بأن بيوتاً في حي قويزة لم تستطع سيارات الإعاشة الدخول إليها بحكم ضيق الشوارع، راجياً أن تزور جهات حكومية رقابية المكان للاطلاع على مدى المعاناة.

تأخير صرف رواتبهم الشهرية لمدة 60 يوما .. والناطق باسم الشؤون

الصحية: لا تعليق

توقف 80 موظفا عن العمل في مستشفى الملك خالد في حائل

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/12/20 هـ 07 ديسمبر 2009 م العدد: 3095
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091207/Con20091207319083.htm>

متعب العواد - حائل

امتنع أكثر من 80 موظفا وموظفة من العاملين في مستشفى الملك خالد في حائل أمس عن العمل بسبب عدم صرف رواتبهم الشهرية المتأخرة لشهري (شوال وذي القعدة) من قبل الشركة المشغلة. وتجمع حراس الأمن وعددهم 38 فردا علاوة على عدد من المشرفين في الصالة الرئيسية لمبنى إدارة المستشفى ظهر أمس، من أجل المطالبة بصرف رواتبهم الشهرية المتأخرة ومقابلة إدارة المستشفى من أجل سرعة إنهاء معاناتهم الدائمة التي تحولت إلى كابوس دائم لهم - بحسب وصفهم. وقال لـ «عكاظ» حارس الأمن راشد الحميدي: إن جميع حراس الأمن من الجنسين لم يتسلموا رواتب شهرين بحجة أن نظام الرواتب يعاني من عطل، اعتقدنا في البداية أنها مسألة يوم أو يومين، ولكن هذا العطل استمر 60 يوما، ما حرمانا من فرحة العيد، بل لم نضحى هذا العام بسبب التأخير في الرواتب التي فاقت صبرنا، خصوصا أن بيننا منزوجين وآخرين من يصرفون على أسرهم، وأضاف قائلا: «نظام الرواتب عشوائي، وكنا نتسلم في الفترة الأخيرة رواتبنا يدويا، وطالبنا تحويلها عن طريق البنك، لكن ليس هناك من يريد أن يلبي مطالبنا ويسعى لتحقيق استقرارنا الوظيفي بالصورة العادلة».

وقال حارس الأمن حماد الشمري: نحن نعاني كثيرا، ولا أحد يشاركنا هذا الإحساس، خصوصا أن رواتب معظمنا لا تتجاوز 2000 ريال، ومع هذا يتم تأخيرها بهذه الصورة القاتلة، ونحن لنا أطفال ينتظروننا كل مساء نحمل لهم مصروفهم المعيشي ويحتاجون لرعاية واهتمام فـ 1500 ريال التي نتسلمها نأكل ونشرب وندفع الأقساط منها. وقال لـ «عكاظ» رئيس الأمن والسلامة في مستشفى الملك خالد في حائل راضي دواس الشمري، إن عملية التجمع التي قادها حراس الأمن أسفرت عن صرف راتب شهر واحد، ليتبقى شهر ذي القعدة والشهر الحالي، حيث باشر مندوب من وزارة العمل أمس التحقيق الميداني واستمع لإفادات العاملين بعد مقابلاته الموظفين واستماعه لشكاواهم. وأضاف الشمري، أن الرواتب المتأخرة خاصة بالشهرين الماضيين لجميع العاملين والبالغ عددهم 80 موظفا من الجنسين في جميع الأقسام من العاملين في التشغيل والصيانة والاستقبال وحراس الأمن والمراسلين والمراسلات. من جهة أخرى، رفض الناطق الإعلامي باسم الشؤون الصحية في منطقة حائل والمعين حديثا ناصر السعدون، التعليق على حادثة التأخير في رواتب العاملين إلا بخطاب رسمي، مؤكدا أنه لا يملك أية معلومة عن الحادثة التي وقعت داخل المستشفى، وتم إرسال خطاب استفسار عاجل، ولكن لم يرد التجاوب بالصورة المطلوبة بحجة إرسال الخطاب لإدارة المستشفى للإفادة - بحسب قوله.

حذرت من مصاد "الإنترنت" .. ودعت إلى إنشاء مركز وطني لمكافحة

الجريمة الحديثة

دراسة توصي بأهمية تزود رجال الضبط الجنائي والمحققين والقضاة

بالثقافة الإلكترونية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذي الحجة 1430هـ - 7 ديسمبر 2009م - العدد 15141
<http://www.alriyadh.com/2009/12/07/article479546.html>

الرياض- حمد الجمهور

أوصت دراسة شرعية تأصيلية تطبيقية مقارنة بأهمية تزود رجال الضبط الجنائي والمحققين والقضاة والمحامين بالثقافة الإلكترونية الفنية اللازمة للتعامل مع الجريمة الإلكترونية لتساعد هذه الثقافة على تفهم تقارير الخبراء الفنيين في مجال معالجة الجرائم الإلكترونية. وأكدت الدراسة أن هناك صعوبات ومخاطر في عملية الإثبات الإلكتروني على المستوى الدولي إجرائية وموضوعية والمشكلات الإجرائية هي الأكثر صعوبة وتشعباً لأنها لم تتلحظ حقها من الاهتمام من قبل المقتنين والمنظمين في المجال الإلكتروني. وتوصلت الدراسة التي جاءت تحت عنوان (حجية الوسائل الإلكترونية في الإثبات الجنائي) للفقيد الدكتور أحمد بن عبدالله الرشودي أن النظام الجنائي الذي يطبق الشريعة الإسلامية أكثر قدرة ومكثمة من القوانين للتعامل مع خصائص الجرائم الإلكترونية ومتطلبات إثباتها سواء من الناحية الإجرائية والموضوعية.

وعقدت الدراسة شدة الصلة بين القرائن والأدلة المادية والأخرى الإلكترونية وأنهما لم يمكن الفصل بينهما في أي جريمة فكلاهما مكمل للآخر أثناء المعالجة ولا يمكن لأحدهما أن يحيا دون الآخر. وأكد الباحث الرشودي في دراسته قابلية النظام الجنائي السعودي أكثر من غيره لتقبل تشريعات وأنظمة تقنية المعلومات وضوابطها التي توصلت إليها هذه الدراسة وذلك لاستفادته من تطبيق المبادئ والأصول الشرعية وهيمنتها على جميع مواد أنظمتها الإجرائية والموضوعية حتى وإن كانت المملكة العربية السعودية قد خطت خطوات مباركة في إصدار نظامي التعاملات الإلكترونية ومكافحة الجرائم الإلكترونية من الناحية الموضوعية إلا أنها لازالت بحاجة ماسة للاهتمام بإصدار لوائح إجرائية متخصصة لتنظيم سير عملية الإثبات في شكلها الإلكتروني الحديث. وأكدت الدراسة أن عملية قياس وضبط الأدلة والوسائل الإلكترونية المستخدمة في مراحل الإثبات الجنائي لا يمكن أن يكتب لها السيطرة التامة إلا من خلال تطبيق فكرة التخصص (الدوائر الجنائية المتخصصة) والاستعانة بالخبرة الفنية المناسبة لطبيعة هذه الأدلة والوسائل الإلكترونية. ولاحظ الباحث من خلال دراسة عبر تحليل بعض القضايا الجنائية المنطوية على قرائن إلكترونية محل الدراسة عدم الاستناد من قبل ناظر القضية على القرائن الإلكترونية وهذا ربما يعود إلى عدم الدقة في تحقيقها وعدم ضبطها بشكل يتناسب مع طبيعتها لقلّة اللجوء إلى الخبرة الفنية لدى رجال الضبط الجنائي، والمحققين والقضاة.

وحت العقيد الدكتور الرشودي الجهات الأكاديمية والجهات الحكومية الرسمية المختصة (وزارة الداخلية- وزارة العدل) بتبني إنشاء مركز قومي على المستوى الوطني يضم خبراء فنيين وأمينين للتدريب على مكافحة الجريمة الإلكترونية وبالأخص جرائم الإنترنت ويكون من مهمات هذا المركز إعداد دورات تثقيفية لرجال الضبط والمحققين والقضاة والمحامين. وأضاف العقيد الرشودي: "يجب على الجهات الرسمية المختصة بالمملكة تبني اتفاقيات إقليمية ودولية لمحاصرة تدفق الجريمة الإلكترونية عابرة الحدود سواء بالوقاية أو المعالجة، والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال قبل استفحال وتفشي الجريمة الإلكترونية التي لاوطن ولاحدود لها." وشدد الباحث على أهمية قيام الإعلام العربي والإسلامي بدوره في تثقيف أفراد المجتمع للوقاية ضد أخطار الجريمة الإلكترونية وأن تتبنى الدول ممثلة بوزارات الثقافة والإعلام برامج توعوية ضمن وسائل الإعلام المختلفة للحد من انتشار الجريمة الإلكترونية (المختفية) وبالذات ما عاينته هذه الدراسة من انتشار أساليب إجرامية حديثة تنساب عبر الإنترنت للولوج إلى جميع شرائح المجتمع مثل مواقع المحادثات والتعارف والزواج والمزادات المنتشرة عبر الإنترنت فمعظم هذه المواقع ماهي إلا مصاديق يقع فريستها معظم مستخدمي الإنترنت الذين يتعاملون بسطحية دون وعي.

لجنة التحقيق في "كارثة جدة" تعقد اجتماعها الثاني برئاسة الفيصل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 7 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/204251>

طلال عاتق - جدة تصوير - بكرى القرني
واصلت لجنة التحقيق وتقصي الحقائق حول الكارثة التي عصفت بعدد من أحياء جدة جراء سيول الاربعاء قبل الماضي، اجتماعاتها تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز.
وعقدت اللجنة اجتماعها الثاني أمس برئاسة صاحب السمو الملكي الامير خالد الفيصل امير منطقة مكة المكرمة في مقر الامارة بمحافظة جدة، وبحضور جميع الأعضاء حسب التوجيه الملكي الكريم، وذلك لتحديد المهام ومتابعة الترتيبات والاجراءات وتشكيل اللجان الفرعية وفقاً لبرامج عملها بهدف الخروج بتوصيات حاسمة يتم رفعها للمقام السامي في اسرع وقت ممكن.



الطفلة "سارة" تهرب للمرة الثالثة ... وتتوسل لـ "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 07 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/83991>

الطائف - عائض عمران
هربت الطفلة سارة التي تبلغ من العمر 10 سنوات، أمس (الأحد) للمرة الثالثة من مدرستها الواقعة في حي قروى، ولجأت إلى منزل إحدى زميلاتها، حيث ظلت تتوسل أسرة زميلتها بعدم إعادتها إلى والدها أو تسليمها للجهات الأمنية. وذكر رب أسرة زميلة سارة لـ«الحياة» أنه فوجئ بوجودها (سارة) بين أبنائه عقب عودته من الدوام وهي في حال نفسية سيئة، إذ كانت تبكي، وتطالب بتدخل «حقوق الإنسان». وأوضح أن الطفلة تعرضت لحالات عنف مرات عدة ما دفعها للهروب، وكشف وجود توجيه صادر من المحكمة في محافظة الطائف ينص على أن الحضانة لوالدها مع إتاحة الفرصة لها بزيارة والدتها، موضحاً أن والدها لم يلتزم بذلك، ومنعها من الزيارة انتقاماً من والدتها (طليقته).

66% من البنات تعرضن للضرب وشد الشعر و 33% تضررن من الكي 90% من الأزواج تعرضوا للضرب من أنسابهم أو من أبناء زوجاتهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 ذو الحجة 1430 - 7 ديسمبر 2009 العدد 3356 - السنة العاشرة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3356&id=127500&groupID=0>

جدة: براء العتيق

كشفت دراسة ميدانية عن ضحايا العنف الأسري في المملكة أن 66% من العينة ذكروا أنهم تعرضوا للضرب بالعصي وللشد من الشعر وللعض والقرص والخنق، فيما أشار 33% منهم إلى أنهم تعرضوا للكدمات بأدوات المائدة كالملاعق. وأوضحت الدراسة التي أعدها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية مؤخراً تحت عنوان "العنف الأسري بين المواجهة والتستر"، أن 26% من الفتيات يتعرضن بصفة مستمرة للتهديد بإخراجهن من المدارس للعمل كخادمت في محيط الأسرة لتوفير راتب الخادمة، فيما ذكرت 13% أن الأب كان يردد دائماً على مسامع ابنته أنه ما كان يتمنى أن ينجبها وأنه كان يتمنى لو أنها كانت ذكراً ولكن سوء حظه هو الذي كان سبباً في مجيئها إلى هذه الدنيا، وعندما يشتد غضب الأب لأي سبب من الأسباب يذكر لابنته أنها لا تستحق حتى مجرد الطعام الذي تحصل عليه. وبالنسبة للعنف الجنسي لم تشر إحدى الفتيات إلى أنها قد تعرضت لمثل هذا النوع من العنف وذلك تجلياً في تأكيد الصغيرات على أن الأم أو الخادمة هي التي كانت تبذل لهن ملابسهن وتساعدن في ذلك. كما ذكر 20% من الفتيات أنهم تعرضوا للعنف الجسدي من الأب، فيما أشار 13% من الفتيات في سن السابعة إلى أن الخادمة هي التي كانت تضربهن وتهدهن بمزيد من العقاب لو أخبرن أحداً من أفراد الأسرة، فيما ذكر 20% من الفتيات أن إخوتهن الذكور هم الذين يمارسون عليهن العنف إذا ما أغضبن أمهاتهن أو آباءهن. وخرجت الدراسة بأن عدم طاعة الفتاة الصغيرة لمن هم أكبر منها سناً هي السبب الأول من أسباب تعرضها للعنف. ويتبين من المقابلات أيضاً أن السبب الثاني عدم مذاكرتهن لدروسهن ومشاهدتهن التلفاز بالإضافة إلى العبث بمقتنيات زوجة الأب وخاصة العطور، أو اللعب في المنزل والصراخ وخاصة وقت نوم الأب. وأشارت 6% من الفتيات إلى أنهن عوقبن بالضرب الشديد لأنهن رفضن أن يتسولن لجلب المال للأب المدمن والذي أخرجهن من المدرسة ولكن أهل الزوج نجحوا في إعادتهن إليها ليواصلن تعليمهن. وقد أبدت 20% من الفتيات عينة الدراسة دهشتهم من عدم معرفة الأسباب التي تؤدي إلى معاقبتهن من حين إلى آخر وقد فسر ذلك بأن أمهاتهن كن يرغبن في إنجاب ذكور بدلاً منهن.

من جهة ثانية، كشفت الدراسة أن 57% من الأزواج ينتمون إلى الفئة العمرية 20-29 سنة قد تعرضوا للضرب من إخوة زوجاتهم الذين هم في مثل أعمارهم أو أصغر منهم بقليل، فيما تعرض 33% من الأزواج وينتمي هؤلاء الأزواج إلى الفئة العمرية 40-49 سنة للعنف الجسدي من أبناء زوجاتهم وذلك بالاشتراك مع الزوجات. كما كشفت الدراسة أن 10% ممن أجريت معهم المقابلات من الأزواج والذين ينتمون للفئة العمرية 50-59 سنة، تعرضوا للعنف اللفظي والاقتصادي من أبنائهم، حيث يسعى الأبناء إلى وضع أيديهم على ممتلكات الأب وإقناعه بالحياة في بيت للمسنين ويوجهون الإهانات له لرفضه تحقيق ما يسعون إليه.

وأكدت الدراسة أن المعنفين يشيرون إلى أن تعرضهم للعنف يرجع إلى عدة أسباب، يأتي في مقدمتها التأثير للزوجة التي لحقها الأذى من ممارسة العنف عليها. كما يعزي الأزواج الذين تعرضوا للعنف من أبناء زوجاتهم السبب إلى سوء تربية هؤلاء الأبناء وعدم شعورهم بالأبوة ويتهمونهم بالجحود ونكران الجميل، وعدم العرفان بما قاموا به من جهد في تربيتهم وهم صغار.. أما الأزواج كبار السن، فقد فسروا العنف الذي وقع عليهم من أبنائهم بأنه نوع من العقوق.

50 باحثة يمسن 70 حيا اجتماعيا واقتصاديا

المصدر: جريدة عكاظ الإثنيين 1430/12/20 هـ 07 ديسمبر 2009 م العدد : 3095
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091207/Con20091207319246.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة

بصدور موافقة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة رئيس مجلس المرصد الحضري، يباشر فريق العمل النسائي في المرصد المحلي المكون من 50 باحثة، إجراء مسح ميدانية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية في 70 حيا من أحياء المدينة. واختير 70 حيا من أحياء المدينة المنورة بشكل اعتمد على تحديد الأنماط السكنية والشرائح المعيشية المختلفة، وذلك بإجراء مقابلات شخصية مع المبحوثين من المواطنين في أماكن إقامتهم من خلال تعبئة الاستبيان المعد لذلك الغرض. وبين المدير العام لإدارة التنمية الإقليمية والأمين للمرصد الحضري الدكتور حاتم طه، أن المسوح الميدانية ستعتمد على نتائج مشروع تصنيف أحياء المدينة المنورة الذي يهدف إلى تحديد الفئة الاجتماعية والاقتصادية، بالاعتماد على أنظمة المعلومات في العام الحالي. وأفاد طه أن عدد الأسر المستهدفة في المسوح الميدانية للباحثات يبلغ 6500 أسرة معيشية، ويتولى دراستها فريق مكون من مشرف عام وباحثات ومشرفات ميدانيات وفق برنامج زمني يستغرق 30 يوما، ويتم إجراء المسوح في الفترة المسائية في الأحياء المختارة، وبإشراف مختصين في إدارة التنمية الإقليمية، وبالتعاون من شرطة المنطقة وعمد الأحياء وأوضح الأمين العام للمرصد الحضري أن الهدف من المسوح الميدانية؛ معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر ومصادر دخل وإنفاق الأسرة ورضا المواطنين عن الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية، مضيفا «على ضوءها يتم إنتاج مؤشرات حضرية مثل نسبة الأسر التي تعيلها امرأة ونسبة الأمية ونسبة الأسر الفقيرة وتوزيع الدخل ونسبة أسعار الأراضي والمنازل وملكية السيارات الخاصة ووسائل الانتقال إلى العمل وغيرها من المؤشرات».



المجلس العربي للطفولة والتنمية يحتفل بيوم الطفل المعوق

المصدر: جريدة الرياض الإثنيين 20 ذي الحجة 1430 هـ - 7 ديسمبر 2009 م - العدد 15141
<http://www.alriyadh.com/2009/12/07/article479659.html>

القاهرة (واس):

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية يقيم المجلس مهرجانا فنيا في إطار الاحتفالات باليوم العالمي للطفل المعوق يوم السبت المقبل وذلك تحت شعار (ليس هناك مستحيل). صرح بذلك المشرف العام على المجلس العربي للطفولة والتنمية الدكتور حسن البيلاوي. وأوضح أن المهرجان يتضمن عددا من الفقرات الفنية والثقافية يقدمه عدد من المعوقين من عدة جمعيات أهلية ومعرضا فنيا لإبداعات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ولفت إلى أن المهرجان يهدف للكشف عن طاقات وقدرات الطفل ذي الإعاقة والتعريف بقضية دمجها مع المجتمع ووضعها ضمن الأولويات التي يجب ان تنال اهتمام الرأي العام وتحظى برعايته ومشاركته العملية.

الأميرة ريما بنت طلال ترعى احتفالات مركز "بسمة أمل" للتأهيل فداً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذي الحجة 1430 هـ - 7 ديسمبر 2009م - العدد 15141
<http://www.alriyadh.com/2009/12/07/article479681.html>

الرياض - هدى السالم

ترعى صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت طلال بن عبد العزيز آل سعود في السادسة من مساء غد الثلاثاء 2009/12/8 حفلاً خاصاً يقيمه مركز بسمة أمل للتأهيل بمناسبة اليوم العالمي للإعاقة وذلك في القاعة الكبرى بجامعة الأميرة نورة بمدينة الرياض ..

صرحت بذلك مديرة المركز الأستاذة سلطنة الثبيتي وأضافت أن الهدف من الحفل دعم أنشطة ذوي الاحتياجات الخاصة وتوصيل رسالة هامة لهم تعني أهميتهم وأنهم فئة غير منسية .. كما أفادت أن المناسبة سيصاحبها معرض خاص بمنتجات فتيات الفئات الخاصة من عدة مراكز بالمملكة.

هذا ويشارك في الاحتفال عدد من الجهات (مركز بسمة أمل للتأهيل - جمعية الأطفال المعاقين - جمعية حركية - جمعية سمعي-الاتحاد السعودي للرياضة-مركز الأمير سلمان لأمراض الكلي-جمعية الهلال الأحمر-حقوق الإنسان-جمعية و مجموعة أفتا- جمعية خطوة السودانية- مجموعة تفاؤل التطوعية- مجموعة قطرة ندى) تجدر الإشارة إلى أن المركز يقيم مساء يوم الأربعاء 2009/12/9م أمسية نسائية شعرية تحت رعاية الشاعرة الأميرة سلطنة السديري وبمشاركة كل من (بننت أبوها - القاسمية - مشاعر نجد) .

المواد الكيماوية والدوائية تسمم 5 آلاف طفل في السعودية

المصدر: جريدة الحياة الإثنية، 07 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/83952>

الرياض - فهد الموركي
كشف مدير إدارة التوعية والأبحاث والنشر في هيئة الغذاء والدواء الدكتور عبدالمحسن الرحيمي عن تسجيل 5 آلاف حالة تسمم في السعودية نتيجة المواد الكيماوية والدوائية خلال عام واحد.
وأضاف لـ «الحياة» أن هذه الحالات رصدتها دراسة حديثة طاولت الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عام وخمسة أعوام، مشيراً إلى أن معظم الناس يهملون قراءة الإرشادات على عبوات المنظفات المنزلية، ويضعونها ضمن مواد الطبخ والغذاء.
إلى ذلك، تنظم الهيئة العامة للغذاء والدواء ممثلة بقطاع الدواء الأسبوع الوطني الثالث للوقاية من التسمم، تحت شعار «المنظفات المنزلية... الأمان في سلامة الاستخدام»، ولتدشين دليل الأدوية السعودي SNF ابتداء من 25 الشهر الجاري. وأوضح نائب الرئيس لشؤون الدواء الدكتور صالح باوزير أن الهيئة تنظم الأسبوع بهدف نشر الوعي المعرفي بسبل الوقاية من المنظفات المنزلية، ورفع مستوى الوعي الصحي لحماية المجتمع وأفراده. وأضاف أنه في حال وجود أي استفسارات من المواطنين والمقيمين عليهم الاتصال بالمركز الوطني لمعلومات الأدوية والسموم بالهيئة العامة للغذاء والدواء (01- 2759222) أو زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة www.sfda.gov.sa
وكانت وزارة الصحة أوضحت في إحصاءات العام الماضي أنها سجلت 3763 حالة تسمم، منها 2325 بسبب التسمم الدوائي، و1438 بسبب التسمم الكيماوي، وأن محافظة بيشة احتلت المرتبة الأولى في عدد الإصابات والمدينة المنورة الأخيرة. ولفتت إلى أن حالات الذكور المصابين بلغت 1765 حالة بنسبة 46.9 في المئة، شكلت إصابة الأطفال ما نسبته 61 في المئة، وأن المطهرات تصدرت أنواع التسمم الكيماوي بـ496 حالة، تلتها المبيدات الحشرية بـ221 حالة، فالوقود بـ220 حالة، بينما كانت هناك 743 حالة تسممت بالأدوية المسكنة. وذكرت أنه تم تسجيل 2285 حالة وقعت عن طريق الخطأ، و626 حالة عن طريق العمد، مضيفاً أن عدد وفيات حالات التسمم الكيماوي والدوائي المبلغة من المناطق وصلت إلى 18 حالة وفاة، بينهم تسعة أطفال وتسعة بالغين.

خلال محاضرة ألقاها لرواد الأعمال السعوديين .. مورز: دعم رواد الأعمال في المملكة الحل الأمثل لتوفير الوظائف للمواطنين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 20 ذو الحجة 1430 هـ. الموافق 07 ديسمبر 2009 العدد 5901
http://www.aleqt.com/2009/12/07/article_312351.html

محمد الشهري من الرياض

أكد الدكتور كين مورز المدير التنفيذي لمركز ريادة الأعمال في جامعة إم آي تي «MIT» الأمريكية، أن استفادة المملكة من المقومات الاقتصادية الكثيرة التي تتمتع بها في دعم وتطوير رواد الأعمال من الشباب والشابات ستسهم بشكل إيجابي في توفير وظائف متعددة للمواطنين الذين لا تتوافر لهم وظائف حكومية أو في القطاع الخاص.

وقال خلال محاضرة قدمها بعنوان «عوامل النجاح في ريادة الأعمال ذات العلاقة بالتقنية» التي نظمتها لجنة شباب الأعمال بحضور نائب رئيس لجنة شباب الأعمال وبتنسيق من المهندس محمد ناصر الجاسر مدير عام مبيعات كبار العملاء في وحدة خدمات قطاع الأعمال في الرياض في شركة الاتصالات السعودية: «أن القطاع الحكومي في المملكة وصل إلى الحد الأقصى من قدرته على توفير الوظائف للمواطنين بحسب ما سمع، وبالتالي فإن الحكومة تسعى دائما إلى توفير وظائف عن طريق القطاع الخاص، الذي تعتبر قدرته على توفير الوظائف محدودة إلى حد ما، ولذلك فإن الوقت مناسب لتدريب وتأهيل الشباب والشابات ليصبحوا روادا للأعمال وجعل هذا المجال من الأساسيات الاقتصادية في توفير الوظائف في المملكة».

وأضاف، أن استخدام التقنية ليست فيها معادلة سحرية، حيث يمكن لأي شركة أو عمل تجاري أو مشروع أن يوفر توليفة خاصة في استخدامها للتقنية، بشرط ألا تصبح مؤثرة فيها من حيث ارتفاع تكلفتها، وإنما يفضل استخدام التقنية لدى الشركات بالقدر الذي يساعدها على تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة جوداها الاقتصادية.

وقال د. مورز: «يجب على كل شخص من رواد الأعمال أن يكون مقتنعا تماما ومهتما باستخدام التقنية لرفع قدرة أعماله التنافسية من حيث تقديم الخدمات المميزة لعملائها بالشكل المطلوب وأن يضع العميل في ذهنه وفي قلبه إذا ما أراد النجاح الفعلي، لأن العميل يمثل شيئا كبيرا بل هو أهم من التقنية ذاتها»، موضحا أن معظم الشركات تستفيد من خبرات ومتطلبات عملائها فالعمل مهم جدا، حيث إن الشركات ورواد الأعمال الناجحين والمبتكرين هم الذين يستمعون لعملائهم ويعملون التغييرات اللازمة في منتجاتهم بشكل يحاكي رغبة العميل، ولذلك فإن كثيرا من الأحيان يكون العميل مصدر ابتكارات الكثير من الشركات ورواد الأعمال».

وزاد في القول: «إن زيادة التركيز على استخدام التقنية وجعلها غاية وليست وسيلة قد يسبب قلقا شخصيا بالنسبة لي وذلك لما لاحظته من قبل بعض المهندسين الذين كان يعمل معهم مما قد يكون مصدر فشل بعض هذه الأعمال ولذلك فإن هذه المحاضرة ركزت في كيفية استخدام التقنية لدى الشركات المتوسطة والصغيرة وكيف ننمي فرص تطوير مهارات رواد الأعمال بالاستفادة من التقنية، مشيرا إلى أن إيجاد الحلول البسيطة في الكثير من الأحيان قد يكون هو الوسيلة الأفضل والأنجع في تحقيق النجاح لبعض المشروعات».

وأفاد د. مورز، أن التكنولوجيا على نوعين فهي قد تكون عاملا مساعدا في العمل أو قد تكون عاملا أساسيا في إطار العمل أي أن المنتج قد يكون تكنولوجيا، وذلك بغض النظر عن الشركة إذا كانت محلية أو إقليمية أو دولية فإن التكنولوجيا تلعب دورا أساسيا في تعزيز قدرة الشركة على المنافسة في الأسواق التي تشارك فيها.

ويرى المدير التنفيذي لمركز ريادة الأعمال في جامعة إم آي تي «MIT» الأمريكية، أن رواد الأعمال يحتاجون إلى تأهيل وتدريب حتى يعرفوا كيف يستخدمون التقنية المناسبة في الوقت المناسب، وذلك حتى لا تصبح عبئا عليهم في إنجاح أعمالهم، حيث يحتاج رواد الأعمال إلى اكتساب التجارب ممن سبقوهم من رواد الأعمال الذين حققوا نجاحات في

هذا المجال لينقلوا خبراتهم الناجحة لهم، مبينا أن ورشة العمل هذه تعد ناجحة ومشهورة بين رواد الأعمال لأن المحتوى يقدمه شخص يعتبر أحد رواد الأعمال مما يكسب الحضور الخبرة العملية في تطوير أعمالهم، قائلا: «إن الكثير من أبناء وبنات الشعب السعودي يتمتعون بمستوى عال من الفكر التجاري الإيجابي الناجح، وبالتالي فإن لديهم القدرات الأساسية التي يحتاج إليها رائد الأعمال الناجح».

واستعرض د.مورز، بعض الأمثلة للقطاعات التي استفادت من التقنية كقطاعات الاتصالات التي استفادت من التقنية في رفع مستوى خدماتها، والمستشفيات كذلك تغيرت بشكل كبير من حيث استخدامها للتقنية الحديثة التي أصبح الاعتماد عليها ضروريا ومهما من حيث تقديم خدمة أفضل للمرضى وللمراجعين سواء في صرف الأدوية أو تزويدهم بالتقارير، موضحا في مثال محلي أبسط أن وضع مشروعات المطاعم في الرياض قبل 20 عاما كان مختلفا تماما عن وضعها في الوقت الراهن خصوصا في تجهيزاتها، وذلك بسبب استخدامها للتقنية الحديثة، حيث يعد هذا النوع من المشروعات الأقل استخداما للتقنية العالية، ولكنها ورغم ذلك لعبت التقنية فيها دورا مهما في إنجاح مثل هذا النوع من المشروعات، قائلا: «تعد هذه المحاضرة من أنشطة لجنة شباب الأعمال المستمرة في مجال خلق وتهيئة جيل من قادة الأعمال الشباب في المملكة».

% 15.9 من سكان 8 أحياء فقراء .. تقرير حكومي يؤكد

ادخار الراتب 11 عاما لبناء منزل في المدينة المنورة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/12/21 هـ 08 ديسمبر 2009 م العدد : 3096
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091208/Con20091208319326.htm>

عبد الرحيم بن حسن - المدينة المنورة

كشفت تقرير حكومي أن الأسر في المدينة المنورة، لا تستطيع بناء منازل إلا إذا ادخرت دخلها بالكامل خلال 11 عاما دون أن تصرف منه شيئا، بسبب ارتفاع الأسعار، وحدث فقرة في مؤشر الإسكان المرتبط بدخل الأسر ارتفع فيها معدل سعر المتر إلى 11.1 في المائة بزيادة قدرها 2.7 في المائة عن العام الذي سبقه.

وطالب التقرير بالتدخل السريع للتعرف على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأسر موجودة في ثمانية أحياء في المدينة المنورة - تحفظ «عكاظ» باسمها - يبلغ إجمالي نسبة السكان غير السعوديين فيها 30.4 في المائة، ونسبة الأسر الفقيرة فيها 15.9 في المائة، ونسبة الأسر التي تعيلها امرأة 7.5 في المائة. وأسفر تصنيف الأحياء بحسب سعر المنازل قياسا بالدخل السنوي عن وجود 20 حيا من أحياء المدينة يقل فيها معدل سعر المنزل بالنسبة لدخل الأسرة، وتشكل هذه الأحياء ما نسبته 34.4 في المائة من إجمالي أحياء المدينة ومنها العوينة التي تعرف بالعاقول، وورقان، والنخيل، والدار، ومهزور، في حين تجاوزت 22.6 في المائة من الأحياء المعدل المتوسط بإجمالي بلغ 13 حيا، تأتي في مقدمتها الجابرة ثم السفيا، وأبو بريقاء، والظاهرة، وقربان على الترتيب، وبقي 25 حيا حول المعدل المتوسط مكونة النسبة الأعلى بـ 43.1 في المائة، ومنها السيج، والمغيسلة، والعزيرية، والدفاع، والجامعة.

وتضمن التقرير أيضا انحسار قدرة الأفراد والأسر في امتلاك الأراضي داخل المدينة بسبب ارتفاع متوسط سعر المتر المربع إلى 13.7 في المائة، قياسا بدخل الفرد أو الأسرة الشهري محققا زيادة قدرها 3.4 في المائة، بالرغم من وجود أراض داخل المدينة المنورة وخارجها تسعى أمانة المنطقة إلى منحها للمواطنين، بعد أن وفرت ما نسبته 71.56 في المائة فقط من إجمالي الطلبات خلال 28 عاما.

وجاء سبب عدم امتلاك الأسر للأراضي بسبب وجود 23 حيا سعر المتر المربع فيها أعلى من المتوسط العام، وفي مقدمة هذه الأحياء بني معاوية، والخاتم، والجمعة، وقربان، والمصانع يأتي بعدها 12 حيا أسعار الأراضي فيها حول المتوسط العام ثم 23 حيا أقل من المتوسط العام. ويفقد 59 في المائة من الأسر في المدينة المنورة 30.9 في المائة من دخلهم السنوي حتى يتمكنوا من دفع إيجار مأوى يسكنون فيه، نتيجة عجزهم عن شراء منزل أو امتلاك أرض سكنية، وتصل نسبة الأسر السعودية التي تستأجر مساكنها إلى 48 في المائة مقابل 38 في المائة فقط من الأسر السعودية الذين يملكون مساكن لهم، أما الأسر التي تقطن مساكن يؤمنها لها رب العمل فتبلغ نسبتها 0.6 في المائة، فيما نالت الأنواع الأخرى من الحيازة للمساكن على 2.6 في المائة. وبحسب التقرير فإن عدد الأحياء التي كان إيجار المنازل فيها أقل من المتوسط العام، قد بلغ 34 حيا تمثل 58.6 في المائة من المدينة المنورة، بينما بلغ عدد الأحياء حول المتوسط العام 10 أحياء شكلت نسبة قدرها 17.2 في المائة، وتجاوزت 14 حيا المتوسط العام. ومن هذه الأحياء ما يتم السماح فيه بإنشاء عمارات سكنية، وبالتالي ترتفع نسبة المستأجرين فيها ومنها أحياء الجمعة، والدرع، والراية، وبني عبد الأشهل، وبني حارثة، بينما يوجد على النقيض أحياء لا يسمح فيها ببناء العمارات السكنية فيغلب على طابعها إنشاء الفلل، وهي التي يزداد فيها عدد الممتلكين للمساكن. ويحظى الفرد الواحد في المدينة المنورة في مسكنه بمساحة متوسطة قدرها 40.4 مترا مربعا في غرف النوم، وصلات التوزيع، والحمامات، والمطابخ، في حين يبلغ معدل تراحم الأفراد داخل الغرفة 1.34 فرد، ما يعد أمرا إيجابيا بحسب التقرير.

وتحظى أحياء الدويمية، وأبو كبير، والعصبة، وبني معاوية، وورقان، النسبة الأقل في حصول الفرد على نصيبه داخل المنزل على عكس ما يحصل عليه الفرد الذي يسكن في أحياء الروابي، وذوي الحليفة، وبئر عثمان، والقصواء، والعهن،

وهذه الأحياء تنتمي إلى فئة الأحياء الأعلى من المتوسط والتي يبلغ عددها 27 حيا تشكل 53.5 في المائة من بقية الأحياء السكنية في المدينة المنورة.
أما عن بناء المنازل فقد أوضح التقرير أن هناك انخفاضا في بنائها وصل إلى 0.9 في المائة، مرجعا ذلك إلى ما أسماه بارتفاع الأسعار في مستلزمات البناء، وبخاصة الحديد قبل أن يسجل انخفاضاته الأخيرة، لافتا إلى وجود مبان شاغرة تصل إلى 8.4 في المائة طبقا لما أكدته شركة الكهرباء التي كشفت عن وجود مساكن لا يوجد لها فواتير.



97 ألف معلمة يتظلمن للقضاء من اختلاف رواتبهن عن

المعلمين.. التربية: لا تفرقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/12/21 هـ - 08 ديسمبر 2009 م العدد : 3096
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091208/Con20091208319270.htm>

محمد سعيد الزهراني - الطائف

انطلقت أمس المرحلة الثالثة من الحملة الإلكترونية التي تطالب فيها المعلمات بالمساواة في الحقوق الوظيفية مع المعلمين، وأوضحت المتحدثة الرسمية باسم الحملة منى عبد العزيز لـ«عكاظ» أن الحملة في هذه المرحلة اتخذت منحى قضائياً، إذ اختير محام للقضية المزمع رفعها الشهر المقبل. وبدورها، أكدت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة في وزارة التربية والتعليم أن هذه القضية أو غيرها يتم التعامل معها وفق أنظمة القضاء، إذ أن الوزارة لا تفرق في معاملتها مع المعلمات والمعلمين وجميعهم يتم التعامل معهم وفق أنظمة وزارة الخدمة المدنية. ومن جهتها، بينت منى عبد العزيز أن القضية سترفع من منطقة الرياض عبر محامي القضية، داعية الراغبات بالتوكيل في القضية مراجعة الموقع الإلكتروني www.ksa-edu.net، وإرفاق نسخة من قرار التعيين وقرارات تحسين المستوى تباعا وتعريف بالراتب والدرجة، مفيدة أن التسجيل مفتوح حتى منتصف محرم المقبل. وحددت المتحدثة باسم الحملة مطالبات الدفاتر من عام 1415 إلى 1425 هـ، بالمساواة مع المعلمين في الراتب والدرجة والأثر الرجعي المترتب على عدم المساواة في الراتب بعد وقبل صدور قرار اللجنة الوزارية، إلى جانب مطلب آخر يختص بعدد سنوات التعيين على البند 105، إذ بقي عليه المعلمون سنتان كحد أقصى بينما بقيت عليه المعلمات ست سنوات ونصف. وأفادت منى عبد العزيز أن مطالب الدفاتر من عام 1426 إلى 1428 هـ، انحصرت بالمطالبة بالأثر الرجعي نتيجة عدم المساواة في الدرجات والرواتب مسبقا. وصنفت المتحدثة باسم الحملة المعلمات اللاتي يردن الترافع عنهن إلى أربع مجموعات ويتجاوز عددهن 97 ألف معلمة، وهن: معلمات تربويات دفاتر الأعوام 1415-1425 هـ، غير تربويات دفاتر الأعوام 1415-1425 هـ، تربويات أيضا للأعوام 1426-1428 هـ، وغير تربويات أيضا للأعوام 1426-1428 هـ. وذكرت منى عبد العزيز أن معلمات دفعة 1416 هـ واللواتي سيصلن في محرم المقبل إلى الدرجة السابعة براتب 11332.5 ريال، بينما يصل نظراؤهن المعلمون إلى الدرجة الرابعة عشرة براتب 14597.5 ريال.

انخفاض معدل وفيات الرضع والأطفال بالمملكة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1430-12-21 هـ الموافق 2009-12-08 م العدد 13325 السنة الأربعة
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13325&P=1&G=2

سجلت إحصائيات وزارة الصحة انخفاض معدل وفيات الرضع بالمملكة من 21 رضيعاً لكل 1000 مولود عام 2004م إلى 17 رضيعاً في عام 2008م. كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود من 27 طفلاً عام 2004م إلى 20.6 طفل عام 2008م، فيما زاد متوسط العمر المتوقع للفرد في المملكة عند الولادة من 71.6 سنة خلال الفترة من 2000 - 2005م إلى 73.4 سنة المتوسط العالمي 67.0 سنة.

وقالت إحصائية صادرة من الوزارة حصلت «اليوم» على نسخة منها: إن المعدل الخام للمواليد بلغ 2008م 24.1 وبالمائة لكل 1000 نسمة، في حين بلغ المعدل الخام للوفيات لكل 1000 نسمة 3.9، فيما بلغ معدل وفيات الأمومة لكل 100000 مولود 14 أما، وبلغت نسبة الخصوبة الكلية 3.04 بالمائة ونتيح مقارنة هذه المؤشرات التعرف على حجم النقلة النوعية والكمية على المستوى التنموي للتغيرات الديموغرافية للسكان في المملكة، والدور الكبير الذي مارسته خطط التنمية المتعاقبة على كافة المستويات بدءاً من عام 1970م حتى الوقت الراهن.



برنامج لرفع ثقافة المرأة الحقوقية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 8 ديسمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/204417

حمود الصقيران - جدة

تم اختيار صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مشرفة عامة على أول برنامج من نوعه لرفع الثقافة الحقوقية والقانونية للمرأة السعودية في المجال الاقتصادي والقضائي والاجتماعي وجاء هذا الاختيار نظراً للدور الكبير الذي تقوم به سموها في دعم المرأة والعمل الاجتماعي والإنساني في كافة صورته وأشكاله ويقوم وفد نسائي سعودي حالياً بزيارة للعاصمة الفرنسية باريس لزيارة عدد من المؤسسات والوزارات الحكومية في فرنسا بدعوة من السفارة الفرنسية بالرياض لتنفيذ البرنامج الذي يهدف إلى رفع الثقافة الحقوقية والقانونية للمرأة السعودية في مجالات الاقتصاد والتجارة والقضاء والشؤون الاجتماعية والإنسانية بعد اختيار الأميرة عادلة بنت عبدالله مشرفة على تنفيذ البرنامج. وأوضح المشرف التنفيذي لإعداد هذا البرنامج الدكتور المحامي ماجد محمد قاروب أن هذا البرنامج تقدمه الحكومة الفرنسية للمجتمع السعودي لتعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين تقديراً لمكانة المملكة العربية السعودية ودورها الفاعل إقليمياً ودولياً وأضاف أن البرنامج يتضمن زيارة إلى كل من وزارات العدل والاقتصاد والتجارة والشؤون الاجتماعية والإنسانية في فرنسا، بالإضافة إلى بعض المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بحقوق الطفل والأسرة والمرأة، وكذلك زيارة المؤسسات الحقوقية والتعليمية مثل البرلمان الفرنسي وجامعة السوربون والمحكمة العليا الفرنسية، من جهته أكد السفير الفرنسي لدى المملكة أن زيارة الوفد الفرنسي تأتي ضمن برنامج تقدمه الحكومة الفرنسية للمجتمع السعودي بمختلف شرائحه لتوطيد العلاقة بين البلدين الصديقين.

تواصل العمليات حتى عودة الجميع إلى مساكنهم.. الفريق التوجيهي : صرف 18 مليون ريال للمتضررين من السيول.. وارتفاع عدد الوفيات إلى 116 حالة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ذي الحجة 1430 هـ - 8 ديسمبر 2009 م - العدد 15142
<http://www.alriyadh.com/2009/12/08/article479803.html>

جدة - سعد عبدالله

أكد الفريق سعد التوجيهي مدير عام الدفاع المدني أن ما تم صرفه من مبالغ نقدية للمتضررين من الأمطار والسيول التي خلفت وراءها الكثير من المآسي لأكثر من 22324 متضررا من مواطنين ومقيمين في 15 حياً بجدة بلغ أكثر من 18 مليون ريال حتى يوم أمس وسوف يستمر الصرف لجميع المتضررين إلى حين عودتهم إلى مساكنهم .
ومازالت أعداد الوفيات في ارتفاع حيث بلغ عددهم إلى يوم أمس 116 متوفى ولم يتم التعرف إلى حينه على 25 جثة مازالت مجهولة .

وفي زيارة قامت بها "الرياض" لمركز القيادة في مقر الدفاع المدني بجدة تم الوقوف على آلية صرف المخصصات المالية للمتضررين حيث التقينا العقيد علي عطا الله العتيبي المشرف على مركز معلومات الإيواء والذي اطلعنا على الجهود التي يقوم بها مركز الإيواء لخدمة المتضررين فقد ذكر أن خمسين ضابطا وفردا يقومون بعمل متواصل على مدار الساعة لاستقبال بيانات المتضررين وتدقيقها ومن ثم تحويلها للجنة وزارة المالية ليتم صرف الإعانة النقدية لرب الأسرة بواقع 1400 ريال لكل من الأب والأم ومئة ريال لكل ابن لمدة أسبوعين.
وذكر العقيد العتيبي أنه تم افتتاح مراكز استقبال للمتضررين مشكلة من الدفاع المدني والمالية في 15 حياً من الأحياء المتضررة تسهيلاً على المواطنين والمقيمين في تسجيل بياناتهم بحيث ترفع بياناتهم يومياً للمركز الرئيسي الذي يحيلها للجان الصرف التي تعمل من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثانية عشرة مساءً .
وعن الآلية المتبعة في تدقيق بيانات المتضررين قال العميد العتيبي إن اللجان الخمس عشرة التي تقع في الأحياء ستقوم بتدقيق بيانات المتضررين خلال الأسبوعين الحالي والقادم حيث يتطلب من كل رب أسرة متضرر استكمال البيانات في استمارة معدة كما سوف يستمر الصرف إلى حين عودة المتضررين إلى منازلهم .
"الرياض" التقت مجموعة من المواطنين المتضررين الذين قدموا لصرف الإعانة في مقر الدفاع المدني بجدة حيث كان المواطن عطية الشريف والده من سكان ك 14 ينتظرون دورهم في صرف الإعانة النقدية، وطلب الشيخ عطية الله نقل مشاعر وتقدير المتضررين من السيول لمقام خادم الحرمين الشريفين حيث قال إن ما خفف عنهم مصابهم الكلمات والمشاعر الحانية التي سمعوها في خطاب خادم الحرمين تجاههم وتوجيهه الكريم بتعويضهم وإيوائهم ووقوف أمير المنطقة على احتياجاتهم وسرعة تأمين المساكن وصرف الإعانات النقدية لهم ولأسرهم .
من جانبه قال المواطن مصلح السلمي أحد سكان قويزة ويسكن في أحد الشوارع المجاورة لشارع جاك أكثر المناطق تضرراً والذي كان برفقة ابنيه في انتظار استلام مخصصاته النقدية إن الحي مازالت تغمره المياه ولم يستطيعوا الوصول إلى منزلهم. كما كان لنا لقاء مع عبدالناصر العتيبي الذي أبدى تدمراً من تأخر نقل السيارات من الشوارع وعدم وجود آلية للبحث عن السيارات حيث تم سحب سيارتين له ولا يعلم عن مصيرها وكان لجميع المتحدثين لوم شديد على الأمانة في عدم وجود قنوات تصريف للسيول في حي قويزة تحديداً .
وذكر عبدالناصر العتيبي أنه يسكن الحي منذ 4 سنوات ولم يشاهد مجرى تصريف السيول إلا بعد أن أزلت آليات الدفاع المدني الأثرية عن المجرى الذي بقي مسدوداً طوال السنين. واثنوا على جهود الدفاع المدني الذي سجل حضوراً قوياً في أزمته وحسن تعاملهم وحل مشاكلهم والتخفيف من مصابهم.

بيوت خبرة لإطلاق المحاكم العمالية والأحوال الشخصية والمرورية والتجارية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 8 ديسمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/20444

سعيد الزهراني - الطائف

يقوم المجلس الأعلى للقضاء حالياً بتنفيذ مشروع ضخم من أجل تطوير مرفق القضاء . وقرر الاستعانة بعدد من بيوت الخبرة وجامعات المملكة لإعداد خطة مرحلية لمدة 4 سنوات تشمل : تطوير المحاكم من حيث أعدادها ، وتوزيعها ، وأعداد القضاة من خلال دراسة حجم العمل وتقدير عدد محاكم الاستئناف المطلوب إنشاؤها ودراسة حجم العمل، وتحديد عدد القضاة المطلوب توفيرهم في كل محكمة من محاكم الاستئناف . وقال مصدر مسؤول في المجلس الأعلى للقضاء لـ "المدينة": إن المشروع يتضمن إعداد خطة مرحلية لإنشاء محاكم الاستئناف توضح عدد المحاكم المطلوب إنشاؤها في كل مرحلة ومواقعها ، ودراسة حجم العمل وتقدير عدد محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية، تحديد عدد القضاة المطلوب توفيرهم في كل محكمة من محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية ، بالإضافة إلى إعداد آلية مناسبة يتم من خلالها تحديد القضاة الحاليين الملازمين للعمل في محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية، تأخذ في الحسبان تأهيل القاضي، وخبراته العلمية، والقضائية، وميوله القضائي، إعداد خطة مرحلية لإنشاء محاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم الجزائية توضح عدد المحاكم المطلوب إنشاؤها في كل مرحلة ومواقعها،دراسة حجم العمل، وتقدير عدد المحاكم التجارية في ضوء ما لدى ديوان المظالم والدوائر التجارية، وعدد المحاكم العمالية في ضوء ما لدى اللجان العمالية في وزارة العمل، تقدير عدد القضاة المطلوب توفيرهم لكل محكمة من المحاكم التجارية والمحاكم العمالية . كما يتضمن المشروع إعداد خطة مرحلية لإنشاء المحاكم التجارية والمحاكم العمالية توضح عدد المحاكم المطلوب إنشاؤها في كل مرحلة ومواقعها، دراسة حجم القضايا المرورية المنظورة في لجان المرور في إدارة المرور، وتحديد عدد الدوائر المطلوب إنشاؤها في المحاكم العامة ، وكذلك حجم العمل فيما يتعلق بتحديد عدد الدوائر الإنشائية، تحديد عدد القضاة المطلوب توفيرهم لدوائر المرور والدوائر الإنشائية،إعداد خطة مرحلية لإنشاء دوائر المرور والدوائر الإنشائية، توضح عدد الدوائر المطلوب إنشاؤها في كل مرحلة ومواقعها، دراسة وتحديد الاحتياجات التدريبية للقضاة، إعداد خطة للتدريب تتضمن مساراً تدريبياً للقاضي، يشتمل على برامج أساسية عامة وبرامج نوعية، تصميم البرامج التدريبية، بناء منظومة من الفعاليات العلمية والتدريبية التي تتيح للقضاة تبادل المعلومات والخبرات، والاستفادة من تجارب بعضهم البعض، مراجعة الهيكل التنظيمي للمجلس واقتراح الصيغة المناسبة التي تتماشى مع متطلبات الحاضر ومستجدات المستقبل وتنسجم مع الإستراتيجية المشار إليها في البند السابق، إعداد الدليل التنظيمي المشتمل على مهام واختصاصات إدارات المجلس المختلفة، تحديد الصيغة المناسبة لعلاقة المحاكم في المناطق الإدارية والمحافظات ببعضها البعض، وعلاقتها بديوان المجلس،دراسة حجم العمل وتقدير أعداد الموظفين في إدارات المجلس وأمانته العامة. من جهة أخرى اصدر رئيس المجلس الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد قراراً بتشكيل لجنة في المجلس لإعداد معايير للاعتماد الوظيفي القضائي تتكون من : صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور عبدالعزيز بن سطاتم بن عبدالعزيز عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء وفضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الربيعية عضو المجلس الأعلى للقضاء وفضيلة الشيخ الدكتور ناصر بن إبراهيم المحميد رئيس التفتيش القضائي،فضيلة الشيخ الدكتور حمد بن عبدالعزيز الخضيرى القاضي بالمحكمة العامة بالرياض والدكتور حمد بن ناصر المحرج مندوباً عن وزارة التعليم العالي والدكتور منصور بن عبدالعزيز المعشوق مندوباً عن معهد الإدارة العامة ، على ان يكون فضيلة القاضي المنسوب في المجلس الشيخ مشعل بن سعد آل عسكر مقررراً لهذه اللجنة . تقدم اللجنة توصياتها خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخه ، ولها الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمختصين في مجال التخصص ولها عقد ما يتطلبه إعداد المعايير من ورش عمل وحلقات نقاش .

الدريس : تعزيز الأمن الفكري بتنمية ثقافة السلام الاجتماعي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 8 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/204441>

علي بلال - الرياض

طالب المشرف العام على كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود الدكتور خالد الدريس بضرورة تنمية ثقافة السلام الاجتماعي كأحد الروافد المهمة لتعزيز الأمن الفكري لدى الشباب والناشئة ولتحقيق المناعة الفكرية ضد كل دعاوي العنف والتطرف. وأكد الدريس خلال مشاركته بورقة عمل بعنوان "حاجة الأمن الفكري إلى التفكير الناقد" في ملتقى التفكير الأول الذي عقد مؤخراً وتضمن مجموعة من المحاضرات والدورات التدريبية، أن التراث النقدي الإسلامي شديد الثراء في هذا الجانب ويمكن استثماره وتوظيفه من حيث المضمون والأسلوب في تنفيذ برامج تلبي احتياجات كافة الفئات المستهدفة. وتطرق الدريس إلى العلاقة بين الأمن الفكري وبين تعلم هذا النوع من التفكير في ظل قابلية الإنسان للتسرع في تصديق المعلومات والأخبار التي يتلقاها أو يسمعها، مشيراً إلى أن إشاعة التفكير الناقد يدعم قدرات كل فرد على تحليل هذه المعلومات والأخبار وفحصها نقدياً للتثبت من صحتها وصولاً إلى نتيجة مهمة وهي عدم الانسياق وراء ما يثبت عدم صحته منها.

وأوصى الدريس بأهمية تعويد الأطفال والشباب على ممارسة الحوار الممتع والمشوق المدعم بالاستدلالات والبراهين العقلية والعقلية، وتدريبهم عملياً على مناقشة الأفكار وفحص الحجج والأدلة، لافتاً إلى إمكانية إقامة مناظرات افتراضية لذلك في المدارس والجامعات. وناشد الدريس المعلمين والدعاة وأئمة المساجد إلى غرس مهارات التفكير الناقد في عقول الناشئة بما يمنحهم القدرة على إصدار الأحكام الموضوعية على الأفكار المختلفة من خلال عرضها على ميزان كليات الشريعة والعقل السليم ليتحقق التفكير المعتدل بعيداً من الانحراف عن سماحة الإسلام ووسطيته.

تعاون سعودي - أميركي في مكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 08 ديسمبر 2009
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/84363>

الرياض - «الحياة»
جامعة نايف

تناقش حلقة علمية حول «مكافحة الاتجار بالبشر، التعريف بمشكلة الاتجار بالبشر كمشكلة عالمية وإكساب المشاركين مهارات في كيفية التصدي لهذه الجريمة وتنسيق الجهود العربية والدولية في مكافحتها، ودور وسائل الإعلام في مكافحة الاتجار بالبشر والتعريف بالاتفاقيات والقوانين الدولية ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

ويشارك في أعمال الحلقة، التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الأمن الداخلي الأميركية خلال الفترة من 14 - 16 كانون الأول (ديسمبر) الجاري في مقر الجامعة في الرياض، مختصون من وزارات الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية ومراكز البحوث والجهات ذات العلاقة من الدول العربية والمنظمات الدولية.

وأوضح نائب رئيس الجامعة الدكتور جمعان رشيد بن رقوش أن تنظيم الجامعة لهذه الحلقة المهمة حول الاتجار بالبشر يأتي تنفيذاً لتوجيهات النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للجامعة الأمير نايف بن عبدالعزيز، للتبصير بهذا الموضوع الذي أولته الجامعة أهمية وعناية خاصة، إذ أفردت له حيزاً مقدراً من نشاطاتها، فكانت سباقة في مكافحة هذه الجريمة التي حرمتها الشرائع جميعها وتآبها النفس البشرية، وتشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، وتؤدي الضمير الإنساني، وتخل بالأمن العالمي.

وقال: «قامت الجامعة في إطار التعاون القائم بينها وبين مؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة باعتبارها إحدى مؤسسات شبكة الأمم المتحدة للعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول العالم، وبالتعاون مع اليونسيف بتنفيذ حلقة حول «مكافحة الاتجار بالأطفال»، وكذا ندوة علمية عن «مكافحة الاتجار بالأشخاص»، ونظمت في الإطار ذاته برنامجاً تدريبياً مع هيئة التحقيق والإدعاء العام بالمملكة العربية السعودية، إضافة إلى عدد من البرامج مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في فيينا وجامعة جون هوبكنز الأميركية. كما أصدر مركز الدراسات والبحوث في الجامعة مجموعة من الدراسات والإصدارات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر من أهمها: «أمن الطفل العربي وإيذاء الأطفال: أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له، تشغيل الأطفال والانحراف، سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع ومكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية»، إضافة إلى مناقشة أكثر من 12 رسالة ماجستير ودكتوراه حول هذا الموضوع من خلال كلية الدراسات العليا.

وأضاف الدكتور ابن رقوش ان موضوع مكافحة جريمة الاتجار بالبشر يعد أحد مواضيع الساعة، والذي لا تكاد تخلو منه دولة، وتقوم به عصابات منظمة وضحاياه من المستضعفين في الأرض، وهي جريمة تحتاج إلى جهود دولية وإجراءات حكومية لمحاربتها وفي هذا الإطار يأتي انعقاد هذه الحلقة العلمية الدولية بالتعاون مع وزارة الأمن الداخلي الأميركية وبمشاركة نخبة من الخبراء العرب والدوليين ما يدل على السعي الجاد لمكافحة هذه الجريمة.

أبرز الجهود السعودية في مجال حماية البيئة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 8 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/204358>

إعداد - مركز المعلومات

- اعتمد موضوع البيئة وحمايتها ضمن النظام الأساسي للحكم وفقاً للمادة (32) من النظام الأساسي التي تنص على التزام الدولة المحافظة على البيئة وحمايتها.
- ﴿ أنشأت المملكة المديرية العامة للأرصاد الجوية عام 1370- 1950 ليعاد بعد ذلك هيكلتها عام 1981 – 1401 لتصبح مصلحة الأرصاد وحماية البيئة.
- ﴿ يهدف «مشروع التوعية البيئية السعودي» الذي تشرف عليه مصلحة الأرصاد وحماية البيئة إلى تنمية ثقافة المجتمع السعودي البيئية وزيادة معارفه عن البيئة الطبيعية، وتبصيره بكيفية التعامل معها والمحافظة عليها.
- ﴿ أنشأت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها 16 منطقة محمية منتشرة في مختلف أنحاء المملكة منها البرية والبحرية.
- ﴿ أنشأت الهيئة ثلاثة مراكز للأبحاث وهي مركز الملك خالد لأبحاث الحياة الفطرية بالثمامة بالرياض والمركز الوطني لأبحاث الحياة الفطرية بالطائف ومركز الأمير محمد السديري بالقصيم
- ﴿ المراكز البيئية تعمل على دراسة وإكثار الأنواع المنقرضة والمهددة بالانقراض وإعادة تأهيلها ومن ثم إطلاقها في المناطق المحمية.
- ﴿ أعدت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها الإستراتيجية للحفاظ على التنوع الإحيائي وإستراتيجية المحافظة على الأراضي الرطبة.
- ﴿ تم إنشاء مركز الزوار للتوعية البيئية ومركز التدريب للمحافظة على الموارد الطبيعية، كما يتم إنشاء مركز للدراسات النباتية.
- ﴿ تشجيع الأبحاث البيئية المختلفة والتي تعالج المشكلات البيئية في المملكة ودعمها مادياً عن طريق مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
- ﴿ أعدت المملكة وثيقة لبرنامج عمل القرن الحادي والعشرين والتي حددت أولويات التنمية السعودية في إطار مفاهيم التنمية المستدامة.
- ﴿ مواصلة العمل لاستكمال إعداد النظام البيئي الوطني العام والذي سيشمل مجموعة متكاملة من المقاييس والمعايير البيئية وإعداد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة في إطار نشاط إقليمي.

حقوق موظفي الشركات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ذي الحجة 1430 هـ - 8 ديسمبر 2009م - العدد 15142
<http://www.alriyadh.com/2009/12/08/article479856.html>

راشد محمد الفوزان

لا أعرف سراً لعدم وجود جمعية ولا نقول " نقابة " لموظفي القطاع الخاص؟ فموظفو القطاع الخاص لا أحد يستطيع أن يوضح كيف يمكن لهم أن يحفظوا حقوقهم؟ فمثلا السكن والعلاج الطبي والترقيات، فهل الشركات لديها تنظيم موحد أو لوائح وقوانين تحدد ذلك؟ فكثير من موظفي الشركات بالقطاع الخاص لا يحصل على حقوقه سواء بسكن من خلال تسهيلات وقروض تقدمها الشركات فهي تتباين بين الشركات من جيدة إلى سيئة إلى معدومة، ومثال آخر هو العناية الطبية، نجد أن مقر الشركة الرئيسي يحظى موظفو vip الدرجة المميزة بالعلاج الطبي من خلال مستشفيات محددة وهذا حقهم ولا جدال به، ولكن لماذا تتخفف لدرجة أن تصل لمستويات للموظفين العاديين والأقل من الإدارة الوسطى أن تصل إلى مستويات مستوصفات أو مستشفيات لا يقبل بها أي موظف متوسط بل لأن قسط التأمين هو بسعر متدن لا غير، واشتكى لي البعض أن بعض فروع الشركة بالمناطق الأخرى مثل الشرقية والقصيم، وغيرها أن الغطاء الطبي لا يشمل مستشفيات مميزة ومعروفة بل هي خاصة للمناطق الرئيسية بمقر الشركات، فلماذا هذا التمييز للموظفين بمناطق دون مناطق، وهذه الشركات كبرى ومعروفة ولا تحتاج أن أعدد أسماءها، وهذا حق من حقوق الموظفين، وبالأتجاه الآخر هو دعم للقطاع الطبي والمستشفيات الوطنية، وأيضا خدمة للموظف الذي سينعكس على أدائه وعمله بالشركة. والترقيات أيضا يمكن أن تمر سنوات وسنوات والموظف لا يتحسن راتبه أو يتم ترقية، فمن يضمن حقوقه أو يطالب بها وأين يذهب الموظف.

من واجب الشركات أن تشكل شركة منظمة أو جمعية أو نحو ذلك لحماية حقوق الموظفين، وليس بالضرورة الموظف نفسه أن يسعى وراء حقوقه والوساطات والمعاناة لحقوق أساسية لها، يجب أن نقر أن كثيرا من الشركات تمارس تجنياً على الموظفين خاصة السعودي الذي لا تحفظ حقوقه كثيرا، وقد يصل التجني له أن يوظف لمجرد تحقيق نسبة السعودة ولا يتم تطويره وإكسابه الخبرة من خلال التدريب والتعليم وتوفير الفرص. إننا نبحث عن توفير أجواء عمل ملائمة ومناخ مناسب لهم وهم بأعداد ضخمة جدا ويتزايدون مع توسع القطاع الخاص؟ فمن يوفر ويضمن حقوقهم التي ترسخ في النهاية لديهم الولاء للشركات والإنتاج وتحقيق أفضل النتائج؟

أرجو أن تعيد الشركات الكبرى النظر في تمييزها بين الموظفين خاصة بالمناطق الأخرى وخاصة أنهم لا يبتعدون بحقوقهم عن الموظفين في المدن الرئيسية، ولعل القطاع الطبي أحدها وهو مهم بدرجة كبيرة لدى الكثير.

العمالة المنزلية .. حلول جذرية بتنظيم جديد

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 1430-12-21 هـ. الموافق 08 ديسمبر 2009 العدد 5902
http://www.aleqt.com/2009/12/08/article_312975.html

كلمة الاقتصادية

تفاقم مشكلات العمالة المنزلية لم يعد تجدي معه الحلول الجزئية أو نقل الاختصاص بإصدار التأشيرات من جهة إلى أخرى، أو وضع ضوابط جديدة، فكلها لم تؤت سوى مشكلات جديدة تختلف عن سابقتها، فمن هروب العمالة المنزلية إلى عملها عند غير كفلائها، حتى تأخر حقوقها أو عدم الوفاء بها، مشكلات قديمة متجددة. ورغم وضوح حقوق كل طرف من الأطراف إلا أن عدم خضوع عقود عمال وخدم المنازل لنظام العمل وخصوصية العلاقة بين الطرفين وتواضع المبلغ محل نزاعاتها، فضلا عن العدد الكبير للعاملين في المنازل، وبالتالي تعدد منازعاتهم، فإن الاعتماد على تدخل إيجابي لإنهاء كل حالة على حدة لم يكن له أي نتيجة إيجابية، ولن تكون له نتيجة مقبولة وفق المعطيات التي يبني عليها التحليل المنطقي لظاهرة اجتماعية تحتاج إلى تنظيم إداري أكثر منه قانوني.

لقد انتهت دراسة حديثة، هي الآن في طور ترتيبات التطبيق إلى ضرورة إعادة التنظيم بالكامل لوضع العمالة المنزلية بالاستفادة من الأخطاء التي تتكرر وتؤكد وجود ظاهرة سلبية تجب السيطرة عليها قدر الإمكان، حيث أعلن سمو النائب الثاني - حفظه الله - في لقائه الماضي مع منسوبي الغرفة التجارية في جدة عن توجه حكومي قادم لإنشاء شركات متخصصة لتوفير عمالة منزلية، وقد صرح معالي وزير العمل عن قرب تنفيذ ذلك التوجه، وأن الشركات المتخصصة ستتكون من مكاتب ومؤسسات الاستقدام الحالية، وأنها لن تتجاوز ثلاث شركات فقط، حيث سيكون جميع العمالة المنزلية على كفالة تلك الشركات الثلاث، وللمواطن أن يتعاقد مع إحداها لتوفر له عاملا أو عاملة منزلية لمدة يتم الاتفاق عليها في العقد.

إن هذا التوجه يدفع مكاتب ومؤسسات الاستقدام الحالية نحو الاندماج الإجباري أو الخروج من السوق، فإنها لن تجد مجالاً لأعمالها ما لم تنضو تحت إحدى الشركات المندمجة، وهذا يحقق هدفاً آخر في غاية الأهمية وهو تقليل عدد الأطراف التي تتعامل معها الأجهزة الحكومية ومنها وزارتا الداخلية والعمل، ما يساعد على سهولة تطبيق التعليمات وخدمة المواطنين والمقيمين وسهولة تسليم الحقوق المالية لخدم المنازل وحفظ حقوق الأسرة المالية وغيرها من الحقوق التي يفرضها العقد والعمل في المنزل، حيث يجد رب الأسرة أمامه شركة متخصصة يستطيع التفاهم معها في حالة وجود أي مشكلة بدلا من الرجوع على العامل والعاملة، وهو رجوع غير مجد في نتيجته النهائية.

وفي انتظار إنشاء هذه الشركات ينتظر المواطن معرفة آلية عملها، ويأمل الكل أن يتم إنجاز ذلك في فترة معقولة، حيث إن تعدد مكاتب الاستقدام وملاكها والتنافس التجاري بينهم وترتيبات أعمالهم في المستقبل مع هذا التنظيم الجديد قد يتطلب وقتا ومفاوضات مع ضعف الاتصالات بينهم وعدم جدواها، لذا فإن من المنتظر أن تعلن وزارة العمل برنامجها في تنفيذ هذا التوجه ومدى نطاقه وشموله العمال في السوق السعودية، وهي عمالة غير منزلية تحتاج إليها سوق العمل في سائر القطاعات المالية والتجارية للشركات والمؤسسات ذات السجلات التجارية.

ولا يخفى على وزارة العمل أن صعوبة الحصول على تأشيرات للعمالة المنزلية دفعت كثيرين إلى الاستعانة بالأبدي العاملة المقيمة بصفة غير نظامية وفتح باب رفع أسعار أجورهم، وهي إحدى مشكلات سوق العمالة المنزلية، وتفرعت عن ذلك مشكلات أمنية أزجعت أقسام الشرطة وجعلت رب الأسرة في محل اللوم الشديد غير المجدي، فالحاجة أم الاختراع، ولعل التنظيم الجديد يقضي على تلك الاختراعات بالقضاء أولا على مسبباتها.

الفساد الإداري

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 ذو الحجة 1430 - 8 ديسمبر 2009 العدد 3357 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3357&id=16214&Rname=146

ماجد محمد قاروب

في كل دول العالم فساد إداري في كافة مرافقها العامة والخاصة، ولكن ضخامة نسب هذا الفساد أو قلته هي التي تفرق بين دولة وأخرى.

وليس هناك معايير موحدة لقياس تلك النسب سوى عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم والتي تم الحكم فيها بإدانة المتهمين.. ولذلك فإن معيار الأحكام الصادرة بالإدانة هو المعيار المتاح لتحديد حجم الفساد الإداري في الدولة وقوة الأجهزة ذات العلاقة بمحاربة الفساد مقارنة بالإحصائية العددية لباقي الجرائم الإدارية والجنائية. غير أن هذا المعيار أيضاً غير كافٍ فهو يشير إلى عدد القضايا التي تم ضبطها بالفعل، أما القضايا الأخرى غير المكتشفة والتي يستطيع فاعلوها أن يحجبوا آثارها عن أعين الرقباء فإنها تشكل نسبة كبيرة لا يُستهان بها، ولكن يصعب اكتشافها لأسباب كثيرة بعضها أن قضايا الفساد الإداري هي قضايا تحدث في الخفاء وليس لها شهود إلا مرتكبوها، أو أن القائمين بالرقابة أو الضبط أو التحقيق أنفسهم متورطون في تلك الجرائم وبالتالي لا يتم اكتشافها ومن ثم لا تظهر في معيار الأحكام الصادرة من المحاكم.

وعلى أية حال فإن الفساد الإداري سببه ارتكاب جرائم الأموال العامة في الدولة من رشوة أو استغلال النفوذ أو إساءة استعمال السلطة أو الاختلاس أو الاستيلاء أو الجرائم الكثيرة الملحقة بها. وأهم تلك الجرائم جميعها هي الرشوة والمرصودة بنظام مكافحة الرشوة التي تعني أن الموظف العام أو من في حكمه إذا طلب أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية مادية أو معنوية للقيام بعمل أو للامتناع عن عمل أو للإخلال بواجبات وظيفته يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وقد سوى النظام بين الاختصاص الحقيقي الذي يُجرىه الموظف العام أو الاختصاص الخاطئ أو حتى اختصاصه المزعم.

غير أن جرائم الرشوة سالف الذكر تمثل نوعاً من الاتجار في الوظيفة العامة بحيث يتلقى فيها الموظف جُعلاً مادياً أو معنوياً لقاء وظيفته العامة، أي يُعرض وظيفته للامتثال من أجل حفنة ريالات. غير أن هناك جرائم أخرى ذكرها النظام ملحقة بالرشوة وتهدف إلى تحقيق غاياتها وهي الاتجار بالوظيفة العامة، رغم أن مرتكبها لم يقدم مبالغ نقدية لاستمالة الموظف ولكنه استغل نفوذه الإداري الحقيقي أو المزعم فإنه يقع أيضاً تحت طائلة النظام ويُعد في حكم المُرتشي.

وهذا ما قرره النظام في أن كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على عمل أو أمر أو قرار أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد على وظيفة أو خدمة أو مزية من أي نوع يُعد مرتشياً ويعاقب بالعقوبات السالف ذكرها في جريمة الرشوة. كما أن النظام قد نص على أن كل موظف عام أخل بواجبات وظيفته بأن قام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال تلك الوظيفة نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يُعد في حكم المرتشي ويعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن (100.000) ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين..

ويلاحظ أن الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة تعرف باسم "جرائم المحاباة والمحسوبية" وتلك الجرائم أيضاً تبين مدى ضعف نفس الموظف العام أمام عليية القوم، حتى وإن لم يتلق أية مبالغ نقدية، طالما أنه قام بتعريض وظيفته للخطر، فكان ذلك صورة من صور الفساد الإداري التي تؤدي إلى الظلم الاجتماعي.

كما أن نظام الرشوة قد رصد عقوبة السجن مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تزيد عن (50.000) ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، لكل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية بسبب وظيفته لمتابعة معاملة حكومية ما،

ويعاقب بالعقوبة نفسها من أعطى أو عرض العطية أو حتى وعد بها للغرض المشار إليه، وكذلك الوسيط في أي حالة من هذه الحالات. هذه الجريمة لا تشترط أي نشاط إيجابي للموظف بل تحقيق أدنى أنواع الأنشطة وهو مجرد المتابعة لأية معاملة حكومية، إذ إنه سيوليها أهمية خاصة عن غيرها من المعاملات مما يؤثر على قاعدة المساواة في المصالح لجمهور المتعاملين. وصفوة قولنا إن الجرائم الملحقة بالرشوة سواء أكانت استغلال النفوذ أو الاستجابة للرجاء والتوصية والوساطة أو مجرد متابعة معاملة حكومية كلها من الجرائم التي تؤدي إلى الفساد الإداري شأنها في ذلك شأن جريمة الرشوة ذاتها أو جرائم الاختلاس والاستيلاء للأموال العامة. وأخيراً وليس آخراً، فإن كافة تلك الجرائم تكون من الاختصاص القضائي للمحكمة الإدارية (ديوان المظالم). والحقيقة أن الفساد الإداري قد لا يكون أساسه الرشوة أو الموظف العام أو أصحاب المصالح بل قد يكون أساسه عدم وضوح التشريعات والقوانين وكذلك عدم سلامة الإجراءات التنفيذية أمام الأجهزة الحكومية بل إن تعارض القوانين فيما بينها وكذلك فيما بينها وبين اللوائح التنفيذية ومن ثم التعاميم والنماذج كلها تؤدي إلى الفساد الإداري وتدفع الموظف العام للاجتهاد الفردي المؤدي بطبيعة الحال إلى عدم المساواة بين الجميع وهي من مظاهر الفساد وحتى ضعف العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة ذات العلاقة. يجب مراجعة نظام الخدمة المدنية وتحسين الوضع العملي والإداري لموظف الدولة وإعادة هيكلته وتحسين وتطوير آليات وأساليب عمل هيئة الرقابة والتحقيق كما هو الأمر مع المباحث الإدارية وديوان المراقبة العامة وهيئة التحقيق والإدعاء العام. إن الفساد الإداري هو الذي يولد البيروقراطية مما يعني أننا بحاجة إلى صحوحة حقوقية وطنية لإعادة النظر بصورة جذرية في كل ما يخص الشأن العام من تشريعات وقوانين وأجهزة وأفراد ندخل بها إلى عالم جديد العالم الأول.



«لجنة تقصي الحقائق» تستدعي المسؤولين والموظفين المعنيين للتحقيق في «كارثة جدة»

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 9 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/204911>

طلال عاتق - جدة

أصدرت لجنة تقصي الحقائق التي يرأسها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة بياناً حول سير أعمالها، أكدت فيه بدء التحقيق مع المسؤولين الحاليين والسابقين إضافة إلى الموظفين الحاليين والسابقين في الإدارات ذات العلاقة بفاجعة جدة. وجاء في البيان: «إنفاذاً للأمر السامي الكريم رقم أ / 191 وتاريخ 1430/12/13 هـ القاضي بتشكيل لجنة للتقصي والتحقيق في أسباب كارثة السيول في محافظة جدة، شرعت اللجنة بدراسة المعلومات المتوفرة وبعد الاطلاع ميدانياً على المواقع المتضررة، بدأت اللجنة باستدعاء المسؤولين المعنيين بالكارثة الحاليين والسابقين للتقصي والتحقيق. وقامت لجان التحقيق الفرعية وفق جدول محدد باستدعاء الموظفين العاملين في جميع الجهات ذات العلاقة ممن لهم صلة بهذا الموضوع من الحاليين والسابقين، وكل من يستدعي الأمر التحقيق معه من كافة الإدارات الحكومية الأخرى، وكذلك يشمل القرار جميع الشركات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ المشاريع المعتمدة التي ثبت وجود قصور فيها. وقررت اللجنة الاستعانة بعدد من الخبراء والمختصين والمهتمين لدعم أعمال اللجنة. وأوضح البيان أن هذه الكارثة قد ألتمت الجميع كما ألتمت خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، حفظهم الله، وحكومتنا الرشيدة فإنها تهيب بكافة المواطنين والمقيمين بالتواصل معها عبر موقعها الإلكتروني (www.jed-investigation.org.sa)، وهاتف رقم (0266488888 = تحويلة 2504 و 2509 و 2505) أو فاكس رقم (022832030). ممن لديه فكرة أو رأي أو معلومة تساعد اللجنة في عملها. وعلمت «المدينة» أن التحقيق سوف يشمل مسؤولين في امانة جدة ومديرية المياه والصرف الصحي سابقين ومن هم على رأس العمل إضافة إلى موظفين في هاتين الدائرتين.

الرقابة والتحقيق: ضبط 748 قضية منها 116 استغلال نفوذ ورشوة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1430-12-22 هـ الموافق 2009-12-09 م العدد 13326 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13326&P=1

اليوم - الرياض

أحالت هيئة الرقابة والتحقيق بمختلف فروعها بمناطق ومحافظات المملكة (748) قضية من القضايا الجزائية إلى المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) بقرارات اتهام لمحاكمة المتهمين جزائياً وتأديبياً تم الادعاء فيها من قبل الهيئة خلال الفترة من 1 / 7 / 1430 هـ وحتى 30 / 9 / 1430 هـ، وصدرت فيها أحكام من الدوائر الجزائية بالمحكمة الإدارية (ديوان المظالم) بالسجن أو الغرامة أو بالسجن والغرامة معاً.

وأوضح مدير إدارة البحوث المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام بهيئة الرقابة والتحقيق عبدالعزيز بن مسفر القعيب أن تلك القضايا هي (573) قضية تزوير بلغت غراماتها (1.518.500) ريال، و (73) قضية رشوة بلغت مبالغ غراماتها (2.306.450) ريال، و(11) قضية تزوير عمله بلغت مبالغ غراماتها (296.000) ريال، و 14 قضية إساءة معاملة بلغت مبالغ غراماتها (11.000) ريال، و(20) قضية مقاومة رجال السلطة بلغت مبالغ غراماتها (19.500) ريال، و (14) قضية إساءة استعمال السلطة بلغت غراماتها (94730) ريالاً ، و(43) قضية استغلال النفوذ بلغت غراماتها (145.500) ريال.

وأشار إلى أنه صدر (24) حكماً تأديبياً من الدوائر التأديبية في القضايا المرفوعة من الهيئة مبيناً أن الهيئة تواصلت دراسة وبحث القضايا التي ترد إليها وإحالة ما يثبت منها إلى المحكمة الإدارية تباعاً وهو مما يندرج ضمن اختصاص الهيئة في مراقبة أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من حسن الأداء والكشف عن أي أخطاء أو تقصير أو إنحراف وملاحقة كل من تسول له نفسه العبث بالأنظمة أو استغلال النفوذ الوظيفي أو إساءة استعمال سلطة الوظيفة أو الاعتداء على المال العام ومن ثم الادعاء عليه أمام القضاء لينال جزاءه وفق ما تقتضيه الأنظمة العقابية (الجزائية والتأديبية) التي أوجدت العقاب والردع وحماية مصالح الأمة من أي ضرب من ضروب الفساد.

المملكة أقل دول الخليج في تقليص الوظائف

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/12/22 هـ 09 ديسمبر 2009 م العدد : 3097
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091209/Con20091209319660.htm>

حامد العطاس - جدة

كشفت دراسة متخصصة عن تأثير المهنيين العاملين في منطقة الخليج بالأزمة الاقتصادية بشكل كبير، حيث لم يتلق ثلثا هؤلاء أية زيادة في الرواتب، وأن واحداً من كل عشرة أشخاص فقد وظيفته خلال هذه السنة. ونشرت الدراسة السنوية الخامسة لجلف تالنت دوت كوم لتوجهات سوق العمل في المنطقة تحت عنوان «التوظيف وحركة الرواتب في الخليج 2009 - 2010»، وقدمت أول بحث شامل حول تأثير الأزمة الاقتصادية على نشاطات التوظيف ومستويات الرواتب والبدلات. وحسب نتائج الدراسة، انخفضت بحدّة معدلات زيادات الرواتب في دول الخليج الست خلال فترة الـ 12 شهراً الماضية حتى أغسطس 2009 بنسبة 6.2 في المائة، مقارنة بـ 11.4 في المائة خلال نفس الفترة من العام الماضي. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر تأثراً بانخفاض الرواتب، حيث انخفضت زيادات الرواتب من نسبة 13.6 في المائة إلى 5.5 في المائة فقط هذا العام. ويعود السبب في ذلك للانكشاف الواضح للقطاع العقاري. كما شهدت دولة الكويت انخفاضاً ملموساً في مستويات الرواتب، حيث انخفضت من 10.1 في المائة إلى 4.8 في المائة، بعد هبوط قيمة استثماراتها المالية.

أما في المملكة، فقد وصلت نسبة زيادة الرواتب إلى 6.5 في المائة مقارنة بـ 9.8 في المائة العام الماضي، مسجلة بذلك أقل نسبة انخفاض بين الدول الخليجية، حيث عززت مشاريع البنية التحتية، التي تقوم بها الحكومة، النشاط الاقتصادي. وقالت الدراسة إن 60 في المائة من المهنيين الذين شملهم التقرير، إنهم لم يتلقوا أية زيادة في الرواتب هذا العام، مقارنة بزيادة بلغت 33 في المائة العام الماضي. أما من حصل على زيادة في الراتب، فكانت معظم تلك الحالات نتيجة للأداء الذي شهدته العام الفائت وتمت الموافقة على زيادات الرواتب تلك قبل أن تتضح بالكامل أبعاد الأزمة. وللمرة الأولى خلال سنوات، تفوقت معدلات زيادات الرواتب في معظم دول الخليج على معدلات التضخم، ونتيجة لذلك شهد الموظفون الذين لم يفقدوا وظائفهم تحسناً في مستويات المعيشة وإمكانات الادخار، خاصة في دبي والدوحة، حيث انخفضت الإيجارات السكنية بأكثر من 30 في المائة هذا العام.

وفي كافة أنحاء الخليج، فقد 10 في المائة، أو واحد من كل عشرة مهنيين، وظائفهم، وسجلت أعلى نسبة في دولة الإمارات 16 في المائة، بينما سجلت أدنى نسبة في سلطنة عمان 6 في المائة. وحسب القطاعات، شهد القطاع العقاري أكبر نسب فقدان الوظائف 15 في المائة. أما من الناحية الديموغرافية، كانت الفئات الأعلى تأثراً بفقدان الوظائف فئة التنفيذيين 13 في المائة والوافدين من الدول الغربية 13 في المائة.

وكانت حالات إنهاء خدمات المواطنين الخليجيين أقل من المعدل، حيث بلغت النسبة تسعة في المائة، وذلك بسبب القيود الحكومية على إنهاء خدمات رعاياها والتي أصبحت أكثر صرامة خلال فترة الأزمة. وحسب اللقاءات التي أجرتها جلف تالنت دوت كوم حول الشركات العاملة في المنطقة، كان للسوق السعودية وضع استثنائي خلال هذا العام. فنظراً لحجمها الكبير والنمو المتواصل في بعض القطاعات، فقد تمكنت العديد من الشركات من تحقيق معدلات نمو في أعمالها في المملكة، معوضة الحد من نشاطها في أماكن أخرى.

”الرياض“ قامت بجولة جوية لرصد الأضرار والتجمعات المائية خطر بيئي ينتظر سكان جدة في حال عدم معالجة أوضاع البحيرة والصرف الصحي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 ذي الحجة 1430 هـ - 9 ديسمبر 2009 م - العدد 15143
<http://www.alriyadh.com/2009/12/09/article480023.html>



جدة - سعد عبدالله

كشفت الجولة الجوية التي انفردت بها (الرياض) للأحياء المتضررة من السيول ولبحيرة الصرف الصحي والمناطق المجاورة لها عن حجم الدمار الذي لحق بأحياء شرق جدة وقد كانت الأحياء الأشد تضرراً الصواعد وك 14 وقويزة والعليا بأم السلم وبريمان وتنوعت الأضرار بين تهدم جزئي للبيوت وتلف للأثاث والسيارات وتكسر للشوارع وتجمعات للمياه وقد لوحظ خلال الجولة الجهود الكبيرة التي تباشرها القطاعات الحكومية العسكرية والمدنية لمعالجة الكارثة وإصلاح الوضع وتأهيل الأحياء تمهيداً لعودة ساكنيها لها واستئناف حياتهم الطبيعية وهذا يكشف حجم الاهتمام الذي توليه القيادة لأبنائها والحرص الكبير على التصدي للأزمة ومعالجتها والتخفيف من أضرارها.

أعضاء بالشورى يطالبون بشبكة قوية لتصريف الأمطار وإزالة "المسك"

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 9 ديسمبر 2009
<http://www.al-madina.com/node/204723>

سالم الشريف - الرياض

تباينت آراء أعضاء مجلس الشورى بشأن الحلول اللازمة لأزمة جدة ففي حين طالب البعض باستحداث مزيد من السدود وإزالة بعض الأحياء التي تعترض طريق السيول وفتح مزيد من الانفاق والقنوات للسيول مروراً بالمدينة حتى تصل إلى البحر ،

طالب آخرون بإقامة شبكة تصريف متينة مبنية على أسس هندسية تشرف عليها أكثر من جهة حكومية وتكون ذات اختصاص ومسؤولية . واتفق الأعضاء على ضرورة أن تتولى شركات مؤهلة تنفيذ مشاريع التصريف على أسس علمية تراعي وضع الأودية والمناسيب الصحيحة وتتلافى الأخطاء السابقة . وقالوا : إن الخيارات المتعددة المطروحة يجب أن تخضع لدراسات معمقة قبل التنفيذ للتأكد من جواها مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الوضع المستقبلي في ظل النمو السكاني الكبير .

المري: التخلص من بحيرة الصرف وإقامة شبكة للأمطار

أكد المهندس سالم بن راشد المري نائب رئيس لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة بمجلس الشورى أن الحل الأنسب للكارثة التي تعرضت لها مدينة جدة هو إنشاء شبكة بنية تحتية متينة لتصريف مياه الأمطار والسيول وكذلك مياه المجاري ، في أسرع وقت ، مشيراً إلى أن التخطيط السليم لمشاريع السيول والأمطار سينهي المسألة بعمل انسيابات صحيحة على أسس هندسية مدروسة سليمة .

وأوضح أن الدولة لم تقصر في إعطاء أمانة منطقة جدة جزء من الميزانية للعمل الدؤوب والجاد ، مبيناً أن أحد أسباب المشكلة تتمثل في أن أغلب القطاع الخاص الذي اشرف على عمل شبكات الصرف الصحي بمدينة جدة غير مؤهل ، وأشار في الوقت نفسه أنه يجب قبل البدء في التنفيذ إجراء دراسات مبنية على أسس علمية .

وأوضح المهندس سالم المري أن القطاع الخاص الذي سيوكل إليه عمل المشاريع بمدينة جدة يجب أن يكون ذا اختصاص عال وفني لتنفيذ المشروع وبمتابعة وإشراف مباشر من إمارة المنطقة حتى لا يتكرر ما لا يحمد عقباه ، مبيناً أن التخطيط السليم لأي مشروع سيكون من شأنه النجاح . وأشار إلى أن بحيرة المسك بجدة يجب أن لا تبقى كما هي خاصة وأن موقعها الجغرافي لا يسمح لها بالبقاء كما يجب أن يستفاد منها في عمليات إعادة التكرير والتبخير أخضر: الصفا وكافة أحياء شرق الخط السريع تقع على مجاري أودية

ريهام المستادي - جدة

أكد عضو المجلس البلدي بجدة بسام أخضر لـ "المدينة" أن حي الصفا وكافة أحياء شرق الخط السريع تقع على مجاري أودية، لافتاً إلى أن مدينة جدة بها 12 وادياً.

وأوضح أن حي السامر أصبح من الأحياء غير المرغوبة للسكن بها خاصة وأن كثيراً من سكانه وتحديدًا في مخطي التوفيق والسامر 3 هجروا منازلهم وعرضوها للبيع للبحث عن سكن بديل في أحياء أخرى بعيداً عن "بحيرة المسك" التي يرون فيها "قنبلة موقوتة" قابلة للانفجار في أي وقت، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار العقارات فيه وقلة الطلب عليها.

من جهة اخرى طمأن أخضر الاهالي بأن لا خطر حالياً من بحيرة المسك التي تقع على وادي ششنة، مشيراً إلى أنها محمية بثلاثة سدود منها اثنان ترابيان والثالث هو السد الخرساني الاحترازي الذي يجاور حي السامر 3 مباشرة، مؤكداً أنه في حالة حدوث اندفاع لمياه البحيرة فإنها ستسير في مجرى السيل وتفيض على الحي، لكن هذا مستبعد حالياً. الطخيس: إزالة بعض الأحياء ضرورة

أكد الدكتور علي بن سعد الطخيس عضو لجنة الخدمات والمرافق العامة بمجلس الشورى ان الحل ليس ببناء مزيد من السدود على المناطق التي تعرضت للسيول ، وإنما في تتبع مسارات الاودية مرورا بالمدينة حتى مصبها في البحر وفتح قنوات للسيل وازالة بعض الاحياء التي تعترض طريقه حتى لايتكرر ما شهدناه من كوارث و مشاهد مروعة. وأشار الطخيس الى وجوب عمل دراسات هيدروليكية وحسابات رياضية لعدم اعتراض طريق مجرى السيل للسنوات القادمة ، ، مشيراً الى ان بناء السدود ليس حلاً وحيداً وإنما يستفاد من بناء السدود التي تبلغ على مستوى المملكة 250 سداً في أغراض تخزين الماء في بعض الاودية ، وقال ان وزارة المياه تعكف حالياً على بناء 100 سد في جميع مناطق المملكة لتصريف مياه الامطار والسيول و تخزين المياه الجوفية . وأوضح ان تفعيل دور القطاع الخاص للإسهام في اعادة تأهيل الاحياء المتضررة من السيول يتم عن طريق التنسيق بين جميع القطاعات ذات العلاقة المعنية وعمل الدراسات التي تتناول جميع الجوانب المتعلقة بتصريف مياه الامطار والسيول وبالتالي يجب وضع ضمانات لعدم تكرار الكوارث.

وحول وضع بحيرة المسك يرى أن الحل لها هو تخفيف حجم البحيرة في الوقت الراهن من خلال فتح قنوات تصريف لمياهها من الناحية الشرقية الجنوبية. حيث توجد مساحات كبيرة من الأرض الفضاء المنخفضة من ناحية شرق جنوب البحيرة، يمكن أن تستوعب ما يتراوح بين 12 و 15 مليون طن من المياه في حال أوجدت قنوات تصريف إليها. النقادي: إزالة المباني المعترضة طريق السيول

أكد عضو مجلس الشورى وعضو لجنة المرافق العامة المهندس محمد بن حامد النقادي ضرورة إجراء دراسة بين ازالة المباني المتضررة من آثار السيول وبين بناء مزيد من السدود لحجز المياه والقبول بالمقترح الاقل سلبيات واضرار على جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية .

وأشار ان مشعر منى معرض اكثر من مدينة جدة للكارثة اذا ما سقطت عليه الامطار والسيول ، منوها انه يقع في بطن الاودية لكثرة الجبال التي تغطيه من الداخل ولكنها قد تكون في تصريف المياه افضل من مدينة جدة لعدم اعتراض طريق السيول أي شيء آخر ، وأشار النقادي الى انه يجب سرعة تنفيذ الدراسات الملائمة حول مدينة جدة وايضا دراسة بحيرة المسك التي تقع بوادي عسلان. كما يجب أن تكون هناك إجراءات سريعة بفتح جميع مجاري وقنوات السيول وازالة جميع مايعيقها او يعترض طريقها في أقصى سرعة حتى من مبان و احياء سكنية ، كما يجب إيجاد حل جذري لمشكلة بحيرة المسك وإغلاقها نهائياً لأنها تمثل الخطر القادم لا محالة لمدينة جدة.

وأكد ان مدينة جدة حسب الدراسات واقعة في منطقة منخفضة طبيعياً ويحدها من الشرق مجموعة من الجبال والودية التي تعمل على تجميع المياه الهائلة من الأمطار وبالتالي جرها باتجاه البحر وتحديدًا عبر مدينة جدة، وأوضح انه يجب عدم اعتراض طريق السيول والامطار وفتح قنوات كبيرة لها حتى تصل الى البحر بسلام ، منوها ان بعض المناطق بجدة منخفضة ويجب تنفيذ شبكة تصريف على مستوى عال من التقنية بعد دراستها دراسة مستفيضة وتقديمها للجهات ذات الاختصاص للبدء فوراً بتنفيذ المشروع لإحدى الشركات ذات التقنية العالية. وأشار الى ان المعالجة الامثل للسيول التي لحقت بمدينة جدة تكمن في عمل دراسات قبل التفكير في أي حل آخر ، لتجنب وقوع كوارث أخرى .

دعا أبناء المنطقة لمساعدة إخوانهم النازحين معنوياً وزير الشؤون الاجتماعية يؤكد تغطية الوحدات السكنية لحاجة

الجميع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 ذي الحجة 1430 هـ - 9 ديسمبر 2009 م - العدد 15143
<http://www.alriyadh.com/2009/12/09/article480112.html>

جازان - رؤى مصطفى

أبدى وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين ارتياحه ورضاه التام عما شاهده في مخيمات النازحين من خدمات مؤكدا ان الامور المالية مغطاة من الدولة ولن تقتصر على أشخاص دون آخرين . وقال العثيمين إن اقتلاع الشخص من مكانه الذي عاش فيه ونقله الى مكان آخر يحدث تأثيراً على جميع جوانب حياته وكلنا يشعر بصعوبة ذلك ومدى تأثيره .

وتمنى العثيمين أن يساهم أبناء جازان وينتهزوا الفرصة لمساعدة إخوانهم النازحين ، وليست المساعدات المادية فقط هي ما يحتاجون ، بل هناك عدد من الأمور المعنوية الأخرى هم بحاجة لها مثل الإرشاد والتوجيه وتهيئة المكان لهم على التكيف .

وأشار العثيمين أن الإخوان العاملين على الحصر لازالوا يعانون الأمرين فيما يتعلق بالحصر الحقيقي والدقيق، لذا نأمل من الجميع التعاون لمساعدة الجهات الحكومية في هذا الشأن، فالتوجيهات التي صدرت للضمان الاجتماعي بقبول كافة الحالات المستحقة للمساعدة بإنهائها بأسرع وقت، والجميع هنا على قدم وساق في تحقيق هذه التوجيهات الصادرة والتي تهدف الى تقديم كافة المساعدات للمحتاجين .

وظمان العثيمين الجميع ان الامور المالية مغطاة من الدولة بكل سخاء فالتعليمات الصادرة تهدف الى صرف مبالغ للجميع فمبلغ 8800 ريال في الشهر إضافة إلى صرف مبلغ 100 ريال لكل طفل رضيع والبعض يتسلم مبالغ أكثر اعتقد بأنها كافية خلاف تقديم المكان ، فالجانب المادي مغطى من الدولة والحمد لله .

واكد العثيمين أن مكرمة خادم الحرمين الشريفين بتوفير وحدات سكنية للنازحين تعكس اهتمامه الحقيقي -حفظه الله - بتلمس جميع ما يحتاجه ابناؤه المواطنين وهذا ليس بمستغرب على من عرف إنسانية الملك ومبادرته العظيمة خصوصاً في مثل هذه الظروف الصعبة بالاضافه إلى ما تقدمه الدولة من توفير الاحتياجات الضرورية للنازحين عن طريق الجهات المختصة .

إقرار نظام البناء المطور يحقق إيجابيات كثيرة .. عقاريون ومختصون:

الرهن العقاري العصا السحرية لحل مشاكل الإسكان

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 22 ذو الحجة 1430 هـ. الموافق 09 ديسمبر 2009 العدد 5903
http://www.aleqt.com/2009/12/09/article_313581.html

«الاقتصادية» من المدينة المنورة

طالب عقاريون في المدينة المنورة بأن يراعى في تطبيق نظام الرهن العقاري ذوو الدخل المحدود، مشيرين إلى أن ذوي الدخل المتوسط هم من سوف يستفيدون من نظام الرهن العقاري.

وتوقعوا ارتفاع أسعار مواد البناء بعد تنفيذ هذا النظام بنسبة 40 في المائة عن فترة ما قبل النظام، مشيرين إلى انخفاض هذه النسبة بعد قرار الدولة السماح باستيراد الحديد و الأسمنت من الخارج.

ويؤكد ماجد الغوث المشرف العام على اللجنة العقارية في الغرفة التجارية في المدينة المنورة بأن الرهن العقاري هو "الحل السحري" للمملكة في هذه الفترة مشيراً إلى أن الجميع ينتظر صدور هذا القرار بفارغ الصبر. ويقول الغوث: إن تطبيق نظام الرهن العقاري سيخلق حالة نشاط هائلة في سوق العقار إضافة إلى أنه سيساعد عديداً من المواطنين على تملك مسكن خاص بدلاً من تأجير المنازل لسنوات دون تملكها كما أن عديداً من المجالات المتعلقة بالبناء والتشطيب ستشهد انتعاشاً نتيجة إقبال المواطنين على البناء .

وطالب غوث بأن يراعى الرهن العقاري ذوي الدخل المحدود مشيراً إلى أن هناك معلومات تفيد بأن ذوي الدخل المتوسط هم من سيستفيدون من تطبيق النظام. في حين يؤكد محمود رشوان عضو اللجنة التجارية في الغرفة التجارية أن نظام البناء المطور هو أكثر فائدة من الرهن العقاري، مشيراً إلى أن عديداً من الدول الآسيوية عملت في هذا النظام منها الصين وسنغافورة وتايواند .

أما الدكتور حسن نور رئيس بلدية ينبع سابقاً و الخبير العقاري فيقول: إن الدولة قادرة على مراقبة كل الأمور المتعلقة بالرهن العقاري وإنها جاهزة للوقوف بقوة أمام أي نقطة سلبية ستظهر على الساحة بعد تنفيذ هذا النظام.

ويؤكد غازي قطب عضو اللجنة العقارية في مجلس الغرف السعودية أن نظام الرهن العقاري هو البديل الأمثل لحل الأزمة العمرانية ومشكلة عدم تملك السعوديين المباني، خاصة أن صندوق التنمية العقاري لم ينجح بالشكل الأمثل، مضيفاً أن الرهن العقاري سيحد من انتظار المواطنين لأكثر من عشر سنوات للحصول على قرض من صندوق التنمية العقاري، كما أن الرهن العقاري سيوجد شراكة بين أعلى الجهات التمويلية وهي البنوك و أعلاها شرايفيا و هو المواطن، مشيراً إلى أن المملكة ستبدأ في تطبيق الرهن العقاري خلال شهر أو شهرين.

سيدات يطالبن بإنشاء مكاتب "استعلامات" في المحاكم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 09 ديسمبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/84616

الدمام - رحمة ذياب

لم تكن منيفة الدوسري التي تبلغ من العمر 56 عاماً تعرف أن «أميتها» ستكون سبباً في ضياع حقها في النفقة والحضانة، مع طلبها، فعندما دخلت إلى محكمة الدمام لإنهاء بعض الأوراق والمعاملات الخاصة لرفع دعوة تطالب فيها بحق النفقة ورؤية أطفالها وجدت نفسها تتخبط بين الرجال فحاولت أن تسأل من هنا وهناك إلا أنها لم تتوصل إلى إجابة واضحة، إلى أن ساقها القدر لتلتقي في بهو المحكمة نفسها بأكاديمية تتابع هي الأخرى معاملة طلاق، حاولت الأكاديمية نورة محمد أن ترشد منيفة إلى الخطوات المتبعة والمكاتب المخولة بإنهاء معاملتها، إلا أنها اكتشفت أنها «لا تعرف الكتابة، وهذا الأمر أهدر عليها حقوقاً كثيرة كانت تطالب بها».

تقول نورة: «رأيتها تتخبط ووصل بها الحال إلى البكاء فهي تائهة بين البوابات لعدم قدرتها على القراءة أيضاً، وعندما أيقنت أنها بحاجة إلى مساعدة ذهبت إليها وسألتها إن كانت تريد المساعدة»، وتضيف: «اعتقدت أن جهلها كان سببه عدم الإحاطة بالمكان الذي هي فيه، لكنني صعقت حين اكتشفت أنها غير قادرة على الكتابة، وبالتالي هي عاجزة عن ملء استمارات الطلبات بنفسها، ومواجهة القضاة وغيرها من الأمور التي تتطلبها المحاكم في المعاملات».

وتتابع: «ما حدث لمنيفة نبهني لوجود كثيرات غيرها كن يتخبطن في أروقة المحكمة وهن جاهلات تماماً بالإجراءات والأنظمة، وينتظرن من يساعدهن من النساء المتعلمات، إنه أمر مؤسف حقاً».

وإزاء هذا الوضع «المحزن والمزري في أن» لم ترغب نورة أن تقف مكتوفة الأيدي، لذا استجمعت قواها ودخلت على القاضي وشرحت له الوضع الذي رأته، واقترحت عليه أن تعمل «متطوعة» بعض أيام الأسبوع لمساعدة النساء الأميات اللاتي تضيق حقوقهن بسبب عدم قدرتهن على الكتابة والقراءة «حاولت إقناع القاضي بذلك لكن محاولتي باءت بالفشل على رغم أنني حاصلة على الدكتوراه واعمل في إحدى الكليات بمنطقة الدمام منذ أعوام وواجهت مشكلة الطلاق وطالبت بحقوقى كافة بعد أن تسلحت بالعلم والمعرفة ما حولني للحصول على حقوقى كافة، وطلبي الآن يحاول إقناعي بالتنازل عن بعض القضايا».

ولا تنحصر هذه الحال في منيفة وحدها، وإنما تطال أخريات غيرها، وهو ما تعلق عليه الاختصاصية في علم الاجتماع مي المرشدي بقولها: «بعض من الأميات المطلقات والأرامل يتغاضين عن حقوقهن لما يرينه من صعوبات في المتابعة وعدم قدرتهن على الكتابة والقراءة وهذه مشكلة بحد ذاتها، فخلال زيارتي إلى محكمة الخبر وجدت أن المشكلة لها تشعبات عدة ولها تأثيرات تصل إلى حد انتهاك حقوق المطلقات والأرامل وهذا الأمر يجب معالجته فوراً، وإتاحة الفرصة للأميات بمتابعة معاملتهن واخذ حقوقهن كافة، بتوفر من تساعدهن على ذلك ليتجاوزن معضلة جهلهن».

وتستطرد: «لاحظت خلال زيارتي للمحكمة أن ينتقلن من غرفة إلى أخرى طلباً للمساعدة، لكن هذه المساعدة لا تتاح أبداً، لذا أطالب بوجود مكاتب إرشادية نسائية داخل المحاكم، لأن ما رأيته خلال زيارتي محزن ومخز حقاً، نساء كبيرات في السن جالسات ينتظرن رحمة العابرين وأن يعطفوا عليهن لتعبئة استمارات المراجعة والبيانات».

حقوق الإنسان في العالم

منظمة "المؤتمر" تستنكر حظر المآذن في سويسرا وتدين أحزابها المتطرفة:

الأمة الإسلامية فوجئت باستفتاء يتزامن مع حوار أتباع الديانات

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1430-12-22 هـ الموافق 2009-12-09 مالمعدد 13326 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13326&P=2&G=2

واس - مكة المكرمة

استنكر مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي قضية المطالبة بحظر المآذن في الاتحاد السويسري وطرحها للتصويت والاستفتاء العام من الشعب السويسري . وأدانت أمانة مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدته في بيان أصدرته أمس مطالب الأحزاب المتطرفة بحظر المآذن في الاتحاد السويسري مشيرة الى أنها تابعت بقلق بالغ واستهجان شديد، بناء على ضغوط ومتابعة من بعض الأحزاب المتطرفة هناك . وأكدت الامانة أن الأمة الإسلامية قد فوجئت بطرح موضوع منع بناء المآذن للاستفتاء على الشعب السويسري، وبالنتائج التي أسفرت عنه، وازدادت دهشتها أن صدر هذا في وقت تتضافر فيه الجهود بين الأمم والحضارات لمد جسور التعاون والحوار من أجل التعايش السلمي فيما بينها، وقد قطعت العديد من الدول والهيئات الإسلامية وعلماء الإسلام أشواطاً كبيرة في تبيين سماحة الإسلام، وفي عرض أسسه ومبادئه العظيمة في التعايش السلمي والانفتاح على الآخر عبر مؤتمرات الحوار بين الحضارات وأتباع الأديان والثقافات ، والتي عقدت في دول أوروبية عدة ، ومنها الاتحاد السويسري نفسه ، والتي تم أحداها قبل بضعة أشهر برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود . وأشار البيان إلى أن واقع التعايش السلمي الذي يعد مطلباً ملحاً في هذا العصر لم يكن بدعا في العلاقات الدولية الإنسانية وبرز بعد التوقيع على المعاهدات والمواثيق الدولية التي صيغت تحت مظلة الأمم المتحدة، بل إن شريعة الإسلام الخالدة التي حملها رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم قبل خمسة عشر قرناً قد وضعت مبادئ عظيمة وأحكاماً متميزة للتعايش السلمي بين البشر جميعاً ومبنية على قواعد عقديّة وقائمة على جذور إيمانية عميقة راسخة فأقرت بمساواة البشر في المعنى الإنساني وأزالت من بينهم الفوارق العرقية والمادية واعتبرت الخلق كلهم خلق الله وأنهم من أصل واحد ، والعلاقة بينهم تبنى على التعارف والمحبة والتعاون والسلام ، قال تعالى «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ»، وقال سبحانه «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ»، وقال جل شأنه «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ» وقد كان ذلك أساساً لنظام متميز في العلاقات الدولية في أوقات السلم والحرب . وأضاف البيان أن حرص المسلمين على التعايش السلمي والتعامل الإيجابي مع الأديان والثقافات والحضارات والشعوب الأخرى، قد ضربوا أروع الأمثلة في الإحسان والبر والعدالة مع غيرهم من الأمم والشعوب التي عاشت في ظل الدولة الإسلامية أو تعاملت معها . وبيّنت الأمانة العامة في بيانها ان الوجود الإسلامي اليوم على كثرته وسعة انتشاره في كل بقاع العالم يحرص فيه المسلمون على حُسن التعايش والاندماج الإيجابي، الذي يقوم على التعاون البناء والمشاركة الفاعلة من أجل استقرار وتقدم المجتمعات التي يعيشون فيها ، التزاماً بهدي القرآن الكريم والسنة المطهرة واقتداء بالسلف الصالح. وأكدت أمانة المجمع بشدة على ضرورة الالتزام بمنع طرح مثل هذه الموضوعات للاستفتاء والتصويت ومحاولات المنع والإلغاء ، لتنتظر من المسؤولين في الاتحاد السويسري أن يعملوا على سلوك كل طريق يؤدي إلى عدم الاعتداد بنتائج ما جرى من

استفتاء . وأشار البيان إلى أنه في حظر بناء المآذن مساس بالحقوق الأساسية والدينية للمواطن السويسري المسلم ومصادرة لها ، وفيه زرع للكرهية ضده ، والحيلولة بينه وبين اندماجه الإيجابي في المجتمع السويسري . ولفت البيان إلى أن التعايش السلمي لا يتحقق بين دول العالم وشعوبه إلا باحترام التنوع الديني والثقافي، وإن معاداة ثقافة أمة ومحاوله طمس معالمها أو تذويب هويتها أو الإساءة إلى معتقداتها أو النيل من مقدساتها تثير الفتن وتزعزع الثقة وتصيب العلاقات والتعايش السلمي بين الأمم بالسوء ، وتندّر بالصدام ، فالناس في عالم اليوم لم يعودوا يقبلون بثقافة استبعاد الآخر ، خصوصا بعد أن وقعت الدول والأمم الوثائق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، وأوجدت لحراستها وحماية تطبيقها المنظمات والهيئات . فيجب أن تسكت الأصوات التي تطالب بمزيد من إشعال نار الفتنة ، وهي الأصوات التي باتت تعلق هنا وهناك في أوروبا تطالب بحظر النقاب والمدافن الإسلامية بل وبناء المساجد ، وتهزأ وتسخر من شعائر الإسلام ومبادئه وحقائقه في حملة مسعورة تتمثل فيما يسمى التخويف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) مشددا البيان على أن التفريق في قوانين الدول حظرا وإباحة بين مآذن المساجد وبين أبراج الكنائس والمعابد يبنى عن تطرف مثاره الحقد والكرهية التي تبغضها الديانات السماوية والعلاقات الدولية. وأشاد المجمع في بيانه بالمواقف المشرفة التي عارضت هذا الاستفتاء ونتائجها والتي تبنتها الكثير من الدول والهيئات والمؤسسات الغربية ، وفي مقدمتها الحكومة السويسرية والفاتيكان ومنظمة العفو الدولية ، كما حيا المواقف البناءة التي استنكرت وشجبت ونددت بهذا الاستفتاء ونتائج . ونوه المجمع بما بيّنته وزيرة الخارجية السويسرية ميشلين كالمي راي في وصفها الأساليب التي استخدمت في الاستفتاء قائلة «إن النقاش الذي دار حول ذلك لم يكن نزيها ، وذكرت أن الجهات المسؤولة عن الاستفتاء استخدمت الكذب والخوف وأعطت انطبعا بأن مئات المآذن ستبنى في سويسرا». وقالت أمانة المجمع «إن ذلك كان بهدف التهويل والإثارة المغرضة تحقيقاً للأهواء المشبوهة والرغبات المسمومة ، علماً بأن عدد المآذن القائمة في سويسرا في الوقت الحاضر لا يتجاوز أربع مآذن .. والمطلوب الآن من الحكومة السويسرية تأكيداً لموضوعيتها وقياماً بواجبها العمل على اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لوقف هذه الممارسات السيئة ومنع أي انعكاسات أو تطبيقات لها في الواقع» . وأكد البيان أن المجمع إذ يقف مع المسلمين في الاتحاد السويسري في قضيتهم هذه ويذكرهم بواجبهم والتحلي بالصبر واتخاذ شتى السبل المتاحة المتوافقة مع الدستور للحفاظ على هويتهم ووجودهم الإسلامي والدفاع عن خصوصياتهم الدينية والحضارية والثقافية وتكثيف الجهود في تحصيل حقوقهم الدينية والسعي لإيجاد الحلول الشرعية الملائمة لظروفهم ويحيطهم علماً بأن مقتضيات المواطنة في الغرب لا تتنافى مع المحافظة على الهوية الإسلامية والالتزام بالقيم الإسلامية كما يدعوهم للمحافظة على ثوابتهم الإسلامية وأن يكونوا نماذج حضارية تمثل الإسلام بسلوكياتهم وتعاملهم مع الآخرين. وطالبت أمانة المجمع الاتحاد السويسري بحل هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن وينزع فتيل هذه الفتنة بكل حكمة ورغبة وعدم إخضاع هذه المبادئ الراسخة في المجتمع الإنساني للاستفتاء والمقولات التي تتحكم بها الأهواء الضيقة والمصالح المحدودة وبخاصة ان أهمية المنذنة للمسجد بالنسبة للمسلمين تبرز من كونها تُعرّف بالمسجد الذي يحق لكل المسلمين أن يأووا إليه لأداء شعائر دينهم كما أنها تميز دور العبادة عن غيرها ويرتبط احترامها باحترام الدين وما يمثله . وأشار البيان إلى أن أمانة المجمع تأمل أن تتخذ الحكومة السويسرية خاصة والحكومات الغربية عامة مواقف حازمة مع الجهات والأشخاص الذين يسعون لزرع بذور الفتنة والشقاق بين المواطنين في البلد الواحد وبين الأمم الشعوب ، وأن يتم ذلك في إطار تحرك دولي راشد ضد هذا التمييز الديني والتعصب الحاقد ، يحذر منهم ويحجم دورهم إعلاميا وسياسيا واجتماعيا ، قبل أن يجرؤوا البلاد والعباد إلى مظاهر عنف وتطرف لا تحمد عقباها.

اجتماع أمني عربي في تونس لمكافحة الجرائم الإلكترونية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 21-12-1430 هـ الموافق 08-12-2009 م العدد 13325 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E6%DE+%C7%E1%C5%E4%D3%C7%E4&sS=1&sT=1>

الوكالات - تونس

أعلنت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب (تابع لجامعة الدول العربية ومقره تونس) أن قادة الشرطة والأمن العرب سيعتمدون خلال مؤتمرهم السنوي الثالث والثلاثين المقرر غدا في العاصمة التونسية «استراتيجية عربية لمكافحة الجرائم الإلكترونية». وذكرت الأمانة العامة ، في بيان أصدرته أمس الاثنين أن المؤتمر سيبحث أيضا مواضيع «حقوق الإنسان ومستلزمات العمل الأمني الميداني» و«العنف الأسري بين الواقع والإعلام» و«الجودة الشاملة (في العمل الأمني) من حيث أسسها ومعاييرها» كما «سيطلع على عدد من التجارب الشرطية المتميزة لدى الدول العربية». ومن المنتظر أن يصادق وزراء الداخلية العرب على التوصيات التي سيصدرها المؤتمر خلال اجتماعهم السنوي المقرر عقده في مارس القادم.

لقاء حوار في رابطة الاجتماعيين

النجار: النوايا الحسنة غير كافية للدفاع عن حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس لاربعاء 09 ديسمبر 2009، 22 ذو الحجة 1430، العدد 13121
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=556299&date=09122009>

كتب إبراهيم المليفي:

أكد الدكتور غانم النجار أن عملية الدفاع عن حقوق الانسان عملية دفاع عن حقوق، وليست مساعدة خيرية أو واجبا دينيا، مضيفا إن حقوق الانسان تشمل مناصرة حقوق الغير بغض النظر عن انتمائهم واختلافاتهم الدينية والعرقية. وأشار النجار في لقاء الحوار الذي نظّمته رابطة الاجتماعيين تحت عنوان حقوق الانسان والمنظمات الدولية الى ان مسيرة حقوق الانسان تطورت على هيئة أربعة أجيال، تطورت مع الزمن في مطالبها حتى انتهينا في الحق بالتنمية وضرورة تقليل الفجوة بين المجتمعات، وهو مطلب الجيل الرابع.

في بداية حديثه، توقف الدكتور غانم النجار عن مقولة ان حقوق الانسان عبارة عن مفاهيم غربية، مستغربا كيف يعتقد البعض أن الدول الاستعمارية، مثل فرنسا وبريطانيا أو دول لم تتحمس للاعلان العالمي لحقوق الانسان مثل أميركا والاتحاد السوفيتي أن تكون هي التي صاغت ذلك الاعلان وسعت اليه. والصحيح هو أن أميركا اللاتينية ممثلة في كوبا وتشيلي وبنما، هي التي تقدمت بالنص الذي تم اعتماده في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، لأنها متقدمة آنذاك في تطبيق مبادئ الديمقراطية الاجتماعية.

وأشار النجار الى أن موضوع حقوق الانسان تقدم بشكل ملموس على المستوى الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، ومن حسن حظ الكويت أن الغزو العراقي وقع بعد نهاية الحرب الباردة، والا لما تحررت الكويت بالصورة التي تمت بها. وأضاف النجار: لقد تحول الكثير من الدول الى أنظمة ديمقراطية وأصبحت برامج حقوق الانسان أساسية في أغلب جامعات العالم، أخذت على عاتقها مهمة التدريب والدفاع عن حقوق الانسان الذي لم تعد النوايا الحسنة كافية لانجاح مهمتها.

وسلط النجار الضوء على الجيل الرابع المدافع عن حقوق الانسان، وهو المطالب بدفع التنمية في الدول الفقيرة بهدف تقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. وقال: هناك ملياران ونصف المليار انسان لا يجدون بتاتا مراحيض أو مرافق صحية لاستخدامها! وعندما أذهب الى تلك الدول أسأل نفسي وأنا في الطائرة: هل من المعقول اننا نعيش معهم على الكوكب نفسه؟!

وعن الثقافة السائدة في المجتمع التي تناهض مبادئ حقوق الانسان، أكد النجار أن مواجهة الحكومات في مثل هذه القضايا أسهل بكثير من مواجهة ثقافة شعب، ويرأى لا يزال المجتمع الكويتي فيه الكثير من التسامح، مستشهدا بتحول احد المواطنين الى المسيحية من دون أن يثير ذلك ردود أفعال سلبية، وطالب النجار بأن تدريس مقررات حقوق الانسان يجب أن تكون لاصقية من دون درجات حتى نتمكن من تغيير القيم والقناعات بصورة أفضل وأسرع.

استذكار اليوم العالمي لمكافحة الفساد

الكويت أنجزت 50 في المائة من الاتفاقية.. وتمنيات باستكمالها

المصدر: جريدة القيس لاربعاء 09 ديسمبر 2009، 22 ذو الحجة 1430، العدد 13121
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=556553&date=09122009>

كتب محمود كمال:

قال رئيس جمعية الشفافية د. صلاح الغزالي ان نسبة انجاز الكويت من اتفاقية مكافحة الفساد تلامس الـ 50 في المائة، وفي حال طبقت القوانين الخمسة المقترحة لمكافحة الفساد، وأقرت في مجلس الامة فسيرتفع تطبيقنا للاتفاقية الى 89.5 في المائة من مجملها. وأوضح الغزالي خلال استذكار اليوم العالمي لمكافحة الفساد في مقر الجمعية أمس الأول ان نسبة الانجاز بعد اقرار القوانين الخمسة، اضافة الى استقلال القضاء وقانون المناقصات المركزية وتطبيق برنامج المعايير الدولية ستكون نفذنا بنود الاتفاقية تماما.

وذكر ان الكويت تتراجع دوما في مؤشر مدركات الفساد حتى أصبحت في المركز الـ 66 دوليا والثامن عربيا والسادس خليجيا، لافتا الى انه كان المفروض ان يرتفع تصنيفنا بعد ان وقعنا الاتفاقية، ولكن العكس هو الذي حدث.

مدركات الفساد

وأشار الغزالي الى تجربة قطر التي تحتل المركز الـ 22 في مؤشر مدركات الفساد بعد ان أنشأت جهازا خاصا بالنزاهة والشفافية وطلقت حملة «10 في 10»، التي تستهدف ان تكون في احد المراكز العشرة الاولى من الترتيب بجانب الدول المتقدمة مثل السويد وأيسلندا.

وأكد ان الكويت بحاجة الى حزمة قوانين اخرى جديدة لتطوير منظومة محاربة الفساد، مثل قانون بشأن قواعد التعيين في الوظائف القيادية في الدولة وقانون بشأن المناقصات العامة «تعديل» وقانون السلطة القضائية وقانون هيئة النيابة الادارية. بدوره، قال ممثل «برلمانيون كويتيون ضد الفساد» خميس طلق عقاب ان الفساد انتشر في البلاد، لا سيما الفساد الاداري وجعل الكويت في المراكز المتأخرة من مؤشر مدركات الفساد، لافتا الى انه لا يوجد بلد فيه دستور مثل دستورنا، ولكن هناك ايادي خفية تريد اعدام الديمقراطية عن طريق الديمقراطية ذاتها، مشيرا الى ان مجالس الامة في الآونة الاخيرة أصبحت تسعى الى ذلك، والدليل ثراء بعض النواب الفاحش والمصاريف التي تصرف على حملاتهم الانتخابية.

الشرفاء والمخلصون

وأكد عقاب ان البلد في حاجة الى ان يتضامن ابناؤه الشرفاء والمخلصون، واعادة الحسابات وتفعيل مراقبة ابناء الشعب للنواب، لأن الامور أصبحت اخطر مما نتصورها، لافتا الى ان الحرية موجودة في بلادنا، ولكنها ليست مستغلة، ولا بد من استثمارها لخدمة اولادنا والاجيال القادمة.

وأشار الى ان مجلس الامة مخترق والديموقراطية اضحت في ايد خبيثة وعلينا ان نفعل الاصلاح، لكن ذلك لن يأتي الا بالعمل والاجتهاد، مؤكدا ان الشباب الكويتي عليه الدور الاكبر في ذلك ومطالب بمحاسبة ومراقبة النواب، لافتا الى ان بعض الفضائيات تعبت بامور بلدنا ويجب مراقبتها ايضا وفهم ما تريده من وراء الكواليس. من جانبه قال د. غانم النجار ان الكويت متعودة على الاستهتار وغير متعودة على العمل، ولذلك من الجميل ان يكون هناك عمل طبق بمواصفات معينة «كتاب ضد الفساد» مؤكدا انه يجب الانستهين بالمجهودات الفردية، لافتا الى ان فكرة بسيطة كانت السبب في انشاء منظمة العفو الدولية «اكبر منظمة تدافع عن حقوق الانسان»

أفكار ابداعية

وأوضح النجار انه في حال انتشر الفساد في مكان لن يجدي معه الامداد بالسيولة اللازمة قائلا «اذا فيه فساد مهما تقط فلوس لن تأتي بنتيجة»، مؤكدا ان الافكار الابداعية هي التي تؤدي الى الانجازات ويجب ان نعمل حتى يتحقق لنا ما نتمناه جميعا.

بدوره، قال رئيس لجنة كتاب ضد الفساد د. رياض الفرس انه تم تكوين لجنة لتأليف الكتاب شكلت على اعلى مستوى وقامت بتقييم المقاولات التي اتت اليها وراعت ان يكون هناك عدة معايير اهمها الدور التوعوي وتناول موضوع جديد والبعيد عن الشخصانية، مشيراً الى ان اجمالي المقالات التي تسلمتها اللجنة 900 مقال تم اختيار 193 منها لـ 119 كاتباً. واعلن ان الكتاب سيصدر بشكل سنوي ومن الشهر القادم سيتم الاعداد له من الآن وانه لا يقتصر على تيار واحد او توجه واحد بل ان الكتاب ينتمون الى تيارات كثيرة، مشيراً الى ان سمو امير البلاد سيتسلم نسخة من الكتاب. وفي النهاية قام عدد كبير من الحاضرين بالتوقيع على وثيقة دعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. بنود لم تنجز

لم تنجز الكويت اي شيء من بنود الاتفاقية الآتية:

- تنفيذ او ترسيخ سياسات فعالة لمكافحة الفساد (مادة 5 فقرة 1).
- توجد هيئة تتولى منع الفساد وتشرف على سياسات منعه، وتنسق جهوده وتزيد الثقافة المتعلقة - بمنعه، ولها الاستقلالية، التي تمكنها من القيام بواجباتها (المادة 6).
- كفاية التدابير المتعلقة بالرشوة المالية والخدمات المالية والخدمات الاخرى، وكفاية تدابير منع استغلال المنصب العام لاغراض شخصية، كما توجد حماية للمبلغين عن حالات الرشوة والفساد (المادتان 15 و16).
- توجد نظم لاقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين (المادة 52 - فقرة 5).
- توجد تدابير للزام الموظفين العموميين بالابلاغ عن الحسابات المالية الاجنبية (المادة 52 - الفقرة 6).
- التصرف بالممتلكات المصادرة كافة (المادة 57 - الفقرة 1) وتوجد تدابير لتمكين السلطات المختصة.

كتاب :

ضد الفساد

أصدرت جمعية الشفافية الكويتية كتاباً تحت عنوان «كتاب ضد الفساد» تضمن عدداً من مقالات الزملاء في «القبس» هم

على التوالي:

خليل جبارة

المحامي عبدالرزاق عبدالله

غسان سليمان العتيبي

د. محمد ابراهيم السقا

سهيل بوقريص

محمد حمود الهاجري

د. محمد عبدالمحسن المقاطع

علي أحمد البغلي

د. ناجي سعود الزيد

أسامة الدعيج

ناصر العبدلي

سعود السمكه

عوض المطيري

منير يونس

د. طارق العلوي

كامل عبدالله الحرمي

وليد عبدالله الغانم

يوسف عثمان المجلهم

بدر خالد البحر

د. ابراهيم بهبهاني

بدر السلطان

د. حمد محمد المطر

يوسف الشهاب

علي الكندري

فوزية صالح عبدالوهاب

انجزت الكويت 50% من بند الاتفاقية «توجد نظم شراء متوسطة المستوى من حيث الشفافية والتنافس والموضوعية في المعايير واتخاذ القرار دون فساد واجراءات التظلم والطعن وما يتعلق بالمسؤولين عن المشتريات كالاعلان عن تضارب المصالح واجراءات الفرز والتدريب». المادة 9 - فقرة 1.



«حقوق الإنسان»: 100 ألف «بدون» يعانون الحرمان

المصدر: جريدة القيس لاربعاء 09 ديسمبر 2009، 22 ذو الحجة 1430، العدد 13121
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=556298&date=09122009>

اعربت الجمعية الكويتية لحقوق الانسان عن تقديرها لمجلس الامة لعقده جلسة خاصة لمناقشة قضية البدون في الكويت، معتبرة انها تعد من اهم قضايا حقوق الانسان في البلاد، خاصة انه مر عليها اكثر من اربعة عقود من دون ان تحل. وقالت ان القضية التي لم تتمكن المجالس النيابية المتعاقبة من توفير الحل المناسب لها، اساءت لسجل الكويت في تقارير حقوق الانسان الدولية.

واضافت الجمعية في بيان صحفي انه لا يخفى على احد حجم المشاكل اليومية التي تعانيها هذه الفئة من المجتمع الكويتي، مشيرة الى انه استنادا الى البيانات شبه الرسمية، فان هناك اكثر من 100 الف من البدون الذين يعانون حرمانهم من ايسر حقوق الانسان التي اقرها الدستور الكويتي والمواثيق الدولية التي اعتمدها الكويت، كما انها تتناقض مع الشريعة الاسلامية.

واشارت الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يعتبر وثيقة ملزمة لجميع الدول الموقعة عليه، حيث ينص في المادة 15 منه على حق كل فرد في التمتع بجنسية ما، كما يدعو الى حقوق اساسية لكل انسان بغض النظر عن اصله او جنسه او عقيدته.

واكدت اننا ضمن التزامنا بمسؤوليتنا تجاه اخوة لنا ولدوا وعاشوا معنا على هذه الارض، ندعو مجلس الامة والحكومة الى الاسراع في حل هذه القضية الانسانية حلا جذريا من دون تأخير، بحيث تتم من خلاله مراعاة الجوانب الانسانية مثل الحق في التعليم والعلاج والعمل والحصول على وثائق ثبوتية رسمية.

وظالبت الجمعية بانضمام الكويت الى جميع المواثيق الدولية الخاصة بالتعامل مع اوضاع «البدون»، وتحديد اتفاقية الامم المتحدة بشأن وضع الاشخاص عديمي الجنسية عام 1954 واتفاقية الامم المتحدة بشأن خفض حالات انعدام الجنسية عام 1954.